الإثنين 21 حزيران 2021
العدد 4370 السنة الخامسة عشرة
Lundi 21 juin 2021 nº 4370 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
الدولار يسابق التضخّم

● **آلان بيفاني**
خسائر المصارف مصدرها «المركزي»

● **ماهر سلامة**
فوضى الأسواق المالية

رئيسي: التحديات في ايران والقلق في اسرائيل [10-11]

صرخة باسيل لنصر الله: منعاً للانفجار الكبير [2]

«آيباك» لبنان
استجداء الوصاية
[4 ـ 5]

قضية

عزوف عن المراقبة والتصحيح
هل تجرى امتحانات «البريفيه» فعلاً؟

6

فلسطين

المقاومة للعدو
المواجهة البرية آتية

12

تركيا

عودة العنف ضدّ الأكراد
معركة الرئاسة تبدأ بالدم؟

13

قضية اليوم

صرخة باسيل لنصر الله: منعاً للانفجار الكبير

إبراهيم الأمين

(هيثم الموسوي)

ليس في لبنان حدث حاسم يقلب المشهد رأساً على عقب، ولا قاعدة تغيير جذرية تنقل البلاد من ضفة الى أخرى. في لبنان أحداث فارقة، مواقف تعكس تغييراً كبيراً، بيانات وإعلانات وتحرّكات تفرض مواقف أكثر وضوحاً من اللاعبين الكبار. وكل ذلك يبقى رهن واقع موازين القوى التي لطالما أعاقت تنفيذ رغبات كثيرين، كما تعيق اليوم كسر الجمود أمام تغيير جوهري يطيح النظام القائم.

في هذا السياق، يمكن إدراج البيان الذي تلاه أمس رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وقال فيه، صراحةً، ما كان يقوله ويكرّره بأشكال مختلفة. وهو كرّر أنه، بما يمثل، لن يقبل تفويض إدارة البلاد إلى فريق سياسي يتحمّل القسط الأكبر من المسؤولية عن الانهيار القائم، وأعاد تظهير أزمة الثقة بينه وبين بقية أركان الحكم، خصوصاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، وأعاد تأكيد ما يعتبره ثوابت حيال مصالح المسيحيين في لبنان.

لكن باسيل لم يكتفِ، هذه المرة، بالتشخيص. وبمعزل عن أي نقاش، مؤيّد أو معارض، لما قاله، فإنه توجّه، مباشرة، الى الحليف الأكبر له، السيد حسن نصر الله، طالباً منه التدخل لحسم الأمر. ومناشدة باسيل هذه إنما تعكس، أولاً، اقتناعه بانسداد أفق التفاوض، المباشر وغير المباشر، القائم مع الرئيس سعد الحريري، وتعبد الى الواجهة أزمة انعدام الثقة الكبيرة بينه وبين بري، راعي الحريري الأول. لكن هذه المناشدة تتضمّن، أيضاً، ما يجب فهمه على أنه رسالة مباشرة الى حزب الله بوجوب المبادرة الى موقف أو خطوة أو أي أمر يكسر حال المراوحة القائمة.

بالتأكيد، يعرف باسيل جيداً، وبالتجربة الطويلة، أن الحزب ليس في وارد مقاتلة الآخرين، وأنه لا يعتقد أن اللحظة مناسبة لخوض معركة مختلفة الأدوات والأهداف. هذا لا يعني أنه ليس في هذا الوارد مطلقاً. لكنه يختلف مع باسيل، ومع كثيرين، برؤيته أن لبنان يعيش لحظة الاستعداد لتحوّلات كبرى. ولو لم تكن الامور على هذا النحو، لكان حزب الله يقود اليوم جموع المتظاهرين ضد السلطة وضد النظام أيضاً.

باسيل يعرف، أيضاً، أن حزب الله لن يدخل في مواجهة مباشرة مع رئيس مجلس النواب. والظروف الاسباب التي تجعله يمتنع عن الاختلاف مع بري لا تزال قائمة. وإذا ما ربطنا الأمر بحسابات الحزب الكبيرة، المتصلة أولاً وأخيراً بمصلحة المقاومة، ندرك جيداً أن ما تواجهه المقاومة اليوم من تحديات في لبنان وخارجه، يوجب إقفال كل المنافذ التي تفتح باب الرياح المزعجة.

أكثر من ذلك، يعرف باسيل، أيضاً وأيضاً، أن حزب الله لا يعارض تولي الحريري تشكيل الحكومة الجديدة. كما يدرك أنه حتى ولو لم يسمّ الحزب الحريري لرئاسة الحكومة، إلا أنه يدعم بقوة تولي الرجل هذه المهمة. وفي كل الاتصالات التي جرت منذ تكليفه، كان الحزب يقف في مكان يسمح له بالتحدث مع الحريري كرئيس أكيد للحكومة. حتى إن الرئيس المكلّف نفسه، الذي يخشى غضب السعودية والاميركيين من جراء علاقته بالحزب، صار، في مجالسه الضيقة، يتحدث صراحة عن أن «الثنائي الشيعي» هو الحليف الاساسي له اليوم، وأن الرئيس بري ما كان ليقف الى جانبه بهذه القوة لو كان لحزب الله موقف آخر. أكثر من ذلك، سمع الحريري من بري، في آخر اللقاءات معه، كلاماً مباشراً مفاده: السيد حسن الى جانبك كما أنا الى جانبك!

مع ذلك، يرمي باسيل بكرة النار في حضن نصر الله. فهل يفعل ذلك لإحراج الحزب أو استقالة من المسؤولية عن أزمة تشكيل الحكومة؟

بالتأكيد، ليس الامر على هذه الصورة. وكل ما يُقال عن هواجس باسيل وطموحاته لا يكفي للاشارة الى طريقة تعامله مع حزب الله. وربما لا يعرف كثيرون أنه ربما يكون الاكثر معرفة بالحزب وطريقة تفكيره من كل الناشطين في الحقل السياسي اليوم. كما يعرف تماماً ثقة الحزب به، ودفاعه عنه وعن الرئيس ميشال عون.

وهو، بخبرته، يعرف أنه لا يمكن ابتزاز الحزب لدفعه الى ما لا يريد القيام به... فلماذا توجّه اليه؟

توجه اليه، لأن الازمة شارفت على مرحلة الانفجار الكبير، لا الانهيار القائم حالياً. والانفجار يعني فقدان القدرة على الامساك بالأمور وعلى طرح المبادرات التسووية كما يقول وليد جنبلاط، وأيضاً لأن الجميع وضع كل ما في جيبه من أوراق على الطاولة، وأخرج ما في جعبته من أسلحة مخفية، ولم تعد هناك طرابيش ولا أرانب نائمة . والأمر واضح لا لبس فيه:

هل هناك فرصة لتغيير قواعد الاشتباك الداخلي بما يؤسّس لتغيير جوهري في آليات العمل القائمة الآن، سواء في ما خص تشكيل الحكومة أم وضع برنامج عملها؟

ما طلبه باسيل من نصر الله هو سؤال يستهدف الحصول على هذا الجواب. واصل مطالبته يقوم على أنه لمس أن ما سُمّي «مبادرة بري» لم يكن، في حقيقة الأمر، سوى عملية التفافية تستهدف تحقيق مطالب الحريري نفسها. وهي مطالب تخص الحلف القوي الذي يتزعمه الرئيس بري هذه الفترة، ويضم الحريري وجنبلاط وسليمان فرنجية وكل الاجنحة الدينية للقوى الحزبية، بما فيها الكنيسة بجناحيها الماروني والارثوذكسي. وحتى «القوات اللبنانية» لا تقف بعيداً عن هذا الحلف، ما دامت وظيفته إعادة تجديد النظام الحاكم مع تغييرات في هوية بعض اللاعبين وأسمائهم.

امام هذا الاستحقاق، يمكن فهم رسالة باسيل الى نصر الله، ويمكن فهم أن الرجل لا يمكنه القيام بمبادرة تتجاوز رمي الكرة في ملعب الحزب. وكل تفكير بأن عليه التنازل والقبول بشروط الحلف الحاكم، هو دعوة له الى الانتحار السياسي. وهو انتحار لن يفيد أحداً سوى أبناء هذا النظام العفن. حتى لو كان باسيل أقل جذرية في مواجهة التحديات منذ وصول الرئيس عون الى سدة الحكم، لكنه لم يكن ليلقى كل هذا الرفض من كل هؤلاء، لولا أنه قام بامرين مكروهين عند جميع إركان الطبقة الحاكمة:

أولاً: تثبيت تحالفه مع المقاومة ودفاعه عن سلاحها، الآن وفي كل وقت، وتفاعله مع القوى الاقليمية التي تقف الى جانب المقاومة.

ثانياً: دعوته الى فرض قواعد جديدة في الحكم تنسف الارضية العميقة لسلطة النهب القائمة في البلاد منذ عشرات السنين، والتي لن تتعرّض للاهتزاز بفعل تغييرات الحرب الاهلية، بقدر ما تعرضت لتبديل في الجالسين حول الطاولة. جبران باسيل ليس قديساً. لكنه صوت له صداه في العقول، إن لم يكن في قلوب كثيرين من أبناء هذا البلد. والجديد أن حزب الله يحتاج الى صلوات كي يبتدع صيغة تحفظ التواصل الهادف الى تسوية ممكنة، وتمنع الانفجار الكبير...

تقرير

جولة خارجية لعكر تشعل دمشق

هل بدأ الانفتاح على سوريا؟

ميسم رزق

لطالما تهرّبت حكومة الرئيس حسان دياب، عندما كانت «شغّالة» وفي مرحلة تصريف الأعمال، من اتخاذ قرار بتفعيل العلاقات مع سوريا، خوفاً كالعادة من البعبع الأميركي. وقد جاء «قانون قيصر» لفرض العقوبات على سوريا «شحمة على فطيرة» الحكومة «قيصر» للاستمرار في حال «القطيعة»، باعتبار أن «أي تعامل مع الحكومة السورية، تجارياً وما لياً واقتصادياً، تعتبره الإدارة الأميركية دعماً للحكومة السورية، ويعرّض الأفراد والشركات اللبنانية والقطاع المصرفي للعقوبات». رغم أن دولاً كثيرة تنجح في الحصول على استثناءات من القوانين الأميركية كما هي، مثلاً، حال العراق الذي حاز استثناء الحصول على الغاز والكهرباء والمشتقات النفطية من إيران.

تهرّب الحكومة الحالية يأتي استمراراً لسياسات اعتمدتها الحكومات المتعاقبة منذ 2011 بمقاطعة سوريا، في ظل اقتناع كثيرين ممن انقلبوا على دمشق بعد 2005 بأن هناك فرصة للانتقام من النظام السوري. ورغم أن هذه السياسة كانت جلداً للذات أكثر منها ضغطاً، ومع بدء انعطافة عربية وغربية تجاه دمشق، لا يزال بعض من في لبنان مستمرّاً بسياسة التهوّر، غير مكترث بثقل الأزمة، ومدى انعكاس هذه السياسة سلباً على البلاد.

صحيح أن زيارات عديدة لوزراء لبنانيين إلى دمشق سُجّلت في الأعوام الثلاثة الماضية، إلا أنها كانت أقرب الى مبادرات «فردية»، لا رسمية، لتسوية ملفات مرتبطة بالوزارات التي يشغلها هؤلاء، وانحصرت بوزراء محسوبين على الفريق السياسي الحليف لسوريا، وبغضّ طرف حكومي. غير أن هذا الأمر لم يعُد مقبولاً من قبل دمشق التي تُصرّ على أن يكون التعامل معها من دولة إلى دولة (وهذا هو الأمر الطبيعي)، علماً أنها لم تقفل أبوابها يوماً وأستجابت دائماً للتنسيق (غير الرسمي)، ولبّت طلبات مساعدة (آخرها تقديم 75 طناً من الأوكسجين بعد أزمة انقطاعه أخيراً). إلا أن الطلب السوري بالتعامل الرسمي لم يتوقّف منذ عام 2017، وقد عادَ هذا الملف ليتحرّك في الأيام الماضية. وعلمت «الأخبار» أن وزراء في حكومة دياب بدأوا بمناقشته، مطالبين بالحصول والبحث في عدد من الملفات، من بينها «رسوم النقل التي فرضتها سوريا على الشاحنات وسيارات النقل». ومن بين هؤلاء وزير الصناعة عماد حب الله الذي أكد أن «النقاش فُتِح، وأنا واحد من الوزراء الذين يطالبون بالتواصل الرسمي وأدعو إلى ذلك، وأشدد على أن أي زيارة لي الى دمشق يجب أن تكون بتكليف رسمي من رئيس الحكومة». وأكد حب الله لـ«الأخبار» أن «التعاون يجب أن يحصل على مستوى الدولة، وهناك كثير من الملفات تنتظر التباحث فيها، من بينها البحث في خفض رسوم الترانزيت المرتفعة، لما في ذلك من مصلحة للمصدرين اللبنانيين».

ماذا عن رأي رئيس الحكومة؟

يؤكد حب الله: «لا أظن أن هناك رفضاً من رئيس الحكومة، وهناك بحث في الأمر»، بينما كشفت مصادر مطلعة أن «مرجعيات سياسية فاتحت الرئيس دياب قبل أيام، وأكد أنه لا يمانع في المبدأ»، وأنه «يجري العمل حالياً على اختيار الوزراء بحسب الملفات العالقة وتحديد موعد الزيارات». كذلك، أكدت مصادر رئيس الحكومة أن «الأخير

> **فاتحت مرجعيات سياسية دياب في ملف التعاون الرسمي مع دمشق فأكد عدم ممانعته**

(هيثم الموسوي)

لا يُمانع، وأن الوزراء لا يحتاجون الى تكليف رسمي، فهم حصلوا على موافقة شفهية، كما حصل مع وزير الصحة حمد حسن إبان أزمة الأوكسجين، وقبله وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفيه الذي زار دمشق للبحث في ملف النازحين».

وقالت المصادر إن «هناك عدداً كبيراً من الملفات بيننا وبين سوريا يجب أن يحل، من بينها ملف الترانزيت، وملف ترسيم الحدود البحرية شمالاً الذي يجري العمل عليه»، مستغربة المطالبة بـ«تعاون رسمي على مستوى الدولتين، لأن هذا هو ما يحصل حالياً».

ومعلوم أن الرئيس ميشال عون عبّر أمام مرجعيات رسمية، بعد انتخابه، عن نيته الانفتاح مباشرة على سوريا، علماً بأن التواصل بينه وبين الرئيس بشار الأسد لم ينقطع يوماً. وهو كان في صدد إرسال مبعوث شخصي له الى دمشق، وكان يدرس تكليف الوزير السابق جبران باسيل بهذه المهمة بصفته وزيراً للخارجية. والأخير أعلن صراحة، في 13 تشرين الأول 2019، أنه ينوي زيارة دمشق، لكن حراك 17 تشرين الأول طيّر الحكومة والزيارة. وبعد تشكيل حكومة حسان دياب، لم يبد وزير الخارجية ناصيف حتي حماسة للزيارة، إلى أن خلفه شربل وهبي أبلغ مسؤولين في قصر بسترس أنه يستعد للقيام بزيارة رسمية لدمشق.

ورغم استقالة وهبي، لا يزال المشروع قائماً. وعلمت «الأخبار» أن وزيرة الخارجية بالوكالة زينة عكر فوتحت بالأمر، وأبدت استعدادها للقيام بالزيارة من ضمن جولة على عدد من العواصم العربية والأجنبية. وسيكون البند الرئيسي على جدول أعمال جولة عكر ملف عودة النازحين السوريين الى بلادهم. وهي أشارت الأمر في اجتماعها أول من أمس مع نائب رئيس الاتحاد، الممثل الاعلى للشؤون الخارجية جوزف بوريل، ولمست «مناخات أكثر إيجابية من السابق، لجهة أهمية مساعدة أوروبا في توفير المساعدة للعائلات السورية للعودة الى دمشق، علماً بأن عكر أكدت في كلمتها في الاجتماع الوزاري العربي في قطر الأسبوع الماضي ضرورة عودة سوريا الى الجامعة العربية.

علم وخبر

مساعدة عاجلة للجامعة الاميركية

تلقّت إدارة الجامعة الأميركية في بيروت مساعدة مالية كبيرة قدّرت بنحو مئة مليون دولار تصرف على دفعات، بما سمح لإدارة الجامعة المباشرة خلال وقت قريب ببرنامج جديد لرواتب العاملين، وفق قاعدة تراعي الأقدمية والترابنية، وتسمح بدفع 20 في المئة من الراتب بالدولار الأميركي (وفق سعر السوق)، ونحو 15 في المئة بالدولار البنكي (وفق سعر 3900 ليرة) وبقية الراتب بالليرة اللبنانية، على أن لا تقل قيمة الدولارات عن 250 لأصغر العاملين، وتخصيص دعم خاص لعدد من كبار الأساتذة والأطباء، ما يحول دون هجرة المزيد منهم.

أموال أميركية ووعود عينية للجيش

كشفت الاجتماعات المباشرة والجانبية التي عقدت قبل انعقاد المؤتمر الدولي وأثناءه لدعم الجيش، الذي عقد بمبادرة فرنسية – إيطالية، أن أياً من الدول المشاركة لم تتعهّد برنامج دعم مفصّل، سواء على شكل دعم مالي أو عيني، وأن الجميع طلبوا بعض الوقت لدراسة المطالب التي سبق للجيش اللبناني أن قدّمها الى الملحقين العسكريين في السفارات العربية والأجنبية في لبنان. وعلم أن قائد الجيش العماد جوزيف عون سيقوم بجولة خارجية بغية الحصول على دعم مباشر للعسكريين من مختلف الرتب. وتشير المعلومات الى أن الولايات المتحدة وحدها من سيقدّم دعماً مالياً نقدياً مباشراً لقيادة الجيش، من دون المرور بالقنوات الرسمية. وستأتي الأموال من «الموازنة السرية» لسلاح الاستخبارات في الجيش الأميركي.

الموفد الاوروبي وحكايات الرؤساء

«صدم» نائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزيف بوريل بما سمعه في اجتماعاته الرسمية في بيروت. وقال مطّلعون إن المسؤول الأوروبي، المكلّف حثّ القيادات اللبنانية على إنتاج حلّ سريع، سمع من الرؤساء ميشال عون ونبيه بري وسعد الحريري تبادلاً عنيفاً للاتهامات التي كالوها بعضهم لبعض جرّاء عدم تأليف الحكومة.

مساعدات مالية لقواعد «أمل»

بعد أسابيع من البحث، أقرّت قيادة حركة «أمل» مساعدات ماليّة بقيمة 400 ألف ليرة لعائلات «شهداء الحركة»، إضافة الى بعض المنتسبين الذين تضرّروا جراء الأزمة المالية. وقالت مصادر في الحركة إن المشروع يستهدف عملياً نحو سبعة آلاف عائلة في بيروت والضاحية والجنوب والبقاع، وإن قيادة الحركة تحثّ المغتربين من أنصارها على توسيع دائرة الدعم في القرى والبلدات والاستعداد لبرنامج دعم إضافي مطلع أيلول المقبل لمواجهة الأعباء المتعلّقة بالعام الدراسي الجديد.

باسيل يستعين بـ«صديق»: على الحريري التأليف أو الرحيل

بين تحذير وليد جنبلاط من أيام صعبة مقبلة وتلويح ممثل الاتحاد الأوروبي مجدّداً بالعقوبات، كان النائب جبران باسيل يتّهم الرئيس نبيه بري بالسعي إلى المثالثة والانحياز للرئيس سعد الحريري، ويتوجّه إلى السيد حسن نصر الله، مستعيناً به كـ«صديق»، مؤتمناً إياه على حقوق المسيحيين.

الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزف بوريل، الذي زار بيروت السبت، حمّل المسؤولين اللبنانيين تبعات الأزمة داخلية المحتمل. وأكد أن الأزمة داخلية مئة في المئة. وأعاد التلويح بسلاح العقوبات، مؤكداً أن المطلوب أن يتحمّل اللبنانيون مسؤولياتهم للخروج من الأزمة وتأليف حكومة إصلاحية تتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي هو الممر الإلزامي لحصول لبنان على الدعم الأوروبي السخيّ في مقابل التلويح بصراحة بأن سلاح العقوبات الأوروبية مطروح على الطاولة.

لكن على ما يبدو، فإن كلام بوريل لن يكون له تأثيره على الأزمة المتفاقمة سياسياً، وخصوصاً أن المبادرة الوحيدة التي كانت على الطاولة سقطت نهائياً بعد كلام باسيل، الذي عقد أمس مؤتمراً صحافياً خصّصه للهجوم على بري ووصفه بالمنحاز، طالباً تدخل الأمين العام لحزب الله «لحماية الحقوق». ورأى باسيل أن العيب ليس في المبادرة، لرئيس الجمهورية لا يحق لك أن تسمّي أي وزير، ولا كلمة لك بتسمية رئيس الحكومة، ولا حتى يحقّ لكتلة تفوّضك تسمي باسمها كما تريد، وليس لك صوت بمجلس الوزراء، وبعد ناقص تقولوا له: شغلة واحدة». ورأى أن «أزمة التأليف أظهرت أن المشكلة ليست في النصوص الملتبسة للدستور الذي يفتقر إلى المهل، بل بالنيات الدفينة التي تفضح أصحابها في لحظة تأزم أو غضب... وبهذه اللحظة تسقط كل معاني الشراكة والعيش المشترك ووقف العدّ، ويحلّ محلها التذكير بالعدد (...) واضح أن هناك من لم يبلع استعدادنا للدور الذي شلّحونا إياه بين 1990 و2005، واليوم يعتبرون أن عندهم فرصة جديدة ليستعيدوا زمن التشليح والتشبيح». وسأل: «أيّ ردة فعل تنتظرون منا، عندما تستشهدون بالبابا وبالطريرك لتذكيرنا عليهما بالمناصفة، وتعودون لنا بالمثالثة المقنّعة وبصيغة ثلاث ثمانات بالحكومة؟ المناصفة الفعلية هي 12 بـ 12، يسمّيهم بالتساوي المسيحيون والمسلمون، وليس 8 يسمّيهم المسيحيون و16 يسمّيهم المسلمون... هذه مثالثة ومرفوضة».

> **مصادر التيار: كلام باسيل ليس حشراً لحليفه الذي يتفهّم كل اعتباراته**

وتوجّه الى رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بالقول: «أنعتقد أنك تخفي جريمتك بسكوتك إذا تحججت بأننا لا نُعمل معركة حقوق بل معركة مصالح؟ لماذا لم تقم بها في الطائف بال 90 عندما غطّيته وكان عندك نواب ووزراء، ولماذا لم تقم بها بالقانون الأرثوذكسي ولا تقوم بها اليوم؟ أو أنك ملتزم بتعمير القلعة فوق التلّة من الخوات ومن Fundraising والمال السياسي وبيع الكرامة والحقوق؟».

وفيما دعت مصادر في 8 آذار إلى انتظار رد فعل أمل وحزب الله على موقف باسيل، ليبنى على الشيء مقتضاه، بمعنى التعامل معها إيجابياً بوصفها مسعى للحل أو مسعى لحشر حليفه، أكدت مصادر في التيار الوطني الحر أن كلام باسيل «ليس حشراً لحليفه الذي يتفهم كل اعتباراته، وواضح أننا نستعين بصديق»، وقد «آن الأوان لإقناع سعد الحريري بالتأليف أو بالرحيل».

(الأخبار)

على الغلاف

«آيباك» لبنان: ثلاثية الجيش والـNGOs والبنك الدوليّ

جمال غصن

نشر معهد الشرق الأوسط في واشنطن، قبل أيام، نتائج مؤتمر سياسات لبنان الأوّل الذي انعقد على مدى أسبوعين نهاية الشهر الماضي وبداية الشهر الجاري، ونظّمه المعهد بالاشتراك مع «فريق العمل الأميركي من أجل لبنان» ومنظمة «لايف» للمصرفيين اللبنانيين الدوليين. الكتيّب المعنون «الآن أو أبداً» يلفت إلى «أننا نعيش في وقت حساس ستؤثر فيه القرارات المتخذة في الأسابيع والأشهر المقبلة من قبل أصحاب القرار في لبنان والمجتمع الدولي على مسار البلاد لسنوات عديدة». ويسعى ناشروه إلى أن توجّه توصيات المؤتمر السياسات الأميركية تجاه لبنان بما يناسب المصالح الأميركية وأجندة اللوبيات المنظّمة للمؤتمر.

هذا المشهد ليس غريباً على واشنطن

> **ديفيد هيل: لدى الولايات المتحدة الكثير من أدوات «الجزرة او العصا» لإبعاد حلفاء حزب الله عنه**

إذ يكاد لا يمر يوم لا يُنظّم في العاصمة الأميركية مؤتمر لسياسات ما، قد تكون داخلية كمؤتمرات لوبيات السلاح، أو خارجية وأبرزها مؤتمر «آيباك» لدعم إسرائيل... أو حتى فضائية. طبعاً، لا يمكن مقارنة «مؤتمر سياسات لبنان» المتواضع جداً بمؤتمر «آيباك» الأقرب إلى مهرجان يحجّ إليه المنظمون هو أقصى ما يطمح إليه المنظمون هو ألا تتخلّى الإدارة الأميركية الحالية عن لبنان بالكامل، وهو شعور عبّر عنه عدد من المتحدثين في جلسات المؤتمر التي جرت عبر تطبيق «زوم». تناولت الجلسات التسع للمؤتمر النواحي المختلفة لما يحصل في لبنان في الأمن والسياسة والاقتصاد، وشارك فيها - إلى جانب خبراء - دبلوماسيون وسياسيون وعسكريون ومفكرو مراكز الدراسات ومندوبو المؤسسات الاستعمارية الأميركية والدولية. وتغيب الأهوام عن معظم المشاركين في المؤتمر. إذ يدرك الجميع أن لا تغيير كبيراً في الأفق، وأن السياسات المقترحة تحتاج إلى وقت طويل لتتحقّق.

هذا في الاستنتاجات والتوصيات، أما في تفاصيل المحاضرات والنقاشات، فتظهر مخاوف وشكوك غير تلك المعبّر عنها في الكتيّب المنقّح الصادر عن المؤتمر. فعلى سبيل المثال، أقرّ السيناتور تيم كاين أن أولوية الإدارة الأميركية هي «المنافسة وأحياناً المواجهة» الدائرة في منطقة المحيط الهندي والهادئ، وأن تركيز الطاقات بطبيعة الحال يجب أن يكون هناك، وهذا يتطلّب بعض المقايضات، لكنه يعود ويطمئن الجميع بأنه «شخصياً» لن يترك لبنان، وسيتأكد من أن يبقى الفريق الدبلوماسي الرديف الذي سيتولّى التفاوض في المنطقة مهتماً بلبنان. أما ديفيد هيل الذي غادر منصبه في وزارة الخارجية الشهر الماضي، فهو أيضاً «يطمئن» اللبنانيين بأنه لم يكن الوحيد في الطابق السابع من مبنى الخارجية المهتم بلبنان، وقال إن وزير الخارجية السابق مايك بومبيو كان أيضاً مهتماً بلبنان لأن ممثلها في مجلس النواب الأميركي تؤوي الكثير من المرجعيونيين الروم الأرثوذكس. وأضاف أن هناك فريقاً في البنتاغون وفريقاً في القيادة العسكرية للمنطقة الوسطى وفريقاً في القوات الخاصة مهتمون بلبنان، وأنه لا يزال هناك الكثير من المواهب المهتمّة بلبنان في واشنطن. لكن يبدو أن موهبة هيل الدبلوماسية خانته، إذ عبّر بصريح العبارة أن لدى الولايات المتحدة الكثير من أدوات «الجزرة أو العصا» لإبعاد حلفاء حزب الله عنه، فأيّ دبلوماسية هذه التي لا تتوعّد وتهدّد فحسب بل أيضاً تشبّه من تهددهم بالحمير؟

طبعاً، المحاور إدوارد غابريال من «فريق العمل الأميركي من أجل لبنان» وسفير بيل كلينتون إلى المغرب، كرّر عبارة «الجزرة أو العصا» شاكياً عدم جدواها في الوصول إلى نتائج سريعة ومشجّعة في حين يشعر اللبنانيون أنهم رهائن، فقام هيل بطمأنته مجدداً، ووجه رسالة إلى الإدارة الأميركية بألا تتجاهل الملف اللبناني. التهديد والوعيد كرّرهما في جلسة أخرى النائب ابن النائب في الكونغرس الأميركي دارن لحود الذي قال إن العقوبات وحدها لا تكفي لكفّ يد حزب الله، وأنه سيدعو إدارة بايدن إلى الاستمرار بالاهتمام بلبنان وعدم السماح بأن يصبح دولة فاشلة. ودعا في الوقت نفسه إلى تجاوز الدولة ودعم المنظمات غير الحكومية والجامعتين الخاصتين، الأميركية واللبنانية الأميركية.

الخوف من تراجع الاهتمام الأميركي بلبنان ظهر أيضاً في جلسة «مستقبل التعاون الدفاعي والأمني بين الولايات المتحدة الأميركية ولبنان». فقد ناشد مؤسس برنامج الدفاع والأمن في معهد الشرق الأوسط بالل صعب المسؤولين الأميركيين عدم فتح المجال أمام روسيا والصين للدخول إلى لبنان. إذ إن ذلك «لن يحصل إلا إذا تخاذل الأميركيون الذين يهيمنون على العلاقة مع المؤسسة العسكرية اللبنانية وسمحوا بتسلّل الآخرين».

الطمأنة من المؤسسة الأميركية أتت هذه المرة على لسان نائب مدير الاستراتيجيات والخطط والسياسات في القيادة العسكرية للمنطقة الوسطى العميد ديوك بيراك. لكنه بدا أكثر وكأنه بائع خردة. فقال إن الصين قد تقدّم حلولاً مادية مغرية وسريعة في مقابل البطء الأميركي في تقديم الحلول المادية إلى شركاء الولايات المتحدة، الأمر الذي عزاه إلى «طريقة عمل» المؤسسات الأميركية. لكن الصين، وفقاً لبيراك، لا تقدّم لشركائها خدمة ما بعد البيع ولا توفّر حلولها «الشراكة القيّمة جداً مع الولايات المتحدة، ولذلك يتحمّل شركاؤنا متطلباتنا... لأنهم يعرفون أنهم يستثمرون في هذه الشراكة».

رسالة البنتاغون ممثلةً بنائبة مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط دانا سترول كانت نفسها، وهي أن الولايات المتحدة تعرض على الجيش اللبناني (أو الـ«لاف» كما يحلو للأميركيين والبريطانيين تسميته) شراكة وتدريبات وصفوفاً في الكليات الحربية وليس فقط المعدات. لكنها أضافت تهديداً للشركاء بأن الإنفاق العسكري على الصين قد يمثّل تهديداً استراتيجياً لن تتقبّله الولايات المتّحدة، مكرّرة خطاب الإدارة الأميركية بأن عينها على الشرق ولا ترى سوى الصين في أولوياتها.

مروان بو حيدر

بدا واضحاً في توصيات المؤتمر التي سُرّفع إلى الكونغرس الأميركي التسليم بأن إدارة بايدن لا تنوي التصعيد في المنطقة، وأن أقصى ما ستفعله هو الاستمرار بدعم الجيش اللبناني كونه «العمود الأخير المتبقّي» للدولة اللبنانية، وركوب موجة المنظمات غير الحكومية في الانتخابات النيابية المقبلة لقلب موازين القوى في البرلمان... وقد تترشّح دوروثي شيا شخصياً مقابل جبران باسيل إذا لزم الأمر.

أمّا عن الأزمة الاقتصادية والانهيار القائم، فماذا كانت عصارة أفكار مراكز الأبحاث؟ من غير المفاجئ أن يكون الحل الوحيد المقترح من قبل مؤتمر شارك في تنظيمه لوبي مصرفيين دوليين، هو اللجوء إلى وصفة البنك الدولي المقدّسة لمنع سيناريو «الدولة الفاشلة». عدا ذلك، كانت الجلسات المخصصة لموضوع الاقتصاد، بمعظمها، توصيفاً للوضع الحالي وعرضاً للأرقام التي تثبت أن الوضع مازوم.

وفي سياق إحياء الموتى أيضاً، خُصّصت إحدى الجلسات لمناقشة المبادرة الفرنسية، وفي هذه الجلسة تحدّث الدبلوماسي الفرنسي بيار دوكين عن أهمية مؤتمر «سيدر» وأهمية الـ11 مليار دولار الموعودة. كما أظهر تطابقاً مع الإدارة الأميركية في ما يخص دعم الجيش اللبناني والمنظمات غير الحكومية وإجراء الانتخابات في وقتها وفرض العقوبات على من يزعجهم. اللافت في هذه الجلسة كان محاولة ترويج المحاور شربل أبو شرف من لوبي المصرفيين، لرفع الدعم عن استيراد المنتجات الأساسية ومحاولة إلقاء اللوم في إفلاس المنظومة المصرفية على التهريب، لكن دوكين لم ينجرّ إلى الدفاع عن النظام المصرفي اللبناني بل عاد وكرّر بأن وصفة الخلاص هي، بطبيعة الحال، عند البنك الدولي.

اللوبي الإماراتي والانحطاط الأميركي

وليد شرارة

يندرج المؤتمر الذي نظّمه واستضافه معهد الشرق الأوسط الأميركي حول لبنان، بالتعاون مع صندوق الإغاثة الطارئة في أفريق العمل الأميركي الخاص حول لبنان (American Task Force On Lebanon)، والذي امتد لأسبوعين من أواخر شهر أيار الماضي إلى بداية الشهر الجاري، ضمن المساعي الحثيثة التي تبذلها قوى سياسية مختلفة وجماعات ضغط في الولايات المتحدة للتأثير في سياسات إدارة بايدن حيال المنطقة ولبنان. ويبدو أن المخاوف المتزايدة من احتمال تمحور اهتمامات الادارة حول أولوياتها المعلنة الداخلية، السياسية والاقتصادية - الاجتماعية، والدولية، المرتبطة بالتنافس المتصاعد مع روسيا والصين، وما قد يترتب على ذلك من تراجع تركيزها على قضايا الشرق الاوسط، هي المحرك الرئيس لهذه المساعي. واذا كانت الهوية السياسية لشريكي المعهد في هذا المؤتمر واضحة، وكذلك انحيازهما لأفرقاء سياسيين لبنانيين معروفين، فان خلفيات مساهمة مؤسسة «أكاديمية عريقة» كـ«معهد الشرق الاوسط» في حملة دعائية سياسية - اعلامية هي الجديرة بالاهتمام. فهي تقدم نموذجًا جديدًا على قدرة جماعات ضغط ولوبيات عاملة لمصلحة أطراف خارجية، دولة الامارات العربية المتحدة في حالتنا الحاضرة، على توظيف العلاقات الخاصة التي نسجتها مع مراكز «العصف الفكري»، بفضل «سخائها الكبير» معها، إضافة إلى شبكة صلاتها الواسعة في أوساط السياسة والاعمال والاعلام، للتأثير في عملية صياغة السياسة الأميركية تجاه المنطقة. يجري ذلك في سياق ما يصفه بعض المحللين بـ«الانحطاط الاميركي»، أو بتعبير آخر خصخصة السياسة الخارجية لواشنطن، وهو ناجم عن تعاظم وزن المصالح الخاصة المشتركة لقطاعات من النخب السياسية والاقتصادية الاميركية ولدول خارجية عند تعريف المصالح الوطنية الحيوية للبلاد وتحديد السياسات الكفيلة بخدمتها، رغم كون هاتين المهمتين من الصلاحيات السيادية للدولة من حيث المبدأ. اللافت أيضًا هو أن «الحبل السري» الذي جمع بين ترامب وعائلته وعدد من أقطاب ادارته، والعائلة الحاكمة في أبو ظبي، والدعم المتعدد الاشكال الذي وفّرته الاخيرة له أملاً بتأمين الشروط الملائمة لاعادة انتخابه، لم تكن لهما التداعيات المنتظرة على موقف ادارة بايدن منها لأنها عرفت، نظرا إلى «كرمها اللامحدود»، كيفية كسب ود أطراف مؤثرين في الحزب الديموقراطي، خصوصاً أولئك النافذين في المؤسسات السياسية والاقتصادية والبحثية والاعلامية لمؤتمر حول لبنان، والمؤسسة الاكاديمية للمؤتمر «العريقة»، وغير الحزبية، وهذا معطى مهم، تأسس سنة 1946 لدراسة الشرق الأوسط، وهو إحدى الجهات التي تحظى برعاية اماراتية خاصة. ففي 2016 وحدها، وبحسب الدراسة التي أعدّها الباحث بن فريمان لمركز السياسة الدولية بعنوان «اللوبي الاماراتي: كيف تفوز الامارات في واشنطن»، في اطار مبادرة الشفافية حول النفوذ الخارجي، حصل المعهد من حكام أبو ظبي على 20 مليون دولار. تشمل هذه الرعاية مؤسسات ومراكز بحثية أخرى تعنى بالسياسة الخارجية، كـ«مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، و«المعهد من أجل التقدم الاميركي» و«معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى» ومعهد «أميركان أنتربرايز» ومعهد «أسبن» والـ«أتلانتيك كاونسيل» و«مركز بلفير» في جامعة هارفارد و«مؤسسة بروكنغز» و«وقفية كارنيغي للسلم العالمي» و«مؤسسة راند»، ضمن مسعى للتأثير في «البيئة المعرفية السائدة بين صناع السياسة الاميركيين»، برأي الباحث كولين باورز في دراسته اللافتة «استمالة واشنطن... كيف تستغل أبو ظبي الانحطاط السياسي»، المنشورة على موقع «أبحاث نوريا». وبين 2014 و2018، دفعت الامارات 15,4 مليون دولار لثمانية من المراكز المذكورة لقاء خدماتها. ويشير باورز الى أن تعريف مراكز الدراسات على أنها «مؤسسات غير ربحية» في القانون الاميركي لا يجبر هذه الاخيرة على إطلاع مصلحة الضرائب على مصادر تمويلها الخاصة، ما يعني أن الأرقام الواردة في دراسته، وفي تلك التي أعدها بن فريمان، عن التمويل الاماراتي لهذه المراكز، ليست سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد

يتلخص دور هذه المراكز في انتاج وترويج خطاب ملائم للمصالح المشتركة لأبو ظبي والكتل الوازنة في الدولة، خاصةً المجمع الصناعي - العسكري الذي تحتل الأولى موقعاً بارزاً بين زبائنه، وعالم السياسة والاعمال، وتسخيف التحليلات والمواقف المختلفة و/ أو المتناقضة مع فرضياته الرئيسية. وبما أن «السخاء الاماراتي» يشمل أيضًا صحافيين عاملين في وسائل اعلام رئيسية، ومرشحين للانتخابات التشريعية ومنظمات «أهلية غير ربحية»، وبينها بعض المنظمات الصهيونية الاساسية كاللجنة اليهودية الاميركية ورابطة مكافحة التمييز، فإن جميع هؤلاء، بسهمون في نشر وترويج أطروحات ومقولات خطاب الدعاية الاماراتي المشار اليه. من الطبيعي أن تحاول جميع هذه الاطراف إظهار اتساق خطابها ومواقفها مع القيم والمصالح الوطنية العليا للولايات المتحدة، لأن ذلك أحد شروط نجاحها في أداء المهمة الموكلة إليها من قبل المشغلين. غير أن طغيان المصالح والحسابات الخاصة لمراكز الدراسات وللعاملين فيها لا يغيب عن نظر باورز: «لقد أثبت علماء الاجتماع مراراً وتكراراً أن البقاء وإعادة إنتاج شروط الاستمرارية يشكلان اعتبارين حيويين لأي مؤسسة، بما فيها مراكز الدراسات». النية المعلنة لإدارة بايدن بالانسحاب الجزئي والتدريجي من الشرق الأوسط تثير درجة من الذعر بين حلفائها الخليجيين والاسرائيليين ستدفعهم إلى تنظيم العديد من الفعاليات والانشطة الشبيهة بالمؤتمر الاخير حول لبنان، لمحاولة ثنيهم عن ذلك، ولن يجدوا صعوبة تذكر لتجنيد المؤسسات الاكاديمية «المحترمة والعريقة» لتنظيمها أو المشاركة فيها في زمن الانحطاط الاميركي

إعداد علي مراد

ابرز المشاركين في المؤتمر:

● **ديفيد هيل**

دبلوماسي أميركي عمل سفيراً في أكثر من دولة عربية، ومنها لبنان بين عامَي 2013 و2015، وقبلها كان مبعوثاً خاصاً حول عملية السلام في الشرق الأوسط بين عامَي 2011 و2013. عام 2018 عيّنه دونالد ترامب في منصب وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية واستمر في منصبه حتى أيار الماضي. لعب دوراً أساسياً بعد انتفاضة 17 تشرين 2019 لدفع لبنان للتنازل لمصلحة العدو الإسرائيلي في ملف ترسيم الحدود البحرية، وكُشف من زياراته لبيروت بعد انفجار المرفأ في 4 آب 2020. أفصح في جلسة استماع في الكونغرس في أيلول 2020 عن الدور الأميركي بتمويل وتدريب منظمات مجتمع مدني لبنانية، وكشف عن تنسيق أميركي مع أحزاب لبنانية سياسية تقليدية لمساعدتها على تجاوز شعورها بأنّها في موقع دفاعي.

● **بول سالم**

الرئيس الحالي لمعهد الشرق الأوسط منذ تشرين الأول عام 2018. من مواليد بطرام الكورة (شمال لبنان)، والده إيلي سالم وزير خارجية لبنان الأسبق ورئيس جامعة البلمند لمدة 25 سنة. أسّس وترأس معهد كارنيغي في الشرق الأوسط بين عامَي 2006 و2013، وبين عامَي 1999 و2006 شغل منصب المدير العام لمؤسسة عصام فارس. عام 1989 أسّس المركز اللبناني للدراسات وترأسه حتى عام 1999. عضو مؤسس ورئيس سابق للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. عضو مجلس إدارة جمعية «كلنا إرادة». تتناول أبحاثه ومنشوراته العلاقات الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، إضافةً إلى قضايا التطور السياسي والدمقرطة في العالم العربي.

● **بيار دوكين**

دبلوماسي فرنسي حالي تقلّد مناصب عديدة في الحكومة الفرنسية. بين عامَي 1997 و2001 عمل مستشاراً لرئيس الوزراء الفرنسي للشؤون الاقتصادية والمالية والداخلية والدولية. بين عامَي 2001 و2007 شغل منصب المدير التنفيذي لفرنسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. عام 2008 التحق بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية كسفير مسؤول عن قضايا الاقتصاد وإعادة الإعمار والتنمية. بين عامَي 2014 و2017 شغل منصب السفير والممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. عام 2017 عُيّن سفيراً ومندوباً وزارياً لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. خلال هذه الفترة، كان مسؤولاً عن «مؤتمر سيدر» الذي عُقد في نيسان عام 2018. منذ أيلول عام 2020 يشغل منصب السفير المسؤول عن «تنسيق الدعم الدولي للبنان».

● **لينا الخطيب**

مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (تشاتهام هاوس). عملت سابقاً مديرةً لمركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، وشاركت في تأسيس «برنامج الإصلاح العربي والديمقراطية» في مركز جامعة ستانفورد للديمقراطية والتنمية وسيادة القانون. تركّز أبحاثها على العلاقات الدولية للشرق الأوسط والجماعات الإسلامية والأمن والتحوّلات السياسية والسياسة الخارجية، مع تركيز خاص على الصراع السوري.

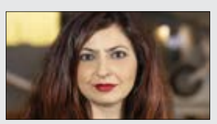

● **ناصر السعيدي**

مؤسّس ورئيس شركة ناصر السعيدي وشركاه، ومدير سابق للعلاقات الخارجية في سلطة مركز دبي المالي العالمي، وزير الاقتصاد والتجارة السابق ووزير الصناعة اللبناني بين عامَي 1998 و2000. نائب حاكم مصرف لبنان بين عامَي 1993 و2003. عضو المجموعة الاستشارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق النقد الدولي. مدير مجلس إدارة، غير تنفيذي في شركة Berytech التي يرأسها مارون شماس صاحب شركة Medco. عضو مجلس إدارة في جمعية «كلنا إرادة»، وعضو المجلس الاستشاري للجمعية اللبنانية للشفافية حول النفط والغاز LOGI.

● **منى يعقوبيان**

مستشار أول لنائب رئيس «المعهد الأميركي للسلام» لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. شغلت عام 2019 منصب المدير التنفيذي لـ «مجموعة دراسة سوريا» المعيّنة من قبل الكونغرس، والتي رفعت أكثر من تقرير لترامب تدعوه لعدم سحب القوات الأميركية من شرق الفرات. وقبل انضمامها إلى المعهد الأميركي للسلام عملت كنائب مساعد إداري في مكتب الشرق الأوسط في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID من عام 2014 إلى عام 2017، وكانت مسؤولة عن العراق وسوريا والأردن ولبنان. بين عامَي 1990 و1998 عملت يعقوبيان كمحلل لشمال أفريقيا في مكتب الاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية الأميركية.

● **العميد ديوك بيراك**

نائب مدير الاستراتيجية والخطط والسياسة في القيادة المركزية للجيش الأميركي منذ تموز 2019. بين عامَي 2018 و2019 شغل منصب رئيس مجموعة عمل مكتب الحرس الوطني في البنتاغون. بين شباط 2016 وتموز من العام نفسه 2016 عمل كمدير للعمليات في مركز العمليات المشتركة في مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة في عمّان. بين تموز 2012 وحزيران 2013 شغل منصب مستشار عسكري أول لنائب مساعد وزير الدفاع لتطوير القوات. ضمن مهامه الحالية في القيادة المركزية هو مسؤول عن الإشراف على أنشطة التعاون الأمني في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية، وتسهيل الإجراءات المطلوبة للتطوير والإشراف على المبيعات العسكرية الخارجية وخطط التعاون الأمني المسرحي وبرامج الشركاء الحيوية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهو مدير مركز تنسيق التحالف وقسم الاتصالات الاستراتيجية حيث يقوم بمزامنة التخطيط التشغيلي والرسائل لدعم أولويات القائد.

● **نادين مسعود برنهايم**

المديرة التنفيذية لمؤسسة LIFE. في أعقاب انفجار مرفأ بيروت شاركت في قيادة جهود «صندوق بيروت للطوارئ»، وهو جمعية تسلّمت مساعدات بشكل مباشر من جهات مانحة أجنبية، تمتلك خبرة من خلال مهنة تمتد إلى 31 عاماً من التمويل وريادة الأعمال. عملت سابقاً كمدير إداري في Merrill Lynch حيث كانت مسؤولة عن المؤسسات الفرنسية وصناديق الثروة السيادية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. أسّست عام 2010 ESMOD Istanbul، وهي مدرسة أزياء فرنسية عالمية باعت لاحقاً جزءاً منها إلى Vakko Holdings، وهي تكتل شركات تركية. حاصلة على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة باريس 1 بانثيون سوربون وشهادة الدراسات العليا في التدريب التنفيذي.

منظّمو المؤتمر

● **معهد الشرق الأوسط**

Middle East Institute

مركز دراسات تأسّس عام 1946 على يد المهندس والعسكري الأميركي جورج كامب كايزر، كأول مؤسسة بحثية أميركية تركّز على منطقة الشرق الأوسط. يرأس مجلس حكّام المعهد ريتشارد كلارك الذي عمل لحوالى 30 سنة في مناصب ضمن مؤسسات الأمن القومي الأميركية، آخرها كمنسق لشؤون مكافحة الإرهاب في إدارة جورج بوش الابن الأولى. يرأس المعهد بول سالم ونائبه هو السفير الأميركي السابق في اليمن جيرالد فيرستاين. يضم المعهد خليطاً من الشخصيات العسكرية والدبلوماسية السابقة كالسفير الأميركي السابق في سوريا روبرت فورد وقائد القوات المركزية السابق الجنرال جوزيف فوتيل. عام 2017 أظهرت الرسائل المسرّبة من البريد الإلكتروني الخاص بسفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة تمويل الإمارات للمعهد بمبلغ 20 مليون دولار عن عامَي 2015 و2016.

● **فريق العمل الأميركي الخاص بلبنان**

American Task Force for Lebanon

هو تجمّع تأسّس عام 1989 في واشنطن يضم في عضويته أميركيين من أصول لبنانية، يسعى لتسويق رؤى تخدم هدف زيادة اهتمام النخبة السياسية الأميركية بلبنان، وتبنّي اعتماد سياسات في الإدارات الجمهورية والديمقراطية تخدم مصالح الطبقة الرأسمالية الليبرالية اللبنانية. من أبرز مؤسّسي التجمّع النائب الأميركي السابق نيك رحال وشقيقته تانيا، بيتر طنوس، ليزلي توما ورأي عيراني. تبلغ الموازنة التشغيلية للتجمّع حوالى 700 ألف دولار سنوياً – بحسب أرقام السنة المالية 2019. زاد اهتمام التجمّع بالوضع اللبناني بشكل لافت بعد تشرين الأول 2019، وأخيراً بات الفريق ينظّم ندوات ومؤتمرات مشتركة مع معهد الشرق الأوسط MEI بشكل مكثّف، في مسعى للتأثير على السياسة الأميركية حول لبنان.

● **مؤسسة «التنفيذيون الماليون اللبنانيون الدوليون»**

Lebanese International Financial Executives LIFE

هي جمعية تأسّست عام 2010 وتضم في عضويتها مدراء ماليين يعمل أغلبهم في مؤسسات ومصارف أميركية ودولية، بحسب بيان تأسيسها المنشور في الجريدة الرسمية اللبنانية، تسعى الجمعية إلى «بناء روابط أقوى بين المدراء الماليين اللبنانيين في جميع أنحاء العالم وتوجيه تأثيرهم لتحقيق أهدافها ورعاية الأجيال القادمة وتعزيز وترويج لبنان كسوق مالي». نشط القيّمون على LIFE بشكل لافت في الشأن العام اللبناني مباشرة بعد انتفاضة 17 تشرين 2019، وحاولوا تقديم طروحات للحلول الاقتصادية تقوم على خصخصة ما تبقّى من قطاعات الدولة، وقبيل تشكيل حكومة حسان دياب كان أكثر من اسم من المؤسسة على قوائم المرشحين للتوزير كخيارات ترضي الأميركيين. حصلت LIFE على تمويل سخي من

تقرير

وزارة التربية حصلت على مرسوم استثنائي لتنظيم «البريفيه» في المدارس الرسمية والخاصة بإشرافها، لكن هل ستتمكن عملياً من إنجاز الاستحقاق بلا شوائب وعراقيل، وسط عزوف أساتذة عن المشاركة في أعمال المراقبة وربما التصحيح؟

عزوف أساتذة عن المشاركة في أعمال المراقبة والتصحيح
هل تجرى امتحانات «البريفيه» فعلاً؟

(أرشيف)

فاتن الحاج

الحركة داخل دوائر وزارة التربية تشي بأن امتحانات «البريفيه» قائمة حتى الآن. المرسوم الاستثنائي الرقم 7883 الخاص بتنظيم الامتحانات والموقّع، أخيراً، من رئيسَي الجمهورية والحكومة يعزز هذه الفرضية. لكن المادة 3 من المرسوم خلقت التباساً لجهة من سيعطى الحق بالترشح للشهادة، إذ تسمح بالمشاركة للتلامذة الذين ليس لديهم تسجيل مبرر في الصف التاسع للعام الدراسي 2020 - 2021، إما بسبب نزاع عالق لدى مجلس تحكيمي أو لدى أي مرجع قضائي، ناشئ عن انتقال التلميذ من مدرسة خاصة إلى مدرسة رسمية أو إلى مدرسة خاصة أخرى من دون الحصول على إفادة مدرسية تبيّن آخر صف دراسي كان قد انهاه بنجاح لديها، أو بسبب عدم حيازة التلميذ غير اللبناني المستندات الثبوتية المطلوبة أساساً للترشح أو بطاقة الإقامة القانونية في لبنان.

الالتباس يتعلق تحديداً بحق الترشح للتلامذة الذين لم ينالوا إفادات من المدارس، ولم يرفعوا دعاوى أمام المجالس التحكيمية أو ليس لديهم رقم لدعوى في قلم المجلس، وهؤلاء وضعهم غير مبرر لكون المدارس لم تدرج أسماءهم في لوائحها.

مصادر الوزارة أكدت أنّه ستكون هناك تسوية لجميع الحالات، ولن يحرم من الامتحان سوى من كان راسباً في السابع أساسي، ورُفّع إلى الثامن أساسي في مدرسة أخرى، ومسجّل في هذا العام في «البريفيه». في المقابل، أشارت رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، لمى الطويل، في اتصال مع «الأخبار» إلى أننا «نرفض حرمان الطلاب من تقديم الامتحانات الرسمية لأسباب إدارية وإجرائية بحتة، ونطالب بمعاملة الطلاب اللبنانيين أسوة بالطلاب الأجانب وعدم التمييز في ما بينهم، وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية». ودعت من سعوا إلى توقيع مراسيم استثنائية خاصة بالامتحانات إلى أن يسعوا أيضاً إلى توقيع مراسيم استثنائية لتشكيل المجالس التحكيمية التربوية التي من شأنها حماية حقوق الأهل والمدارس، «ولا سيما أننا مقبلون على انهيار في القطاع التربوي، إذا استمر الإصرار على التغاضي عن المشاكل الرئيسية لحسابات خاصة، سواء من ناحية الشفافية المالية أو تفعيل القضاء أو سوء التخطيط».

> بعض أصحاب المدارس الكبيرة يطّلعون مسبقاً على أسماء رؤساء المراكز

وبالنسبة إلى مراقبة الامتحانات التي ستنظّم في المدارس بإشراف وزارة التربية، ما كفله المرسوم هو أن الاستعانة بأفراد من الهيئتين الإدارية والتعليمية في ملاك المدارس الخاصة للقيام بأعمال المراقبة، لا ترتّب على وزارة التربية أي أعباء مالية من جراء هذه الاستعانة، إذ إن المدارس هي التي ستدفع لأساتذتها وموظفيها، بحسب مصادر الوزارة. لكن ما أثار علامات الاستفهام هو ما يجري تداوله لجهة أن بعض أصحاب المدارس الكبيرة يطّلعون منذ الآن على أسماء رؤساء المراكز الذين سترسلهم الوزارة كممثلين عنها، وقد يكون لهم رأي في اختيارهم!

أما في المدارس والثانويات الرسمية، فإن إجراء الامتحانات واستدعاء الأساتذة للمشاركة في أعمال الامتحانات مراقبة وتصحيحاً، إن في «البريفيه» أو في الثانوية العامة، لا يزال يطرح جدلاً تربوياً ولوجستياً، في حين أن الأساتذة بقوا، كما تقول مصادرهم، خارج حسابات وزارة التربية، «إذ استنفرت الجهات التمويلية لتأمين الحبر والأوراق والقرطاسية (علماً بأنه، بحسب معلومات الأخبار طلب من المديرين تأمين الأوراق والحبر لطباعة المسابقات في المدارس) ولم تستحضر أي أموال لتعديلات بدلات المراقبة والتصحيح، فرئيس المركز لا يزال يتقاضى 70 ألف ليرة في اليوم، والمراقب العام 65 ألفاً ومراقب الصف 50 ألفاً، وأجرة تصحيح المسابقة تراوح بين 1500 ليرة و5 آلاف».

الأساتذة تناقلوا رسالة مفادها أن الوزارة طلبت، عبر المناطق التربوية، أن تختار 10 أو 12 مراقباً من كل ثانوية، وإذا لم تسلّم الثانويات أسماء أو جرى تسليم أسماء أقلّ من العدد المطلوب، فستختار الوزارة باقي الأسماء باعتبار أن المراقبة إلزامية لأساتذة الملاك، علماً بأن المراقبة، بحسب مرسوم تنظيم الامتحانات، هي عمل اختياري وليس إجبارياً، وأن الأساتذة يمكن أن يلبّوا تحت عنوان «النداء الوطني» لا أكثر. لكن في ظل الظروف المتاحة، يبدو، بحسب المصادر، أن هناك عدم حماسة لدى الأساتذة للمشاركة في الامتحانات لشعورهم بالظلم، ولما يتردد عن إمكان وصول موجة جديدة من وباء كورونا. مع ذلك، تشير المعلومات إلى أن العدد في «البريفيه» تأمّن حتى الآن لأن الأساتذة سيراقبون في مدارسهم وثانوياتهم.

المصادر لا تغفل الرأي التربوي الذي يقول إن الامتحانات الرسمية هذا العام ليست ذات أهمية في ظل التقليص والتساهل في طرح الأسئلة، محذّرة من إمكان رسوب تلامذة جديّين لأسباب خارجة عن إرادتهم قد تكون نفسية أو اقتصادية أو انقطاعاً قسرياً عن التعليم، وخصوصاً أن نسبة الحضور في الصفوف خلال الأسابيع الأخيرة لم تكن مشجعة. وتسأل: «إذا كان الهمّ هو ضمان قبول الطلاب في جامعات العالم التي لا تعترف بالإفادات، فلماذا لا تنظّم دورة امتحانات للذين يريدون أن يتابعوا دراستهم في الخارج، وهؤلاء لا تتجاوز نسبتهم 10%، على غرار الامتحانات التي نظّمت في العام الماضي لأصحاب الطلبات الحرة؟».

الروابط التعليمية لم تلوّح بمقاطعة مراقبة الامتحانات وتصحيحها، لكنها، بحسب عضو رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حيدر خليفة، «تستعد لعصيان تربوي مدني بعد إصدار النتائج وزيارة الكتل النيابية للضغط باتجاه تعديل رواتب القطاع العام». خليفة قال إن «الشهادة المتوسطة لزوم ما لا يلزم، بدءاً من التقييم لربع المحتوى، والمجاهرة بسهولة الأسئلة وغياب الشفافية في وصولها، عبر الإيميل، إلى مركز الامتحانات وطباعتها في المدرسة الرسمية والخاصة، مروراً بأعمال المراقبة لجهة السماح لأساتذة السابع والثامن أساسي والثانوي الأول بالمشاركة، في حين أن تنظيم الثانوية العامة ضروري رغم كل التحديات لضمان تسجيل الطلاب في الجامعات في الخارج ودخول المدرسة الحربية التي تشترط معدل 12 من 20».

تقرير

العلاج الفيزيائيّ مهنة نحو «الاندثار»؟

زينب نعمه

لم يسلم قطاع واحد من القطاعات المهنية من الأزمة الاقتصادية، وإن كانت الأضرار تتفاوت بين القطاعات. صحيح أن بعض المهن تحاول اليوم التأقلم مع تبعات الأزمة لضمان الحدّ الأدنى من الاستمرار، إلا أن في المقابل مهناً تكاد تفقد وجودها اليوم مع فقدانها القدرة على «الوقوف»، من بينها اختصاص العلاج الفيزيائي. فمشكلة هذه المهنة أن معاناتها ذات طرفين: من الأزمة الاقتصادية التي أفقدت العاملين في القطاع القدرة على شراء معدّاتهم في وقت تدهورت قيمة رواتبهم الشرائية، ومن أزمة كورونا التي أوصلت حاملي هذا الاختصاص إلى آخر «نفس»، مع حمل مسؤوليات أكبر، خصوصاً في ظل تسريح الكثير من العاملين في هذا المجال وتحميل الأعمال الإضافية للمتبقّين منهم. علماً أن لهذه المهنة دوراً مهماً وأساسياً في التدخّل في كلّ الأمراض ومعظم المشاكل الصحيّة التي يتعرّض لها الإنسان، وكذلك الحوادث الطارئة والمستجدّة.

لهذين السببين، فإن القطاع حالياً «في أسوأ أحواله منذ تأسيسه»، بحسب عضو نقابة العلاج الفيزيائي في لبنان الدكتور حسين ذياب، عازياً ذلك إلى «الانهيارات» التي يعانيها، انطلاقاً من «انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية، مروراً بانهيار قيمة الرواتب التي نتقاضاها والتي فقدت قدرتها الشرائية بسبب الغلاء الفاحش الذي طاول كل مجالات الحياة، وصولاً إلى انهيار قيمة العقود - المنخفضة أصلاً - مع الجهات الضامنة وشركات التأمين»، كل ذلك أدّى إلى «إغلاق الكثير من المراكز والعيادات المتخصّصة، وما ينتج عن ذلك من تسريح للعاملين فيها». مع ذلك، لا يملك ذياب رقماً نهائياً للإقفالات، إذ أن «اللائحة تزيد في كل يوم، ولا يبلّغ البعض في بعض الأحيان النقابة».

أما تبعات الأزمة، والتي يضعها المعالجون الفيزيائيون في خانة «المهمة»، فهو تراجع مستوى المهنة، بسبب «عدم القدرة على المشاركة في المؤتمرات الدولية والورشات التدريبية الدورية، سواء تلك التي تُعقد في الخارج أو في لبنان، والتي تهدف إلى تحسين الكفايات والمهارات لدى العاملين». ويوضح أحد المعالجين أن فرصة التطوير «تكاد تصبح معدومة بسبب الكلفة العالية التي ندفعها للمشاركة، والتي تُسعّر بالدولار الأميركي أو ما يوازيه بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف السوق السوداء».

> العلاج الفيزيائي يدخل في معالجة كل الأمراض وليس ترفاً

من هنا، يصرّ ذياب، كما كلّ العاملين في القطاع الصحيّ، على إنصاف العاملين في القطاع بتحقيق مطلب أساسي، وهو «تعديل القوانين والتشريعات التي تنظّم عمل المهن الحرّة كي تتلاءم مع المتغيّرات الكبيرة التي طاولت المجتمع وتحدد أدوارهم وتحفظ حقوقهم وتؤمّن استمراريتهم النوعيّة». ويطالب هؤلاء باستحداث ضمانات معيّنة لهذا القطاع، كـ«الضمان الصحيّ لأفراده، خصوصاً بسبب خطورة عملهم واحتكاكهم المباشر مع أشخاص مرضى ومصابين، ما قد يعرّضهم لكثير من الأمراض». وهذه برأي، ذياب، «فضيحة» أن يستمر هؤلاء بلا ضمان ولا ضمانات.

أما نقيب قطاع العلاج الفيزيائي، الدكتور إيلي قويق، فيذهب أبعد من ذلك، مطالباً بعقد «مؤتمر إنقاذي» كي لا تندثر المهنة، كما غيرها من المهن الحرة، والتي يتعامل معها البعض وكأنها ترف، فيما هي أساسية في التدخل في معظم الأمراض.

تقرير

«الهجرة» تساوي بين اللبنانيين

يارا سعد

«المتحمّسون للهجرة من مختلف الأعمار»، هذا ما جاء في دراسة للأستاذ في قسم علم النفس في الجامعة اللبنانية، توفيق عبدالله سلوم، على عينة من 40 شخصاً (26 إناثاً و14 ذكوراً) راوحت أعمارهم بين 18 و50 عاماً، إذ أظهرت أنّ «مَن هم دون 25 عاماً يحاولون الهرب من المعاناة قبل أن تطاولهم عند بدء تحملهم المسؤولية مع نهاية الدراسة، ومن هم فوق 30 عاماً ينشدون الخلاص من المعاناة التي رافقتهم في السنين الأخيرة، والمعاناة هنا تشمل العجز الاقتصادي، والنقص في الرفاهية، والشعور بالخوف، وانعدام الأمان».

دراسة سلوم نشرتها، أخيراً، كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، إلكترونياً، في كتاب «الهجرة والمكان: إشكاليات وتحديات»، إلى جانب أوراق بحثية لأساتذة وطلاب في الجامعات اللبنانية، إضافة إلى مشارَكتَين من الجزائر والمغرب. الأوراق تطرّقت إلى «الهجرة» من مداخل عدّة، مثل الأدب والتاريخ والجغرافيا والقانون وعلم النفس وغيرها، فيما تناول بعضها الظاهرة من باب اتصالها بالظرف اللبناني المستجدّ، في محاولة لفهم العلاقة الحالية بين اللبناني والهجرة.

الأستاذ في قسم الجغرافيا في الجامعة اللبنانية، بلال علي الحاج سليمان، أشار في ورقته البحثية، إلى أنه «بين كانون الثاني وتشرين الثاني عام 2019، غادر لبنان 61 ألفاً و924 لبنانياً، مقارنة بـ 41 ألفاً و766 لبنانياً خلال المدة عينها من عام 2018، أي بزيادة 42% بحسب رئيس مركز الدولية للمعلومات في لبنان». وقال إن «عدد اللبنانيين المولودين في لبنان والذين يتمتعون بالكفاءات، ويعملون في بعض الدول الأجنبية، يُقدّر بأكثر من 400 ألف لبناني».

واقع هجرة الكفاءات العلمية من لبنان، لا يختلف كثيراً عن باقي الهجرات، إنما يختلف بنتائجه، وفق أستاذة الإحصاء الاجتماعي في الجامعة اللبنانية، ملاك علي بزي. «المنحى السلبي الذي لا يعوّض يكمن في مجالات التنمية، إذ نلاحظ تأخراً أو فشلاً في الخطط التنموية، ليدخل عامل الهجرة كمتغيّر أساسي، لأن الموارد البشرية وخصوصاً العلمية منها، مفقودة». وتشير أرقام النقابات التي عرضتها بزي في دراستها، إلى تراجع أعداد المنتسبين مقارنة بازدياد أعداد متخرّجي الجامعات اللبنانية، وانحسار أعداد منتسبي متخرّجي جامعات أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، لينعدم في السنوات الأخيرة. «ما يشير إلى أن هذه الدول الصناعية هي المستقطبة بشكل رئيسي للكفاءات اللبنانية من أطباء وأطباء أسنان وصيادلة وغيرهم، وأشارت الجمعية الإسلامية، وهي إحدى الجهات المانحة، إلى أن نسبة المهندسين المهاجرين تخطت 38% من مجمل المتخرجين».

> تراجع أعداد المنتسبين إلى النقابات مقارنة بأعداد المتخرّجين

وبحسب دراسة سلوم، لم تتبين فروق جوهرية بين الجنسين في دافع الهجرة، وهو أمر لحظته دراسة بزي أيضاً، إذ إن الهجرة لم تعد محصورة بالذكور، بل إنَّ الإناث بتن يرغبن في الهجرة لتأمين ظروف معيشية أفضل. وهذا، برأي سلوم، «يدل على مجموعة من الأمور أهمها: أن المرأة اللبنانية في لبنان أصبحت معنية وبقوة في تحمّل المسؤولية الاقتصادية، ما يفتح الباب للبحث في تشريع قوانين خاصة تساعدها على تحمّل المسؤوليات الثلاث: الاهتمام بالمنزل، تربية الأولاد والمسؤولية المالية».

(أرشيف)

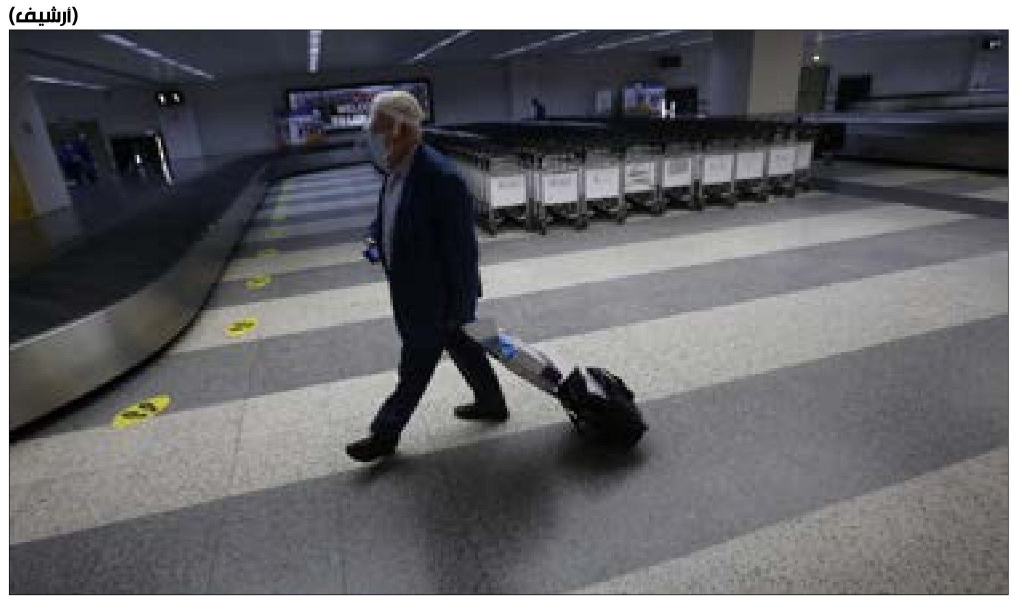

مقالة

هل يخسر القطاع الطبّي دوره الإقليمي؟

زاهي إبراهيم*

طفلة صغيرة تصاب برصاصة طائشة في الظهر، فتسعف إلى المشفى بهدف المعالجة. خبر مؤسف، يتكرّر «دورياً»، إلا أن القصّة لم تنته هنا. الإصابة التي تعرّضت لها الطفلة تستلزم جراحة دقيقة على يد جرّاح متخصص وإمكانات طبية خاصة لا تتوفر في مستشفيات عاصمة الشمال. يتقرّر نقلها إلى أحد مستشفيات العاصمة التي اعتذرت عن عدم استقبالها لنقصٍ في المستلزمات الطبية اللازمة لمعالجة حالات كهذه. أمام هذا الواقع، لم يكن أمام الأهل المفجوعين إلا أن يناشدوا دول الجوار المساعدة في علاجها. وفعلاً، نقلت الطفلة في طائرة خاصة إلى أحد مستشفيات الأردن لتلقّي العلاج الذي عجزت عن تلبيته المستشفيات الأهم في لبنان.

لطالما تفاخر لبنان بدوره الريادي على الصعيد الطبي، إن على المستوى العربي أو حتى الإقليمي. وعماد هذا الفخر هو وجود الكادر الطبي المتميّز ذي الكفاءة العالية، ويرجع ذلك إلى أن كثيراً من الأطباء أنهوا تخصصهم العلمي في أرقى دول العالم كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من الدول المتقدمة علمياً. كما أن الطبابة في لبنان مواكبة لكل التطورات والإرشادات العلمية المنبثقة عن الجمعيات الأميركية والأوروبية، بفضل ما يكتسبه الطبيب اللبناني أثناء فترة تخصصه من خبرة وعلم وأبحاث. كل ذلك أفضى إلى طفرة علمية قلّ نظيرها في دول المنطقة والجوار. ومن الأمثلة التي يمكن أن نستذكرها، أن لبنان كان البلد الرائد في استعمال بطارية القلب، والقلب الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط. كما أن رعايا دول الجوار باتوا يلجأون إلى بلد الأطباء لعلاج الأمراض المستعصية، لثقتهم بالتطور الطبي فيه ونسبة إلى تصنيفه كمستشفى الشرق الأوسط. هذا اللقب بالذات خلق نوعاً جديداً من السياحة لم نعهده سابقاً، سياحة بعيدة عن مفهوم الترفيه والمطاعم والسهر، سياحة بغرض التداوي، أي السياحة الطبية التي شكّلت مصدر دخل بالعملة الصعبة للعديد من المستشفيات، وورقة رابحة لشركات الطيران والفنادق، وكان لها دور جوهريّ في تحريك عجلة الاقتصاد المتوعّك بفضل تطوّر معدّاته وكفاءة كادره الطبي الذي كان في كل الأوقات هدفاً من أهداف مستشفيات دول الخليج والجوار.

اليوم، وبعدما دخلنا حالة اللااستقرار الاقتصادي والسياسي، نرى ذاك المشفى الإقليمي يتآكل ويتهاوى شيئاً فشيئاً، وبات الخوف كل الخوف من اندثار وجوده.

وذكر حادثة الطفلة ما هو إلا لدقّ ناقوس الخطر، والتنبيه إلى درجة الاستنزاف الذي وصل إليه القطاع الطبي الذي جعله عاجزاً عن علاج حالات كان هو السبّاق فيها. فهل أصبحنا أمام واقع خسارة القطاع لهذا الدور؟ وما الذي أوصله الى هذا الدرك؟

الأسباب كثيرة وتندرج تحت عناوين تتعلق بالكادر الطبي، وأخرى تتعلق بالمستلزمات الطبية. عملياً، على أرض الواقع، وبعد الانهيار الفادح في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وانكماش عائدات الأطباء، انطلقت عجلة هجرة الأسماء الطبية اللامعة والممرّضين أصحاب الخبرة الطويلة إلى القارتين الأميركية والأوروبية، ونحو دول الخليج المتطلّع نحو التميّز والمتعطّش للكادر الطبي المميّز، ما أدى إلى خلخلة الهيكلية التشغيلية لمعظم مستشفيات لبنان. كما أن نقص الاعتمادات لدى مصرف لبنان، واهتزاز الجهات الضامنة، إن لم نقل انهيارها، أفضى إلى نقص في السيولة المالية اللازمة لاستيراد المعدات الطبية والأدوية. والمشكلة لم تقف عند هذا الحد، بل امتدت لتشمل المواد الأولية اللازمة لتشغيل المختبرات، وهذا ما دفع العديد من مستشفيات العاصمة إلى تبنّي سياسة تقشف تمتنع بموجبها عن إجراء الفحوصات الخارجية غير الضرورية، بغية توفيرها لمن هم أكثر حاجة داخل المستشفى، ولا سيما في أقسام العناية الفائقة.

من هنا، بتنا داخل أزمة استنزفت القطاع الطبي ودفعته نحو التخلّي عن اللقب الإقليمي الأسمى، والذي حظي به بعد سنوات عديدة من التفاني والتعب، وبات الآن شغلنا الشاغل الاكتفاء بمن وبما وجد، رافعين شعار «جود من الموجود»، أقلّه لحفظ ماء الوجه على الصعيد المحلي. والسؤال الذي يطرح نفسه متحسّراً: هل تحوّل مستشفى الشرق الأوسط إلى مستوصف متهالك لا يكاد يلبّي حاجات أبنائه؟

*اختصاصي في طبّ القلب والشرايين

كوبا أميركا

بعد اسابيع متواصلة من الأخذ والرد، والضبابية حول مستقبل بطولة كوبا اميركا لكرة القدم، رست الجهات المنظمة "كومنيبول" بالتوافق والتشاور مع السلطات البرازيلية على إقامة العرس القاري في بلاد «السامبا» رغم الاعتراضات المحلية البارزة. يقدّم اصحاب الارض اداءً لافتاً يضعهم على رأس اللائحة المرشحة للظفر باللقب القاري الاغلى. فهل يتحقق ذلك في ظل المنافسة القوية من خصومهم الارجنتينيين؟

«سحر السامبا» في البطولة الكبيرة
طريق البرازيليين سالكة نحو اللقب

حسين فحص

كان من المقرر أن تستضيف الأرجنتين وكولومبيا بطولة كوبا أميركا الحالية، غير أنّ الملف سُحب من البلدين في الأمتار الأخيرة بسبب ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في بلاد التانغو، إضافة إلى التوتر السياسي في كولومبيا. هكذا، نُقلت البطولة إلى البرازيل التي وافقت على استضافة الحدث القاري رغم المخاطرة من جراء تداعيات الفيروس المستجد.

أبرز مباريات اليوم

يورو 2020

مقدونيا x هولندا 19:00

أوكرانيا x النمسا 19:00

روسيا x الدنمارك 22:00

فنلندا x بلجيكا 22:00

كوبا اميركا

أوروغواي x تشيلي 00:00 (منتصف ليل الإثنين الثلاثاء)

الأرجنتين x باراغواي 3:00 (فجر الثلاثاء)

مع بداية الكوبا، شكّل المنتخب البرازيلي أحد أبرز الأندية المرشحة للتتويج، بحسب النقاد، برفقة كلٍّ من منتخبات تشيلي، أوروغواي والأرجنتين. وبالنظر إلى أداء هذه المنتخبات حتى اللحظة، يبدو أنّ البرازيل هي المرشحة الرقم واحد، وتأتي بعدها الارجنتين وأوروغواي.

بدأ العرض الكبير في البطولة القارية عندما سحق منتخب البرازيل نظيره الفنزويلي بثلاثية نظيفة في افتتاح بطولة كوبا أميركا على ملعب «ماني غارينشي»، وذلك ضمن مواجهات الجولة الأولى من المجموعة الثانية.

بعدها، كرّر لاعبو السامبا عرضهم اللافت محققين فوزاً كبيراً ثانياً على منتخب بيرو برباعية نظيفة، نجح منتخب البرازيل في إنهاء الشوط الأول متفوقاً بهدفٍ نظيف سجله البكس ساندرو. وفي الشوط الثاني، تمكن نجم باريس سان جيرمان، نيمار من تسجيل ثاني الأهداف عبر تسديدةٍ زاحفة سكنت على يمين حارس منتخب بيرو. وعزّز إيفرتون ريبيرو من تقدم منتخب السامبا بتسجيله الهدف الثالث في الدقيقة 89 ليختتم ريتشارليسون رباعية منتخب البرازيل في الدقيقة الثالثة من الوقت بدل من ضائع.

هكذا، تصدّر منتخب «السيليساو» ترتيب المجموعة الثانية برصيد 6 نقاط، ويأتي منتخب كولومبيا في الوصافة برصيد 4 نقاط بعد تعادله السلبي مع نظيره الفنزويلي، ليقدم المدرب تيتي ورجاله أنفسهم كأبرز المرشحين لخطف اللقب الاغلى.

تمتلك البرازيل منظومة شبه كاملة تجعلها قادرة على إطاحة أي منتخب في البطولة. يبرز في الخلف حارس ليفربول اليسون بيكير الذي يحظى بمنافسة شرسة من مواطنه إديرسون، حارس مانشستر سيتي الانكليزي ايضاً. في خط الدفاع، يواجه المدرب تيتي حيرة كبيرة في الاختيار بين الثلاثي المتألق ماركينيوس، وتياغو سيلفا وإيدير ميليتاو، ما يجعله مجبراً على المداورة، وهذا الامر جيد خاصة في المرحلة الأولى، لكونه يبعد اللاعبين عن الاصابات، ويمنحهم الراحة. الأمر مماثل بالنسبة إلى الأظهرة حيث يتنافس كل من دانيلو، لودي واليكس ساندرو على المراكز الأساسية. بالنسبة إلى خط الوسط، يعدّ اللاعب كاسيميرو بمثابة صمام الأمان مع وجود فابينيو الذي يشكل بديله المباشر. يبرز هناك أيضاً فريد الذي شارك بصورة أساسية في اللقاءين إضافةً للوكاس باكيتا. ظهر جلياً حاجة السيليساو إلى متوسط ميدان دينامیكي قادر على بناء الهجمة، إذ افتقد تيتي وجود لاعب بقيمة أرثر الغائب عن التشكيلة المستدعاة للكوبا. يعد نيمار (صاحب أغلى قيمة تسويقية في البطولة بـ100 مليون يورو) اللاعب الأبرز في خط المقدمة، حيث يعنى نجم باريس سان جيرمان بالتحكم في الإيقاع الهجومي بمساعدة لاعب مانشستر سيتي غابرييل جيسوس، إضافة المداورة بين ريتشارليسون، وفينيسيوس جونيور وفيرمينو.

> يفتقد المدرب تيتي لاعباً بقيمة آرثر في خط وسط المنتخب

يمتلك تيتي خيارات كثيرة تخوّله المداورة براحةٍ تامة، يبقى الضعف الوحيد في عدم وجود لاعب وسط دينامیكي، نظراً إلى غياب آرثر وعدم تأقلم لوكاس باكيتا بالشكل المطلوب حتى اللحظة. وفي ظل عدم بروز منتخب آخر كامل الصفوف، يعد السيليساو المرشح الرقم واحد للظفر باللقب. ومن أجل ذلك تلتقي البرازيل يوم الخميس المقبل خصماً صعباً وهو المنتخب الكولومبي، ثاني المجموعة برصيد 4 نقاط. مباراة يجب على رفاق نيمار الفوز فيها من أجل العبور الى الأدوار المقبلة بمعنويات عالية جداً، وثقة من أجل الفوز باللقب.

والجدير ذكره أن مجموعة البرازيل تعتبر أضعف من المجموعة الأولى التي تضم الارجنتين وتشيلي حاملة اللقب، إضافة الى أوروغواي وباراغواي وبوليفيا، وبالتالي فإن لقاءاتها في المراحل المقبلة لن تكون سهلة.

حققت البرازيل انتصارين كبيرين في اول مباراتين (أ ف ب)

حول العالم

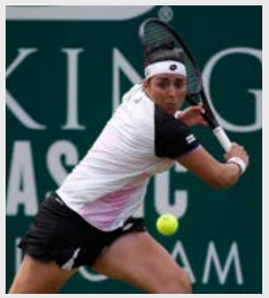

اول لقب عربي في بطولة رابطة المحترفات للتنس

باتت التونسية أُنس جابر اول لاعبة عربية تحرز لقباً في بطولات رابطة المحترفات في كرة المضرب، بفوزها يوم أمس الأحد في نهائي دورة برمنغهام على الروسية داريا كاساتكينا بمجموعتين متتاليتين (7-5) و(6-4). وسبق لجابر (26 عاماً) المصنفة 24 عالمياً، أن بلغت مباراتين نهائيتين، الأولى في موسكو عام 2018 عندما خسرت أمام كاساتكينا نفسها، وفي تشارلستون الموسم الحالي حين خسرت أمام الأسترالية أسترا شارما.

القرية الاولمبية تستقبل وسائل الاعلام

فتح منظمو دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو أبواب القرية الأولمبية أمام وسائل الإعلام، وكشفوا عن الخصوصيات المرتبطة بتهديد فيروس «كوفيد-19»، بما في ذلك «عيادة الحمى» ومجموعة مكافحة الفيروسات، على بعد شهر واحد من انطلاق الحدث. ودخل المنظمون المرحلة الأخيرة من الاستعدادات قبل حفل الافتتاح المقرر في 23 تموز/يوليو، ويحاولون زرع الثقة بخصوص سلامة الأولمبياد، ليس فقط للرياضيين ولكن أيضاً للشعب الياباني. وكشف المنظمون خلال زيارة وسائل الإعلام للقرية الأولمبية التي ستفتتح أمام الوفود المشاركة في 13 تموز/يوليو، عن عيادة متخصصة في الكشف عن الفيروس. كما حذروا من أن الاستهلاك الجماعي للكحول سيكون ممنوعاً تماماً داخل القرية، مشيرين إلى أنه تمت إزالة منطقة مختلطة للضيوف.

وتم وضع ملصقات تحذيرية تحث السكان على اتخاذ إجراءات، بما في ذلك التهوية، في جميع أنحاء المنطقة التي يمكن أن تستوعب 18 ألف رياضي وأعضاء الفريق خلال الألعاب الأولمبية و8 آلاف خلال الألعاب البارالمبية.

وسيتم استخدام «عيادة الحمى»، المنفصلة عن المنشأة الطبية الرئيسية، لفحص وعزل الأشخاص المشتبه في إصابتهم بالفيروس أو الذين يعتبرون حالات مخالطة لأشخاص ثبتت إصابتهم بالفيروس. وقال المدير العام للقرية الأولمبية تاكاشي كيتاجيما: «إذا كان هناك اشتباه في الإصابة، يجب أن نكون قادرين على عزل هذا الشخص بشكل صحيح». وأضاف في حديث مع الصحافيين أمس الاحد، «هذا مجرد مثال آخر على كيفية تعاملنا بصرامة مع القضايا المتعلقة بالعدوى المحتملة بكوفيد».

ومن بين الإجراءات الأخرى التي تم الإعلان عنها، تخفيض عدد المقاعد المخصصة لتناول العشاء، وتركيب شاشات زجاج شبكي بين معدات الصالة الرياضية، وتوزيع مجموعة مضادة لـ«كوفيد-19» بما في ذلك الجل المائي الكحولي وصابون اليد الطبي.

فيرستابن بطل مرحلة فرنسا

أحرز سائق ريد بول الهولندي ماكس فيرستابن المركز الأول في سباق جائزة فرنسا الكبرى على حلبة لوكاستيليه، متفوّقاً على البريطاني لويس هاميلتون (مرسيدس) في اللفة قبل الأخيرة، ليوسّع الفارق عنه في صدارة بطولة العالم. وحل المكسيكي سيرخيو بيريس (ريد بول) في المركز الثالث. وهذا الفوز هو الثالث لفيرستابن هذا الموسم في 7 سباقات أقيمت حتى الآن، والثالث أيضاً لفريق ريد بول تواليا بعد تتويج فيرستابن في إمارة موناكو ثم بيريس في باكو.

وكان هاميلتون بطل العالم سبع مرات يأمل في العودة إلى سكة الانتصارات بعد خيبتي موناكو وباكو، وكان قاب قوسين من تحقيق ذلك، لكن فيرستابن ضغط عليه في اللفات الأخيرة وانتزع منه صدارة السباق في اللفة قبل الأخيرة، ليجتاز خط الوصول في المركز الأول. ووسع فيرستابن الفارق بينه وبين هاميلتون في صدارة ترتيب السائقين في بطولة العالم الى 12 نقطة.

NBA

انتيتوكونمبو يُسقط ثلاثي بروكلين «الخارق»

حقّق العملاق اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو «دابل دابل» بتسجيله 40 نقطة مع 13 متابعة وقاد فريقه ميلووكي باكس إلى كسب المباراة السابعة الحاسمة أمام مضيفه بروكلين نتس (115-111) بعد التمديد (الوقت الأصلي 109-109) وبلوغ الدور النهائي للمنطقة الشرقية ونصف نهائي دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين.

وحقّق باكس عودة مذهلة في هذه السلسلة التي كانت بمثابة نهائي قبل الأوان أمام أحد أقوى الفرق المرشحة للفوز باللقب بوجود الثلاثي «الخارق» كيفن دورانت وجيمس هاردن وكايري إرفينغ، فبعد خسارته المباراتين الأوليين (107-115 و86-125 تواليا)، ردّ بفوزين متتاليين (86-83 و107-96) مدركاً التعادل، ثم خسر المباراة الخامسة (108-114)، قبل أن يكسب المباراتين الأخيرتين (104-89) و(115-111) بعد التمديد.

وساهم كريس ميدلتون في فوز باكس بتحقيقه «دابل دابل» أيضاً حيث سجّل 23 نقطة مع 10 متابعات وست تمريرات حاسمة، وأضاف بروك لوبيز 19 نقطة مع 8 متابعات، وجرو هوليداي 13 نقطة مع سبع متابعات وثماني تمريرات حاسمة.

في المقابل، لم ينفع بروكلين نتس تألّق نجمه دورانت الذي كان أفضل مسجل في المباراة برصيد 48 نقطة مع تسع متابعات وست تمريرات حاسمة، ونجمه الآخر هاردن الذي كان قاب قوسين أو أدنى من الـ«تريبل دابل» بتسجيله 22 نقطة مع تسع متابعات ومثلها تمريرات حاسمة. وقال دورانت المتوّج باللقب عامَي 2017 و2018 مع غولدن ستايت ووريرز بعد اللقاء: «يستحقون التأهل. إنهم فريق رائع. لديهم فرصة عظيمة للفوز باللقب».

وتأثر نتس كثيراً بغياب نجمه الآخر إرفينغ الذي غاب عن المباراة الثالثة بسبب الإصابة بالتواء في كاحله تعرّض له في المباراة الرابعة. ويسعى باكس إلى اللقب الثاني في تاريخه بعد الأول قبل 50 عاماً بقيادة الثنائي الأسطورة كريم عبد الجبار وأوسكار روبرتسون.

استراحة

كلمات متقاطعة 3767

افقيا

1- مدينة اسبانية – بيت العصفور – 2- إله فينيقي – ضد غنى – 3- خلاف البخيل – 4- لقب تركي معناه القائد – مغارة لبنانية – 5- يبس الخبز او اللحم – وهب – 6- من الفاكهة – ينثر الماء – 7- نحّات فرنسي راحل – عائلة اديب ومسرحي فرنسي راحل – 8- ملائم – نقيّ العظم – 9- للتفسير – ظنوني – 10- أديب مصري راحل من مؤلفاته «صقر قريش»

عموديا

1- شخصية رسوم متحركة – سرب من الطيور – 2- جواب – إسم بوذا في الصين – سعل – 3- عائلة مؤلف موسيقي بولوني راحل – حقير – 4- حرف نصب – حديقة فيها أشجار مثمرة – 5- أغنية لفريد الأطرش – يُطالب بإلحاح – 6- ذرية – حرف جر – صمتَ – 7- مدينة فرنسية – منسوب الى الأب – 8- من الخضروات – في القميص – 9- من الأحجار الكريمة – عاشق تاريخي – 10- مدينة مصرية سياحية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- اديب شيشكلي – 2- وجودي – فيات – 3- سل – احترامي – 4- حيّا – يم – 5- رقية – شا – 6- أفز – عَبده – 7- ل ل – دبي – رمل – 8- بي – بلياد – 9- الخُبر – با – 10- الإستقرار

عموديا

1- اوستراليا – 2- دجل – قفل – لا – 3- بو – حبر – بخل – 4- بداية – ديبا – 5- شيحا – عبّ – رس – 6- زبيب – 7- شفرة – لبق – 8- كيا – شهريار – 9- لاميا – ما – 10- يتيم – الدهر

sudoku 3767

5	8	1			7		6	
				2				
7	6	2	8	1			5	
4		3		6		8		1
					3			
	1			5		6		4
	2		4		6		8	
						1		5
3	4			7			9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3766

1	5	6	7	9	8	3	2	4
3	4	7	5	2	1	8	6	9
9	8	2	6	3	4	1	5	7
4	3	5	2	1	7	9	8	6
2	9	1	8	4	6	5	7	3
7	6	8	3	5	9	2	4	1
8	1	3	4	6	5	7	9	2
5	2	4	9	7	3	6	1	8
6	7	9	1	8	2	4	3	5

مشاهير 3767

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب مسرحي أميركي (1911-1983) نال جوائز عن أعماله المسرحية كجائزة بولتزر للمسرح عام 1948 في مسرحية «عربة اسمها الرغبة»

1+9+2=3+7+6 = عاصمة استونيا ■ 5+4+7+8 = يذوب الشمع ■ 10+6+11 = من الفاكهة

حل الشبكة الماضية: **سعود الدوسري**

إعداد **نعوم مسعود**

كأس العرب

بعثة لبنان تصل إلى الدوحة للقاء جيبوتي

من تدريبات منتخب لبنان قبل السفر الى الدوحة (طلال سلمان)

غادرت بعثة منتخب لبنان الأول لكرة القدم أمس الأحد إلى العاصمة القطرية الدوحة، للقاء منتخب جيبوتي بعد غد الأربعاء، في إطار الدور التمهيدي لبطولة كأس العرب . قطر 2021، المقرّرة بين 30 تشرين الثاني و18 كانون الأول المقبلين. البعثة اللبنانية ضمّت 21 لاعباً هم: مهدي خليل، مصطفى مطر، علي ضاهر، عباس عاصي، روبير الكسندر ملكي، قاسم الزين، حسن شعيتو (شيريكو)، نور منصور، ماهر صبرا، عبدالله عيش، حسين منذر، حسين زين، حسن معتوق، محمد علي الدهيني، نادر مطر، ماجد عثمان، محمد حيدر، حسن مهنا، حيدر خريس، هلال الحلوة وأحمد حجازي، إضافة إلى الجهاز الفني بقيادة المدرب جمال طه ومساعديه، والأطباء والإداريين.

وتُعتبر مباراة لبنان وجيبوتي واحدة من سبع مباريات تشكل الدور التمهيدي، وتتأهل 7 منتخبات يكتمل بها عقد المنتخبات الـ23 المشاركة في البطولة. وفي حال فوز لبنان في المباراة بعد غدٍ الأربعاء فإنه سينضم إلى المجموعة الرابعة التي تضم كلاً من الجزائر ومصر والسودان.

وكانت قرعة كأس العرب قد سُحبت في العاصمة القطرية الدوحة أواخر شهر نيسان الماضي، وتم تقسيم المنتخبات الـ23 إلى ستة جرار: ضمّت الأولى المنتخبات التسعة الأفضل ترتيباً في التصنيف العالمي للفيفا والتي تأهلت مباشرة إلى دور المجموعات، فيما ضمّت الثانية 14 منتخباً ستخوض الدور التمهيدي لتحجز مقاعدها في النهائيات. وتقام التصفيات ضمن فقاعة طبية وسط إجراءات مشدّدة، حيث تخضع المنتخبات إلى مسحة الكشف عن فيروس كورونا فور الوصول إلى الدوحة، قبل أن تسكن مقارّ الإقامة دون السماح لها بالخروج إلّا لخوض التدريبات والمباريات، إلى جانب الخضوع لمسحة أخيرة قبل المباراة، فيما تقام المؤتمرات الصحافية بتقنية الاتصال المرئي عن بعد.

(الأخبار)

إيران

جاءت نتيجة الانتخابات الرئاسية الإيرانية كما كانت متوقّعة: انتُخب إبراهيم رئيسي بحصوله على 62% من الأصوات. فوزٌ يرى مختلف المحلّلين والخبراء أنه كان سهلاً، نظراً إلى عدم وجود مرشّح قوي في وجهه، بعد رفض «مجلس صيانة الدستور» أهلية عدد من المرشّحين. إلّا أن المرحلة المقبلة تحمل الكثير من التحدّيات للرئيس الإيراني الجديد، على المستويين الداخلي والخارجي، خصوصاً في ظلّ الوضع الاقتصادي المتدهور، والمفاوضات التي تجري في فيينا من أجل إعادة إحياء الاتفاق النووي

اليوم التالي للانتخابات
ثلاثة تحدّيات أمام رئيسي

طهران ـ محمد خواجوئي

على الرغم من أن الرئيس الإيراني المُنتخب، إبراهيم رئيسي، سلك طريقاً سهلة للفوز في الانتخابات الرئاسية، بسبب غياب منافس قوي له، إلّا أن ذلك لا يعني أنه لن يسلك طريقاً محفوفة بالصعاب والتعقيدات خلال ولايته الرئاسية. وسيباشر رئيسي مهامّه كثامن رئيسٍ للجمهورية الإسلامية في إيران، اعتباراً من الثالث من آب. وحتى ذلك التاريخ، سيقوم بالمشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة، التي ستواجه، على مدى السنوات الأربع المقبلة، تحدّيات عديدة أساسية. أوّل وأهمّ هذه التحدّيات يتمثّل في وجود تململ مجتمعي من أداء مؤسّسات الحكم (أكانت الحكومة أم المؤسّسات الأخرى)، وهو ما تُدلّل عليه نسبة المشاركة في التصويت، والتي بلغت 48 في المئة من الذين يحقّ لهم التصويت، بينما وصلت في العاصمة طهران إلى 26 في المئة، وهي الأدنى منذ انتصار الثورة. كذلك، بلغ عدد الأصوات المُلغاة (أي الذين لم يسجّلوا اسم أيّ من المرشّحين في بطاقات الاقتراع) أكثر من 3 ملايين و700 ألف صوت (نحو 12 في المئة من مجمل الأصوات)، لتحتلّ المركز الثاني بعد الأصوات التي نالها رئيسي، أي أعلى من أصوات محسن رضائي، وعبد الناصر همتي، وقاضي زاده هاشمي، الأمر الذي عُدّ غير مسبوق، ومؤشّراً إلى حالة احتجاج على الوضع القائم. ويعود تراجع نسبة التصويت، في جزء منه، إلى رفض «مجلس صيانة الدستور» أهلية عدد من المتقدّمين بطلبات الترشيح، فيما الجزء الآخر مردّه إلى أداء الحكومة ومؤسّسات الحكم في السنوات الأخيرة، ولا سيما في المجال الاقتصادي. ومن أجل أن ينسّى لرئيسي المضيّ قدماً ببرامج حكومته، سيكون محتاجاً، بحسب مراقبين، إلى بناء جسور الثقة وتلطيف أجواء المجتمع ولفت اهتمام المتذمّرين. وهو قال، في بيان صدر السبت بعد إعلان فوزه في الانتخابات: "إني منتخَب من كلّ الشعب وخادم الجمهور، سواء الذين انتخبوني أم الأحبّة الذين صوّتوا لصالح المرشّحين الآخرين، أم الذين لم يحضروا لأيّ سببٍ كان عند صناديق الاقتراع".

> وصل قُرب رئيسي من المرشد الأعلى إلى درجة يُقال فيها إنه الخليفة المحتمل له

التحدّي الثاني الذي سيواجهه رئيسي يتمثّل في الوضع الاقتصادي المعقّد، ولا سيّما أن الاقتصاد الإيراني يمرّ، منذ سنوات، بركودٍ تضخّمي؛ إذ إن معدّل النموّ الاقتصادي في إيران، خلال العقد الأخير، بلغ صفراً تقريباً، فيما نسبة التضخّم البالغة 50 في المئة تُقلّص القدرة الشرائية للناس يوماً بعد يوم. وعلى هذا الصعيد، وعد رئيسي، خلال حملته الانتخابية، بتحسين الوضع المعيشي للناس، لكن في حال استمرّت العقوبات التي جعلت الحكومة تواجه نقصاً في مصادر العملة الأجنبية، سيكون من الصعب وضع العديد من هذه الوعود موضع التطبيق. أمّا التحدّي الثالث الذي ستمرّ به حكومة رئيسي، فهو السياسة الخارجية، وبالتحديد مستقبل "خطّة العمل المشترك الشاملة" (الاتفاق النووي)، والعلاقات بين إيران وأميركا. فاز رئيسي في الانتخابات، بينما كانت المحادثات لإعادة إحياء الاتفاق النووي قائمة على قدم وساق في فيينا، وليس من الواضح بعد إذا ما كانت أميركا جاهزة لرفع كامل العقوبات عن إيران فعلاً، أم أنها تريد، من خلال الإبقاء على جزء منها، ممارسة الضغط عليها للحصول على تنازلات منها في مواضيع أخرى، من بينها سياساتها في المنطقة وبرنامجها الصاروخي. وأعلنت طهران مراراً أنها تعارض المحادثات التي تتعدّى نطاق الاتفاق النووي، في حين تطالب واشنطن بذلك. ومن هنا، يرى البعض أن الوضع الحالي سيستحدث مشاكل جديدة لحكومة رئيسي، وحتى إنه قد يلقي بظلاله على خططه الاقتصادية.

على رغم ما تقدّم، تبقى أمام رئيسي فرصٌ للمضيّ قُدُماً بخططه وبرامجه، خصوصاً أنه يتمتّع بدعم خاص من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، آية الله علي خامنئي، والمؤسّسات التابعة له، ولا سيما الحرس الثوري. وكان قبل ذلك قد عُيّن من قِبَله رئيساً للسلطة القضائية، كما تولّى قبلها الروضة الرضوية المقدّسة، بوصفها إحدى المؤسّسات الدينية والاقتصادية في إيران. ووصل قُرب رئيسي من المرشد الأعلى إلى درجة يُقال فيها إنه الخليفة المحتمل له، كما قيل إن خوضه الانتخابات الرئاسية جاء بهدف تثقيل رصيده السياسي والتمهيد لخلافته للمرشد الأعلى. ويُعدّ دعم خامنئي والحرس الثوري لرئيسي، مهمّاً لناحيتين: الأولى، أنه يمكن أن يُسهم في خفض الاحتكاك بين الحكومة والمؤسّسات الخاضعة لإشراف المرشد الأعلى؛ والثانية أنه يُسهم في زيادة الدعم لإجراءات الحكومة، وتدخّل طاقات وإمكانات المؤسّسات المختلفة لرفدها.

إحدى المشاكل التي قد تعترض طريق رئيسي هي تزايد الضغوط على إيران في مجال حقوق الإنسان (أ ف ب)

الرئيس «الثوري» يقلق إسرائيل: كلّ السيناريوات سيئة

علي حيدر

تردّدت أصداء فوز إبراهيم رئيسي بالرئاسة الإيرانية، في كيان العدوّ، حيث شكّلت محور اهتمام المؤسّستَين السياسية والإعلامية، اللتين حاولتا قراءة رسائلها وتداعياتها على المسار النووي والمشهد الإقليمي. كما فرض الحدث نفسه على الأجهزة الأمنية التي عقدت جلسة مطوّلة من أجل بحث السيناريوات المحتملة بعد هذا الفوز. ويُنبع الاهتمام الإسرائيلي من حقيقة أن إيران تشكّل مصدر تهديد استراتيجي على الأمن القومي لكيان الاحتلال، بدءاً من تبنّيها مشروع تحرير فلسطين، إلى دعمها للمقاومة في لبنان وفلسطين وسائر دول المحور، إلى برنامجها النووي وصواريخها الدقيقة التي تزوّد بها حلفاءها. وفي ضوء ذلك، تتحوّل كلّ انتخابات تتّصل بمؤسّسات القرار في طهران، بالنسبة إلى تل أبيب، إلى محطّة كاشفة لمآل الوضع الداخلي في الأولى، وانعكاسه على المشهد الإقليمي. راهنت إسرائيل، هذه المرّة، على أن تسهم الانتخابات الأخيرة في إضعاف النظام الإيراني، بفعل الاستياء الشعبي الناتج من فشل حكومة الرئيس حسن روحاني في معالجة الوضع الاقتصادي، إضافة إلى الحملات الخارجية والداخلية المكثّفة التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات. لكن حجم المشاركة الشعبية، في ظلّ تلك الظروف التي يضاف إليها انتشار وباء "كورونا"، والبالغ 48,8%، مثّل إنجازاً جدّياً. والجدير ذكره، هنا، أنه سبق لهاشمي رفسنجاني أن فاز، في عام 1993، بنسبة 63% من أصوات المقترعين الذين شكّلوا 50,66% من مجمل مَن يحقّ لهم التصويت. وقبل ذلك، شهدت إيران أيضاً محطّتَين انتخابيتَين كانت نِسَب المشاركة فيهما أعلى من هذه الأخيرة بقليل.

> رأى بينت أن فوز رئيسي بالانتخابات يُعدّ إشارة أخيرة إلى الدول العظمى كي تستيقظ

وحضرت رسائل فوز رئيسي بنسبة 62% من الأصوات في كيان العدوّ، انطلاقاً من كون الرئيس المنتخَب "يجسّد روح الثورة الإسلامية وفكرها"، وكونه يتبنّى النهج الثوري بحسب أدبيات النظام الإسلامي في طهران، وترى فيه الجهات المقابلة تشدّداً في أكثر من اتجاه، وتحديداً في كلّ ما يتّصل بإسرائيل والولايات المتحدة. وممّا يفاقم من مخاطر هذه الانتخابات بالنسبة إلى إسرائيل، أنها تأتي في التوقيت الأكثر دراماتيكية، وبالتوازي مع المفاوضات النووية في فيينا؛ إذ من الواضح أن تل أبيب تتخوّف من تداعيات رفع العقوبات والعودة إلى الاتفاق النووي في ظلّ رئيس "ثوري"، وانعكاس ذلك إيجاباً على وضع إيران الداخلي والإقليمي، وعلى حلفائها أيضاً. أمّا في حال تعثّر مساعي العودة إلى الاتفاق، فستدار إيران، بحسب التقديرات الإسرائيلية، إلى اتّخاذ خطوات "ثورية"، بما يرفع منسوب المخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي. على هذه الخلفية، رأى رئيس حكومة العدو، نفتالي بينت، في مستهلّ أوّل جلسة لحكومته، أن فوز رئيسي بالانتخابات يُعدّ «إشارة أخيرة إلى الدول العظمى كي تستيقظ، قبل العودة إلى الاتفاق (النووي)، وكي يدرك هؤلاء مع مَن يتعاقدون الصفقات». وبهذا الموقف، يكشف بينت حجم المخاوف ممّا ستؤول إليه التطوّرات على المسارَين النووي والإقليمي، فيما يبدو لافتاً انضمام الخطّابَين الرسمي والإعلامي الإسرائيليَّين سريعاً إلى ما يظهر أنه توجّه غربي مدروس لتطويق الرئيس المنتخَب بخطاب هادف إلى تشويه صورته. وفي هذا الإطار، وصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية رئيسي بأنه «أكثر رؤساء إيران تطرّفاً حتى الآن... وينبغي أن يثير قلق المجتمع الدولي»، وأنه «ملتزم بالطموحات النووية للنظام ويحمله للإرهاب العالمي»، في إشارة إلى مواقفه ضدّ إسرائيل والهيمنة الأميركية. مع ذلك، ولأن مؤسّسات القرار الإسرائيلي تتعامل مع عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق كما لو أنها مسألة وقت، فقد سبق أن اعتبر رئيس الحكومة البديل، وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، الأسبوع الماضي، أنّ «علينا الاستعداد سريعاً للعودة إلى الاتفاق حول النووي الإيراني»، مؤكداً أن «إسرائيل ستقوم بكلّ ما تستطيعه لمنع إيران من امتلاك القنبلة النووية».

في هذه الأجواء، بادرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى عقد اجتماع مطوّل، خلص، بحسب ما نقلته وسائل الإعلام العبرية، إلى إعلامية إسرائيلية، أن «يتبنّى توجّهاً مختلفاً، يُفضّل بموجبه اتفاقاً إشكالياً على اتفاق سيّئ، وبكلمات أخرى: بما أن الولايات المتحدة حسمت قرارها بالعودة إلى الاتفاق، يتعيّن على إسرائيل أن تبذل أقصى ما في وسعها من أجل التأثير عليه». تستند هذه التوجيهات إلى أنه في ضوء فشل خيارات إسرائيل النووي، إذ قرّر بينت، بحسب تقارير إعلامية إسرائيلية، أن «يتبنّى توجّهاً مختلفاً، يُفضّل بموجبه اتفاقاً إشكالياً على اتفاق سيّئ، وبكلمات أخرى: بما أن الولايات المتحدة حسمت قرارها بالعودة إلى الاتفاق، يتعيّن على إسرائيل أن تبذل أقصى ما في وسعها من أجل التأثير عليه». تستند هذه التوجيهات إلى أنه في ضوء فشل خيارات إسرائيل ورهاناتها على وقف البرنامج النووي الإيراني أو إبطائه، وفي ظلّ ارتداعها عن خيارات دراماتيكية، وفشل رهانها أيضاً على مفاعيل الضغوط الاقتصادية القصوى، فإن الخيار المتبقّي أمامها هو محاولة الحدّ من المخاطر واحتوائها. وضمن هذا السياق، يمكن وضع مقاربة رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة لـ"الكنيست"، رام بن باراك، الذي أوضح، في مقابلة معه، أنه «إذا لم نقرّر احتلال إيران، أو الاستمرار في قصف متكرّر لمشروعها النووي، فإن الطريق الأفضل هو اتفاق نووي جيّد يمكن فرضه، وإلى جانبه خيار عسكري يعرفون أنه موجود، ويمكن تفعيله عند الحاجة». لكن المشكلة بالنسبة إلى إسرائيل أن إيران أثبتت، بالممارسة، أنها لن تتراجع عن خطوطها الحمر، وتحديداً في ما يتعلّق برفع العقوبات كشرط رئيسي للعودة إلى الاتفاق، وهو أمر تتخوّف إسرائيل من تداعياته في الداخل الإيراني، وعلى المستوى الإقليمي.

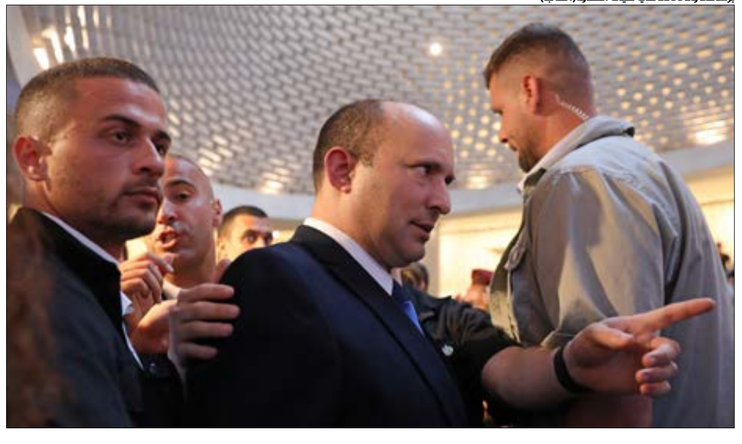

حضر فوز رئيسي بنسبة 62% من الأصوات، برسائله ودلالاته في كيان العدو (أ ف ب)

وتتعدّد التقديرات حول التداعيات الفورية لانتخاب رئيسي على المفاوضات النووية؛ إذ رأى البعض أن تأخير التوصّل إلى اتفاق قد يمنح إسرائيل فرصة للتأثير في مواقف إدارة جو بايدن، في حين نقلت تقارير إسرائيلية عن مصدر أميركي رفيع قوله «إنه لأمر مقلق أن تستمرّ المفاوضات حتى شهر آب المقبل»، مضيفاً إنه «كلّما امتدّ الوقت من دون إحداث انعطافة، فإن فرص المحادثات ستتراجع». من جهته، أعرب رئيس الحكومة السابق، إيهود أولمرت، عن أمله بالتوصّل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، كونه يمنع الأخيرة من احتمال إنتاج أسلحة نووية. ودعا المسؤولين الإسرائيليين إلى البحث عن مواجهات مع أعداء إسرائيل، وليس مع أصدقائها، أي الإدارة الأميركية، لافتاً إلى أن إيران لا تشكّل خطراً على إسرائيل فحسب، وإنما تُقلق الولايات المتحدة أيضاً.

تقرير

تستمرّ السعودية في انتهاج السياسات الدموية، بما فيها إعدام القاصرين (أ ف ب)

845 شخصاً أُعدموا خلال 5 سنوات من حُكم الملك سلمان وابنه محمد للسعودية. رقمٌ يبدو أنه سيبقى يسلك مساراً تصاعدياً في ظلّ استمرار «حفلات» الإعدام حتى للقاصرين، الذين كانت المملكة تعهّدت، كذباً، بإلغاء هذه العقوبة بحقّهم

مصطفى آل درويش آخر الضحايا...

السعودية تواصل قتل القصّر

سناء أحمد إبراهيم

في وقت يُواصل فيه وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، محاولاته رسم صورة "وردية" للأوضاع في المملكة، تستمرّ سلطاته في انتهاج السياسات الدموية نفسها، بما فيها إعدام القاصرين، على رغم إعلان ما تُسمّى "هيئة حقوق الإنسان السعودية"، قبل حوالى عام، إلغاء هذه العقوبة بحقّ الأحداث. وفي آخر حلقات هذا المسلسل، أقدمت السلطات، في الخامس عشر من حزيران الجاري، على قطع رأس الشاب مصطفى عبد الله آل درويش (26 عاماً)، تنفيذاً لحكم إعدام أصدرته بحقه "المحكمة الجزائية المتخصّصة" استناداً إلى اعترافات منتزَعة منه بالقوة. واعتُقل آل درويش في أيار 2015 عندما كان عمره 17 عاماً، وذلك على خلفية مشاركته في تظاهرات القطيف عام 2011، حيث وُجّهت إليه 13 تهمة على رأسها "الخروج على وليّ الأمر". ومن دون مراعاة لسنّه، وُضع في سجن انفرادي، وتعرّض للتعذيب الشديد الذي أوصله إلى حالة من فقدان الوعي أكثر من مرّة، بحسب ما تفيد به مصادر حقوقية مطّلعة على قضيته. وتحت تأثير هذا الإيذاء، أُجبر على التوقيع على الاعترافات المكتوبة في محاضر التحقيقات من قِبَل جهاز المباحث العامّة. وعلى الرغم من أنه أكد أمام هيئة القضاة المشكّلة من كلّ من ناصر الحربي وخالد الجاسر وعمر الحصين وناصر العتيق، تعرّضه للتعذيب، وأن ما كيل ضدّه من اتهامات غير صحيح، إلا أن القضاة، وبحضور المدّعي العام محمد إبراهيم البحيي الذي طالب بإعدامه، لم يأخذوا بدفاعه. ووفق تأكيدات مصادر حقوقية وأهلية، فقد حظر البحيي على أهل آل درويش إقامة عزاء له، بعد منع وصول جثمانه إليهم والاكتفاء بإخبارهم بأنه دُفن في مقابر المسلمين، كإجراء متّبع من قِبَل الرياض مع ضحايا الإعدام.

ويُعتبر المحامي والناشط الحقوقي، طه الحاجي، في حديث إلى "الأخبار"، جريمة قتل آل درويش دليلاً على "الخداع الذي تمارسه السعودية سواء تجاه الرأي العام العالمي أو المجتمع الداخلي"، موضحاً "أنها تحاول تحسين سجلّها الأسود في مجال حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلّق بعقوبة القتل التعزيرية، كون السعودية دائماً من بين أعلى خمس دول في العالم في تنفيذ الإعدامات"، مضيفاً أنها "أوحت بأنها ستوقف الإعدامات السياسية وخاصة للأطفال، لكنها غدرت بهم بأسلوب خبيث". وفي هذا الإطار، يُبيّن أن السلطات "لا تعتبر الشهيد مصطفى من القاصرين، على الرغم من أن أوراق القضية تثبت أن الاتهامات وُجّهت إليه في عمر 17 سنة"، متابعاً أن السعودية "أخفت ذلك، وأصدرت بياناً على لسان "هيئة حقوق الإنسان" مكتوباً بالإنكليزية ومُوجّهاً إلى الغرب، ليقول "إن المعدّم، وهو بعمر 19 سنة، قام بالجرائم الأشدّ خطورة، والواقع أنه حتى النيابة العامة والمحكمة لم تُوجّها إليه هذه الاتهامات، فلم يُقتل أحداً ولم يقم بأيّ جريمة تُعدّ من الأشدّ خطورة".

ويحذّر حاجي من أن قتل آل درويش ينذر بأن هناك أسماء أخرى تنتظر الإعدام، منبّهاً إلى ضرورة عدم الانخداع بالرقم الذي أصدرته السعودية في عام 2020، وأوحت من خلاله وكأنها خفّضت أعداد الإعدامات، والحقيقة أن "هناك عوامل

> يثبت اليوم أن إعلان السعودية سابقاً إلغاء عقوبة الإعدام للقاصرين إعلان كاذب

أدّت إلى ذلك"، متابعاً: "ها نحن اليوم في منتصف عام 2021، حيث أعدمت السعودية حتى الآن الرقم نفسه الذي أعلنته العام الماضي وهو 27 شخصاً، فيما الخطر يتهدّد أكثر من 40 آخرين". ومن هنا، يتّهم السلطات بالكذب، مستشهداً على ذلك بقضية حيدر آل لبف، الذي "ادّعت الرياض، في رسالتها إلى الأمم المتحدة، أنها ألغت حكم الإعدام بحقّه، واستبدلت به حكماً بالسجن 9 سنوات، لتعود بعدها وتنفّذ الحكم الأول. وفي قضية مصطفى، وبوجود أكثر من بعثة، أكدت السعودية أنه لن يتمّ إعدامه، لكنها عادت وقتلته تعزيراً".

يُذكر أن "هيئة حقوق الإنسان" السعودية أعلنت، في نيسان 2020، صدور أمر ملكي يقضي "بإيقاف تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة بعقوبة القتل (الإعدام) تعزيراً على الأحداث"، بما "يشمل جميع الأشخاص الذين لم يُتمّوا سن (الثامنة عشرة) وقت ارتكابهم الجريمة، بمَن فيهم المحكوم عليهم بالقتل (الإعدام) في الجرائم الإرهابية"، على أن يُكتفى، بدلاً من ذلك، بـ"إيداع الحدث في دار مخصّصة للأحداث مدّة لا تتجاوز عشر سنوات".

فلسطين

مباحثات التهدئة تراوح مكانها
المقاومة للعدو: المواجهة البرّية آتية

تزداد، يوماً بعد يوم، العقبات أمام مباحثات التهدئة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي. في ظلّ انصياع مصري مستجدّ لرغبات الاحتلال في إبقاء القيود المفروضة على قطاع غزة منذ أسابيع. إزاء ذلك، صعّدت المقاومة من تهديداتها للعدو، إلى حدّ تحذيرها إيّاه من أنه سيجد نفسه وجهاً لوجه أمام عمليات برّية داخل مستوطناته، في أيّ جولة مقبلة

ذكرت القناة الـ13 العبرية أن العدو يعتزم خوض جولة قتال جديدة مع غزة (أ ف ب)

غزة ـ الأخبار

تزامناً مع اجتماع المجلس الوزاري المصغّر في دولة الاحتلال (الكابينت)، تسارعت وتيرة الاتصالات بين حركة "حماس" والوسطاء المصريين والدوليين، في وقت رفعت فيه المقاومة من سقف تهديداتها للعدو في حال الاعتداء على قطاع غزة أو

مع استمرار إغلاق المعابر في قطاع غزة منذ أسابيع، تزداد احتمالات تفجّر الأوضاع مجدّداً

التفكير في توجيه ضربة غادرة إليه. وفي ظلّ تراجع الموقف المصري خلال الفترة الأخيرة في الضغط على الجانب الإسرائيلي، كشفت مصادر في حركة "حماس"، لـ"الأخبار"، أن الحركة فتحت الباب حالياً لتدخّل وسطاء جدد للمساهمة في كسر الحصار عن القطاع.

ومع بداية الأسبوع الحالي، توفّرت الأوضاع جزئياً بين "حماس" والمصريين، بعد انصياع القاهرة لطلب إسرائيلي بإيقاف إدخال الإسمنت إلى غزة، واعتراض الحركة على هذا القرار، إضافة إلى عجز الجانب المصري عن الضغط على الاحتلال لفتح معبر كرم أبو سالم لإدخال البضائع لصالح القطاع، والاستمرار في إضاعة الوقت من دون البدء في خطوات من شأنها تحسين الواقع الإنساني والاقتصادي في غزة وإطلاق عملية إعادة الإعمار. وكان المصريون وعدوا "حماس" بأن المباحثات ستتسارع بعد تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل الأسبوع الماضي، فيما لا يزال هناك أطراف داخل دولة الاحتلال تحاول فرض معادلات جديدة على القطاع.

إزاء ذلك، أكدت المصادر أن الضغط الميداني على طول حدود غزة سيتكثّف خلال الفترة المقبلة، وأن الأيام القادمة قد تحمل تصعيداً من قِبَل المقاومة لكسر تلك المحاولات الإسرائيلية. كما أبلغت الفصائل الفلسطينية، المعنيّين، بأن قصف العدو عدداً من مواقع المقاومة قبل عدّة أيام بذريعة إطلاق البالونات المتفجّرة، سيتمّ الردّ عليه بالمستوى نفسه في حال تكراره. وفي هذا الإطار، أعلن القيادي في حركة "الجهاد الإسلامي"، خضر حبيب، أبلغتها فيها بنفاد صبرها إزاء تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي في القطاع، والذي أدّى إلى شحّ في بعض البضائع وارتفاع في أسعار أخرى. وفي هذا السياق، جزمت المصادر بأن المقاومة مستعدّة للعودة إلى المواجهة من جديد وبقوة أكبر، وأنها تدرك أن تهديد الاحتلال بتنفيذ ضربة استباقية ضدّ غزة في حال استمرّ إطلاق البالونات الحارقة والمتفجّرة، هدفه ردع المقاومة عن التصعيد، "لكنّ هناك متغيّراً سيكون مطروحاً بقوة في حال أقدم العدو على هذا الغدر، وهو أن تكون مستوطنات غلاف غزة ساحة مواجهة قتالية مباشرة، وأن تفرض المواجهة البرّية نفسها على جيش الاحتلال"، بحسب المصادر نفسها.

وكانت القناة الـ13 العبرية ذكرت أن جيش العدو يعتزم خوض جولة قتال جديدة مع غزة، وأنه يعتقد أن الحرب على القطاع لم تنتهِ بعد، وأن عليه الاستعداد الدائم لجولات جديدة، وهو ما بدأه، أخيراً، بإعداد خطط عسكرية وافق عليها وزير الجيش بيني غانتس، ورئيس هيئة الأركان الجنرال أفيف كوخافي. كذلك، نقل موقع "واللا" العبري أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تقدّر أن حركة "حماس" لن تتردّد في إطلاق صواريخ على إسرائيل إن لم يطرأ تقدّم في الاتصالات للتوصّل إلى تهدئة، على المدى القريب.

تفرض حكومة الاحتلال شروطها على المقاومة أو عزل غزة، مؤكداً أن "غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة بلورت موقفاً نهائياً وموحّداً للتعامل مع تكرار سلوك الاحتلال في قادم الأيام، ولن تتردّد في التصدّي له مهما كانت النتائج". ومع استمرار إغلاق المعابر في قطاع غزة منذ أسابيع، تزداد احتمالات تفجّر الأوضاع مجدّداً، خصوصاً في ظلّ تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي في القطاع، والذي أدّى إلى شحّ في بعض البضائع وارتفاع في أسعار أخرى. وفي هذا السياق، جزمت المصادر بأن المقاومة مستعدّة للعودة إلى المواجهة من جديد وبقوة أكبر، وأنها تدرك أن تهديد الاحتلال بتنفيذ ضربة استباقية ضدّ غزة في حال استمرّ إطلاق البالونات الحارقة والمتفجّرة، هدفه ردع المقاومة عن التصعيد، "لكنّ هناك متغيّراً سيكون مطروحاً بقوة في حال أقدم العدو على هذا الغدر، وهو أن تكون مستوطنات غلاف غزة ساحة مواجهة قتالية مباشرة، وأن تفرض المواجهة البرّية نفسها على جيش الاحتلال"، بحسب المصادر نفسها.

وكانت القناة الـ13 العبرية ذكرت أن جيش العدو يعتزم خوض جولة قتال جديدة مع غزة، وأنه يعتقد أن الحرب على القطاع لم تنتهِ بعد، وأن عليه الاستعداد الدائم لجولات جديدة، وهو ما بدأه، أخيراً، بإعداد خطط عسكرية وافق عليها وزير الجيش بيني غانتس، ورئيس هيئة الأركان الجنرال أفيف كوخافي. كذلك، نقل موقع "واللا" العبري أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تقدّر أن حركة "حماس" لن تتردّد في إطلاق صواريخ على إسرائيل إن لم يطرأ تقدّم في الاتصالات للتوصّل إلى تهدئة، على المدى القريب.

اليمن

الوساطات أمام حائط مسدود: مأرب تعود إلى الاشتعال

بعد مبادرة في خلال الأيام الماضية، أن ثمّة إمكانية لإحداث خرق في جدار الأزمة اليمنية من باب الملفّ الإنساني، جاءت تطوّرات الساعات القليلة الفائتة لتنسف كلّ هذا التفاؤل. وتُعيد الأمور إلى نقطة الصفر. إذ إن الجانب الأميركي، الذي قاد بنفسه أخيراً محادثات «السلام»، ظلّ مصرّاً على ابتزاز صنعاء بالأزمة الإنسانية، وهو ما جدّدت الأخيرة رفضها له، مستأنفة عملياتها الواسعة في مأرب، إثر تجميدها إيّاها إفساحاً في المجال أمام الوساطات

صنعاء ـ رشيد الحداد

أفشل الجيش اليمني و"اللجان الشعبية"، خلال اليومين الماضيين، عدّة هجمات نفّذتها قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وميليشيات حزب "الإصلاح"، في الجبهات الغربية والجنوبية والشمالية الغربية لمدينة مأرب، حيث أوقعا في صفوف المهاجمين خسائر بشرية ومادية بعد أن نجحا في استدراجهم إلى فخّ مميت في محيط منطقتَي حمّة البس والتومة العليا. وكانت المواجهات اشتدّت بين الطرفين في المحيط الشرقي للطلعة الحمراء، وامتدّت إلى جبال البلق القبْلي، مع محاولة قوات هادي وميليشيات "الإصلاح"، فضلاً عن العشرات من عناصر تنظيمَي "القاعدة" و"داعش"، تحقيق تقدّم في اتجاه الطلعة الحمراء، وهو ما أسفرت الجيش و"اللجان" صدّه من مواقعها الحاكمة في "الطلعة" والمناطق المحيطة بها.

وأوضحت مصادر قبلية، لـ"الأخبار"، أن المواجهات جرت من المسافة صفر في شرق الطلعة الحمراء وإيدات الرأء التي تُعدّ آخر منطقة من مناطق جبهة المشجح، مضيفة أن جبهة دشن الحقن، الواقعة في الناحية الشمالية الغربية، شهدت هي الأخرى اشتباكات عنيفة خلال الساعات الماضية، من دون تسجيل تقدّم لقوات هادي التي فقدت عدداً من قياداتها هناك. كذلك، لأوّل مرّة منذ أكثر من شهرين، حرّكت التشكيلات الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي محور مدينة أسدس، مركز مديرية رغوان، شمال غرب مدينة مأرب، في محاولة منها لتحقيق اختراق عسكري يعيدها إلى محيط جبهة الكسارة. ووصفت المصادر الهجمات في تلك الجبهة بـ"الانتحارية"، نظراً إلى انكشاف ساحات القتال التي اتّخذتها قوات هادي منطلقاً لهجماتها. في المقابل، أشارت المصادر نفسها إلى تنفيذ الجيش و"اللجان" مساء السبت، هجوماً على مواقع قوات هادي في محيط حمّة البس غرب مأرب، بعد ساعات من صدّهما هجوماً مضادّاً على مواقعهما، مؤكدة أن قوات صنعاء استطاعت السيطرة على عدد من نقاط خصومها في محيط الحمّة، وتمكّنت من تدمير شاحنتين عسكريتين بما تحملان، كما اغتنمت عدداً من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

وفي جبهة البلق القبْلي التي يسيطر الجيش و"اللجان" على معظم مساحاتها منذ شهرين، قُتل واصيب، مساء السبت، عدد من أبناء قبيلة مراد ممّن يقاتلون في صفوف "التحالف". ولم يفلح الإسناد الجوّي الكثيف لقوات هادي في إزاحة الجيش و"اللجان" عن مواقعهما في محيط منطقة أسداس، على رغم تنفيذ الطيران، مساء السبت، 10 غارات على مواقع التماس في هذه الجبهة، في غضون ساعات. وأفادت مصادر مطّلعة بأن عدداً من الغارات استهدفت محيط قرى قبلية كانت أعلنت الحياد - وقّعت اتفاقات مع الجيش و"اللجان" التزمت فيها بعدم السماح لأيّ من الطرفين بالتمركز في أراضيها -، وهو ما اعتبره مراقبون في صفوف "التحالف" الاتفاقات التي حيّدت عدداً كبيراً من القرى والمزارع، وحفظت الممتلكات الخاصة من دمار المواجهات. وتزامنت تلك التطورات مع تعرّض معسكر تدريبي تابع لقوات هادي في منطقة الوديعة الحدودية - يُسمّى "معسكر الحشد" - لهجوم جوّي أدى إلى مقتل أكثر من 10 من منتسبي المعسكر، وإصابة آخرين تمّ إسعاف الكثير منهم إلى مستشفيات مدينة شرورة السعودية. واتهمت مصادر عسكرية محسوبة على قوات هادي، حركة "أنصار الله"، بالوقوف وراء استهداف المعسكر، الذي يتمّ تدريب العناصر الجُدد فيه، والترتيب للعمليات العسكرية بمشاركة غرف عمليات "التحالف" في شرورة ونجران، وفق ما تبيّنه المصادر، التي توضح أيضاً أن "الحشد" يُعدّ بمثابة نقطة تجميع وانطلاق وتعزيز وتمويل وتسليح لجبهات مأرب والحدود.

ويأتي التصعيد المتجدّد في مأرب بالتوازي مع عودة المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، إلى الرياض ومسقط، وتأييده خلال لقائه

اتخذت المواجهات بين الطرفين في المحيط الشرقي للطلعة الحمراء، وامتدّت إلى جبال البلق القبْلي (أ ف ب)

تركيا

عودة العنف ضدّ الأكراد
معركة الرئاسة تبدأ بالدم؟

لا يزال مآل الانتخابات الرئاسية التركية لعام 2023، وموقع الرئيس رجب طيب إردوغان فيها، غير واضحين، نظراً إلى عوامل كثيرة، على رأسها انخفاض نسبة تأييد الحزب الحاكم، «العدالة والتنمية»، واقتصار تحالفه على «الحركة القومية»، الذي لن تكفي قاعدته لمنح الرئيس الطامح إلى البقاء في السلطة، فرصة جديدة. من هنا، تأتي حاجة إردوغان إلى تشتيت المعارضة واستقطاب ما أمكنه من أصوات تسانده في معركته المقبلة، لعلّ أهمّها أصوات الكتلة الكردية التي يبدو أنها ستتركّز كفّة الفائز بعد عاشين. ولا ينفصل ما تقدّم، وفق ما يرى المراقبون، عن جريمة اغتيال الناشطة الكردية عن «حزب الشعوب الديموقراطي»، دينيز بويراز، على يد أحد القوميين الأتراك. فخطاب السلطة المعادي لهذه الكتلة، والدعوة إلى حظر «الشعوب» مضافاً إليهما زجّ قادته في السجن، لا بدّ أن يؤوّل إلى حوادث «فردية» من النوع الذي يربك الجبهة الداخلية للحزب ويبقى المتّهم مجهولاً

محمد نور الدين

تبدو حركة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، مرتبطة بحشد ما أمكن من أوراق قد تسهم في تجديد رئاسته في الدورة المرتقبة عام 2023. ومع أن هناك متّسعاً من الوقت لتلك المعركة المصيرية، لا يتوقّف إردوغان عن الاستثمار في كلّ ما من شأنه أن يفضي إلى تشتيت جبهة المعارضة غير الموحّدة أصلاً. ومن هنا، تُفهم اللغة المرنة التي يواجه بها الرجل «خصمه» اللدود الرئيس الأميركي جو بايدن. فعلى رغم اعتراف هذا الأخير بالإبادة الأرمنية في نيسان الماضي، لم يكن ردّ فعل إردوغان بحجم الحدث، إذ كانت الأنظار في أنقرة متّجهة نحو اللقاء الأوّل الذي جمع الزعيمان في بروكسل يوم 12 حزيران الجاري. وكما صار معروفاً، لم تكن قمّة موفّقة، لكونها لم تحلّ أيّاً من المشاكل الكثيرة بين البلدين، ما خلا المفاجأة المتمثّلة بعرض تركيا على «حلف شمال الأطلسي» إبقاء قوات لها في أفغانستان تتولّى حماية مطار كابول وتدريب قوات الشرطة الأفغانية. وعبر هذا الطرح، يجازف إردوغان بورقة كلّفها مخاطر، خصوصاً في ظلّ رفض حركة «طالبان» أيّ حضور «أطلسي» بعد إتمام انسحاب القوات الأجنبية، ومنها التركية، من البلاد في أيلول المقبل. لكن الرئيس التركي، وإن يورّط جنود بلاده في هذه المغامرة، إنّما لتخفيف الضغوط الأميركية عليه، وبدء مرحلة جديدة من حكم لا تعتريه توتّرات جدّية، يسمح له ببلوغ انتخابات 2023، بمباركة أميركية، لترتفع حظوظه في الفوز.

لكن مراكمة إردوغان لأوراقه الخارجية في معركة الرئاسة، لا تقلّل من الأهمّية الحاسمة للعوامل الداخلية في تقرير مصير الفائز. وعلى رأس العوامل المستجدّة، تأتي جريمة اغتيال الناشطة، العضو في «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي دينيز بويراز (25 عاماً)، في مقرّ فرع الحزب في مدينة إزمير، على يد أونور غينيجير (27 عاماً)، أحد القوميين الأتراك. وعلى رغم إعلان القاتل «استقلاليته» وعدم انتمائه إلى أيّ حزب، وقيامه بفعلته نتيجة كرهه لـ«حزب العمال الكردستاني»، إلّا أن الرئيس الموازي لـ«الشعوب الديموقراطي»، مدحت سنجار، اعتبر أن الجريمة ليست منفردة ولا نتيجة انفعال، لافتاً إلى أنه كان مقرراً أن يُعقد الحزب اجتماعاً لقيادته في فرع إزمير في ذلك اليوم، لكنه تأجّل في آخر لحظة. وبحسب مسؤول في الحزب، فإن القاتل الذي كان يهدف إلى ارتكاب مجزرة، جال على كلّ الغرف، ولمّا لم يجد أحداً، اكتفى بقتل بويراز التي كانت جاءت بالصدفة لتقديم خدمات الشاي بدلاً من أمها التي كانت متوعّكة صحياً في ذلك اليوم. واتهمت عضو الحزب، هدى قايا، القاتل بأنه من الذين تدرّبوا للقتال في سوريا ورفع إشارة الذئاب الرمادية المؤيّدة لحزب «الحركة القومية» بزعامة دولت باهتشلي، فيما قال مسؤول الحزب في إزمير إن العملية ليست شخصية، بل من إعداد قوة منظّمة. ولم تكتفِ المعارضة بإدانة عملية القتل، بل اعتبرتها اعتداءً على كل المعارضة، واستمراراً لسياسة قضمها تدريجياً.

وعلى رغم إدانتهما جريمة القتل، غالباً ما يتحدّث إردوغان وباهتشلي عن الرابطة العضوية بين حزبَي «الشعوب الديموقراطي» و«العمال الكردستاني». وبفعل هذه التهمة، يقبع رئيسا «الشعوب الديموقراطي» السابقَيْن صلاح الدين دميرطاش، وفيغين يوكسيك داغ، في السجن منذ أربع سنوات، إلى جانب عشرات رؤساء البلديات الأكراد الذين أقيلوا من مناصبهم واعتقلوا. ويعتقد كثيرون بأن ناخب الحزب الكردي سيكون له دور حاسم في تقرير نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفق ما تعكسه نتائج استطلاعات الرأي التي تُجرى لحساب حزب «العدالة والتنمية».

يسعى إردوغان إلى حظر «الشعوب الديموقراطي» وتشتيت قاعدته لإضعاف جبهة المعارضة

لكن الخطّة الأكثر تأثيراً، كانت في رفع دعوى لحظر «الشعوب الديموقراطي»، بما يفرّق الحزب ويشتّت قاعدته، ويضعف جبهة المعارضة التي تضمّ حزبين رئيسيين، هما «الشعب الجمهوري»، و«الجيّد» (قومي). وفي هذا السياق، يقول علي بيرم أوغلو، الكاتب المرموق في صحيفة «قرار»، إن التحريض يحتاج إلى أرضية، وإن الضخّ الإعلامي اليومي الذي تمارسه السلطة ضدّ «حزب الشعوب الديموقراطي» يشكّل هذه الأرضية. ويضيف بيرم أوغلو أن الاعتقاد ليس صعباً بأن قاعدة «العدالة والتنمية» تشعر بالقلق من هذا المناخ. وعلى الرغم من أن «القرية التي تُرى لا تحتاج إلى دليل»، إلّا «أننا» لا نستبعد أن ينضمّ العدالة والتنمية إلى قائمة القاتلين إنهم مستهدفون وضحايا»، على حدّ وصف الكاتب. ومع ذلك، لم تَعد «سياسة الهروب إلى الأمام تجدي نفعاً، فيما سيواجه البلد واقعاً أسوأ من الحالي». من جهته، يقول محمد علي غولر، في مقالة لصحيفة «جمهورييت»، إنه «مع كل يوم نقترب فيه من انتخابات الرئاسة، تزداد أهمية كل صوت تابع لحزب الشعوب الديموقراطي». لهذا، فإن حادثة قتل بويراز، بحسب الكاتب، تأتي وسط ازدياد النقاشات حول إمكان دخول الحزب الكردي في جبهة واحدة مع حزبَي «الشعب الجمهوري» و«الجيّد». ويرى غولر أن أصوات «الحركة القومية» لا تمنح إردوغان فوزاً في معركة الرئاسة، لذا على الرئيس أن يحتفظ بشراكته لباهتشلي من جهة، وأن يكسب الأصوات الكردية من جهة ثانية. وعلى هذه القاعدة، يعمل إردوغان على كسب أصوات «الإسلاميين الأكراد» الذين يمثّل حزب «الهدى» جزءاً صغيراً منهم؛ وعلى إفساح المجال أمام عبد الله أوجلان للظهور إعلامياً بما يصبّ في هذا الاتجاه، بحيث يتحدّث أمام التلفزيون لمصلحة إردوغان، وهو ما من شأنه أن يقسم «حزب الشعوب الديموقراطي». وفي الاتجاه نفسه، يقول الرئيس الفخري لـ«حزب الشعوب الديموقراطي»، أرطغرل كوركتشي، إن مقتل بويراز يشبه مرحلة ما بعد انتخابات 7 حزيران 2015، وبداية مرحلة جديدة من العنف. ويرى أن إعلام إردوغان يعمل على تشويه صورة حزبه عبر اتباع استراتيجية لتدميره، تأتي الدعوة إلى حظره - والتي تنظر فيها المحكمة الدستورية - في صلبها. وبحسب كوركتشي، يسعى الرئيس التركي إلى إجراء انتخابات من دون «الشعوب الديموقراطي»، أو في ظلّ شبطنة كاملة له. ولكنّ حلّ الحزب ليس بهذه السهولة، وفق كوركتشي، خصوصاً أن «عمر هذا النظام قد انتهى». ويكتب سعاد بوزكوش في صحيفة «يني أوزغور غونديم» الكردية أن «الشعوب الديموقراطي» يمثّل الهدف النهائي لإردوغان. ويرى الحقوقي البارز، متين غوندي، أن على المحكمة الدستورية أن ترفض طلب حلّ الحزب، وأن على المعارضة تشكيل جبهة ديموقراطية شاملة. لكن القضاء «ليس محايداً»، بل يشكّل غطاءً شرعياً للممارسات غير الشرعية للسلطة. ويرى غوندي أخيراً أن حلّ الحزب سيكون كارثة على المعارضة، وعلى تركيا.

«أنصار الله»: محاولة فرض معادلة الميناء مقابل وقف إطلاق النار مرفوضة

برئيس حكومة هادي في الرياض، معين عبد الملك، والسفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، استخدام الضغط العسكري لدفع حركة "أنصار الله" إلى الموافقة على مقترحات "السلام" التي يروّج لها، بعدما فشلت محاولات بلاده المقايضة بين وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن مطار صنعاء وميناء الحديدة، بفعل رفض قيادة صنعاء تلك المعادلة، وتمسّكها بضرورة تحييد الملفّ الإنساني. وفي هذا الإطار، أكد عضو وفد "أنصار الله" التفاوضي، عبد الملك العجري، أن "المرفوض هو محاولة أميركا ودول العدوان فرض معادلة الميناء مقابل وقف إطلاق النار، بحيث إذا تجدّد إطلاق النار لأيّ سبب من الأسباب (ولا شيء يمنعهم) يكونون قد انتزعوا اعترافاً يبرّر لهم إغلاق الميناء، وهي معادلة باطلة، فلا يجوز إغلاق الموانئ تحت أيّ ظرف".

اعتبر «الشعوب الديموقراطي» أن أن الجريمة ليست منفردة ولا نتيجة انفعال (أ ف ب)

سينما

فيلمان نادران متاحان افتراضياً

جوسلين صعب... عدسة سينمائيّة وسياسيّة

ثلاثة افلام لبنانية نادرة ستُعرض على الإنترنت لمدة اسبوع واحد من 24 حتى 27 من الشهر الحالي. موقع «مزنه» يعيد اكتشاف مخرجين، ويعرض مناقشات تستكشف اشكال السينما الثورية في منطقتنا وشمال افريقيا. في برنامجها هذا الشهر، تركيز على بيروت في مواجهة آثار الدمار. تقدم افلام هذه السلسلة العلاقة بين الحقيقة والخيال، موظّفة الشعر ووسائط اخرى لمشاهدة ما يخرج من الانقاض. بيروت، المدينة التي غالباً ما كانت موقعاً للعنف الطائفي والاستعماري والإمبريالي، هي سياق يُنتج افلاماً تتعامل بشكل نقدي مع الصور المتعلقة بلحظات الحرب والاضطرابات وما بعدها.

في هذه السلسلة، تقدم «مزنه» فيلمين للمخرجة اللبنانية الراحلة جوسلين صعب (1948 ــ 2019) هما «نساء فلسطينيات» (1974) و«اطفال الحرب»، بالإضافة إلى شريط «بيروت – جيل الحرب» للمخرجين مي مصري وجان شمعون.

«نساء فلسطينيات»

قدمت افلاما واقعية، صادقة من افضل الاعمال التسجيلية اللبنانية

قبل تصوير «نساء فلسطينيات» (1974) (عند بدء الحرب اللبنانية)، كانت جوسلين صعب على وشك الهبوط في قبّتام مع فريق فرنسي. ولكن في مواجهة الضرورة الملحة لتوثيق هذه الاضطرابات، قرّرت المغادرة إلى بيروت، حملت الكاميرا على كتفها لنقل واقع لا يمكن رؤيته إلا من خلالها. قدمت قصصاً عن الحرب اللبنانية عُرضت على الشاشة الكبيرة، وتمكنت من إنتاج أعمال بطريقة واقعية، صادقة مضموناً، تستحق الاعتراف بأنها من أفضل الأعمال التسجيلية اللبنانية. استخدمت صعب شكلاً وثائقياً لإظهار آثار العنف في لبنان وتحدي تصورات وسائل الإعلام الغربية السائدة وممارسات تصوير وعرض الحرب في بيروت. صوّرت الدمار والحرب وقاومت الظلم والنسيان وحافظت على ذاكرة سينمائية قوية.

في الفيلم القصير الذي أخرجته للتلفزيون الفرنسي والذي لم يتم بثه، تتابع جوسلين صعب نساء فلسطينيات في بيروت في ذروة الحركة الثورية الفلسطينية. تُجري مقابلات مع نساء في المخيمات، وأثناء التدريب الفدائي وفي الجامعات. وتعرض المقاومة الفلسطينية من وجهة نظر المرأة. في «نساء فلسطينيات»، قدمت صعب ضحايا الصراع مع إسرائيل الذين غالباً ما يتم نسيانهم. فيلم عمن شهدوا الصراع وشاركوا فيه من وجهة نظر سينمائية وسياسية. «نساء فلسطينيات» رُفض عرضه بسبب موضوعه الإشكالي والمثير للجدل. يقدّم صورة واقعية أسّست لمعركة اضحاء الذاكرة التي رغب السياسيون وأمراء الحرب وقتها فرضها، ويعكس الرؤية الأخلاقية والإيديولوجية لجوسلين صعب.

«أطفال الحرب»

من فيلمها «أطفال الحرب»

يبدأ «أطفال الحرب» لجوسلين صعب بسلسلة من صور الأطفال، جنباً إلى جنب مع صور السياسيين. هذه الصور تترافق مع موسيقى تخاطب أمراء الحرب وتتهمهم مباشرة: «من أين أنتم؟ إلى أين أنتم ذاهبون؟ لمن تصلون؟» يصور الفيلم السياسيين كمجرمين مسؤولين عن صدمة هؤلاء الأطفال.

بعد أيام على مذبحة الكرنتينا (1976) التي ارتكبتها ميليشيات يمينية مسيحية في حي فقير فلسطيني بالقرب من ميناء بيروت. التقت صعب أطفالاً فرّوا وأصيبوا بصدمة شديدة بسبب القتال المروع الذي رأوه باعينهم. أعطت صعب للأطفال، الذين فقد كثيرون منهم عائلاتهم في المجزرة، أقلام تلوين وشجّعتهم على الرسم أثناء التصوير. الأطفال لا يرسمون إلا ما يشاهدونه ويختبرونه في زمن الحرب، والألعاب التي شارك فيها الأطفال هي فقط ألعاب حربية. وسرعان ما أصبحت الحرب أسلوب حياة لهم أيضاً.

تُظهر صعب في الفيلم الأطفال كملائكة في عالم لم يعد للملائكة دور فيه. يسمح الأطفال لجوسلين بتصويرهم يلعبون، تارة تصورهم بالحركة البطيئة، وطوراً تلغي الصوت. وعندما تعيد الصوت، تعيده فقط لتُسمعنا صرخات الأطفال الذين يقلدون صوت إطلاق النار. إيقاع المونتاج يخلق تأثيراً وحشياً وعاطفياً ويبدو عدوانياً، كأنه مليء بالدماء على الرغم من عدم وجودها. فالحقيقة مشوّشة في الفيلم تخلق تأثيراً خيالياً تصبح فيه الحقيقة التي تصورها موضع تساؤل.

يمكن مشاهدة الأفلام على الرابط التالي:
beirut-2021-mizna.org/film/mizna-film-series-summer

«بيروت – جيل الحرب»

مي مصري وجان شمعون

في بيروت، يكبر الأطفال على المتاريس وسرعان ما يستبدلون لعبهم ببنادق آلية حقيقية. «بيروت – جيل الحرب» (50 د.) للمخرجين مي مصري وجان شمعون، يستكشف حياة وأحلام ومخاوف ثلاثة أجيال من الشباب من خلفيات مختلفة يعيشون في قلب الحرب الأهلية اللبنانية، مع لمحات تاريخية عن بدايتها وأسبابها. من قلب شوارع بيروت، نعيش مع الشباب وهم يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة بمزيج من شهادات شخصية جداً وعفوية وشديدة الوضوح مثل قصة نضال (12 سنة) وتعليقات سياسية واجتماعية. يبحث الفيلم في العوامل التي أسهمت في الصراع مثل الحرمان الاقتصادي والمشاكل السياسية والقضية الفلسطينية.

ستريمينغ

«الإمبراطور الأخير» تحفة بيرتولوتشي المنسيّة

يكتبها **شفيف طبارة**

كان المخرج الإيطالي بيرناردو بيرتولوتشي، مهتماً دائماً بالثورات الفاشلة والحركات التقدمية، التي يتم امتصاص فورتها من قبل الأنظمة مثل فيلم «قبل الثورة» (1964) و«الملتزم» (1970). ترك تحفاً سينمائية عكست جوانب مختلفة من هوسه، مثل «1900» (1976) و«التانغو الأخير في باريس» (1972)، وجعلته الوجه الإيطالي الأكثر شهرة في التغيّرات السينمائية في السبعينيات. في أوائل الثمانينيات، قدّم فيلم دراما كوميديا «مأساة رجل سخيف» (1981). ثم بعد ست سنوات أراد تشكيل صورة كبيرة مهيبة عن التغييرات الدراماتيكية التي حدثت في الصين في القرن العشرين، من الإقطاع إلى الجمهورية إلى الشيوعية. «الإمبراطور الأخير» (1987) يشبه إلى حدّ كبير هويته السينمائية التي قدمها في بداياته وفي الستينيات، وهو أحد تلك الأفلام الضخمة التي فشلت في تجديد شعبيتها أثناء عبورها بين الأجيال، ومُحيت تقريباً من الذاكرة الشعبية أمام الهيبة السينمائية التي قدمها قبل ذلك. لا نزال ننظر إلى بيرتولوتشي من خلال الأعمال التي قدمها قبل «الإمبراطور الأخير»، لكنّ الحقيقة هي أن فيلمه العاشر هو أكثر الأفلام التي تعكس هوية وبصمة وهوس هذا المخرج العظيم.

«الإمبراطور الأخير» (ثلاث ساعات ونصف ساعة) هو محاولة الإيطاليين لصنع ملحمة تاريخية بأسلوب سينما ديفيد لين. والنتيجة ثراء سينمائي، ليس فقط مثيراً للإعجاب ومهيباً بصرياً، إنما أيضاً الوحيد بعد «قابض الأرواح» (1962) الذي يلعب فيه بيرتولوتشي بالماضي والحاضر بطريقة مبهرة.

يستند الفيلم إلى كتاب «من إمبراطور إلى مواطن» (1957) السيرة الذاتية لبوئي، آخر إمبراطور للصين. بوئي كان مادة مثالية سمحت لبيرتولوتشي بتجديد دهائه السينمائي في تقديم دراما شخصية حميمية داخل ملحمة تاريخية. يتبع الفيلم الإمبراطور خلال مراحل مختلفة من حياته؛ اعتلاؤه العرش في سنّ الثالثة، الصلاحيات المنزوعة منه خارج أسوار المدينة المحرمة، التظاهرات الطالبية عام 1919، طرده من المدينة المحرمة عام 1924، منشوريا تحت سيطرة اليابان، سجنه وإعادة تثقيفه وتعليمه في السجون الشيوعية، وأخيراً حياته كبستاني. الإمبراطور في عيون بيرتولوتشي يتقلب في عالم يتغير من دون أن يتمكن من العثور على مكانه. يفقد كل ما كان يعتقد أنه ملكه. لديه فقط الذاكرة، وهيبة الوقت الذي يغير كل شيء. «الإمبراطور الأخير» قصة حقيقية لرجل وقع في براثن عالم معقد جداً، وبحث في مشواره عن الخلاص السياسي والتاريخي والروحي. كان بوئي ممزقاً مثل بلده بين ثقل التقاليد ومحاولة احتضان الحداثة.

لا يمكن النظر إلى «الإمبراطور الأخير» على أنه ملحمة تاريخية فقط. بيرتولوتشي استخدم هذا التموبه لتقديم قصة شخصية وذاتية للغاية، فهو خبير في التنكر والخداع السينمائي، كما في أفلامه السابقة التي وضع فيها هواجسه الجنسية داخل تعقيدات القصة والشخصيات («التانغو الأخير في باريس» و«القمر» (1979)). في هذا الفيلم قام بذلك بطريقة أكثر تعقيداً. الطاقة الجنسية والعالم العقيم للإمبراطور كانا سبباً وذريعة لحياة بوئي الضالّة وذريعة لتقلباته الشخصية. تمسك بيرتولوتشي بواقع حياة بوئي، تاركاً تلميحات عما يحدث في الإطار السياسي والاجتماعي. والسبب أن السياسة بالنسبة إلى بيرتولوتشي لا يمكن أن تنفصل عن الفرد وعن علاقاته العاطفية ومعضلاته الأخلاقية.

في «الإمبراطور الأخير» تتعايش الفخامة مع الحميمية، المساحات الواسعة والمشاهد الكبيرة وروعة الملابس مع التعبيرات والرغبة والحزن والوحدة. مأساة يتقاطع فيها صغر الفرد مع عظمة البلد. مُنح بيرتولوتشي الحرية الكاملة من السلطات الصينية للتصوير في المدينة المحرمة، والتي لم يتم فتحها من قبل لتصوير فيلم غربي. يقال بأن السبب هو أن بيرتولوتشي من مؤيدي الحزب الشيوعي الإيطالي، ما سمح له بالوصول إلى مساحات ضخمة مترابطة من الممرات والساحات والأزقة والحدائق. كما قدموا له الآلاف من «الكومبارس» والأزياء الأصلية لذلك الوقت. لقد كان قادراً على استخدام ممثلين ناطقين باللغة الشرقية، ما أعطى واحداً من أغرب أفلام هوليوود، ليس فقط من أجل الهوية الإيطالية للفيلم، ولكن أيضاً لعلاج شخصية تاريخية

> **محاولة الإيطاليين لصنع ملحمة تاريخية بأسلوب سينما ديفيد لين**

مناهضة لأميركا في القرن العشرين. حصد الفيلم تسع جوائز أوسكار منها أفضل فيلم وأفضل مخرج. على الرغم من أن الزمن طوى هذه التحفة، إلا أنها حديثة في فرادتها وغرابتها وعظمتها. «الإمبراطور الأخير» دراسة شخصية لرجل حاول أن يوفق بين المسؤولية الشخصية والإرث السياسي، والذي لم يتم تصويره على أنه بطل، بل على أنه خائن.

The Last Emperor
على نتفليكس

«روكتمان»: مغفورة خطاياك سير التون!

يبدأ فيلم «روكتمان» (2019) بالتألّق والموسيقى والجنون... التون جون (تارون إيغرتون) يدخل مركز إعادة التأهيل متكئاً بزي طائر جنة متألق. وعلى وقع أغنية Goodbye Yellow Brick Road، يقتحم جلسة مدمني المخدرات ويصيح «أنا مدمن على الكحول».

أنا مدمن على المخدرات. أنا مدمن على الكوكايين. أنا مدمن على الجنس». ومنذ هذه اللحظة، يتحدد مزاج الفيلم. روى التون جون رحلة علاجه، نجاحاته الموسيقية، صداقته الوثيقة مع مؤلف الأغاني بيرني توبين (جيمي بيل)، علاقة الحب غير السعيدة مع مديره الاستغلالي جون ريد (ريتشارد مادن)، وقبل كل هذا طفولته مع أمّ بعيدة وأب بارد. كل هذه الخلطة لا تقدم بجدية ولكن بواقعية سحرية ملوّنة ولامعة.

قبل البدء بمشاهدة الفيلم، لا بد من أن نتذكر أن الفيلم الموسيقي (ميوزيكال) يختلف عن شريط السيرة لفنّ مشهور يحتوي وصلات موسيقية. «روكتمان» للمخرج الإنكليزي دكستر فلتشر فيلم فانتازيا موسيقي وليس سيرة. عام 2018، قدم فلتشر «بوهيميان رابسودي» فيلم سيرة عن فرقة الروك الإنكليزية «كوين». أعطانا شريطاً تقليدياً عن أناس ليس فيهم شيء تقليدي. عام 2019، قدّم «روكتمان» عن المغني الإنكليزي السير التون جون، وأسس اتفاقاً مع المشاهد على أن الفيلم ليس سيرة مثل الذي قبله، بل إنه «ميوزيكال».

في «روكتمان»، لا تهم الحقيقة بقدر ما تُروى بعاطفة. وكل شيء غير حقيقي ولكن لا أحد يكذب. ومعها تحرك فلتشر بحرية وقدّم ميلودراما موسيقية عن التون جون. رُش الواقع بـ «غارنيش» وأعطاه بريقاً وتألقاً. لذلك علينا قبول «روكتمان» كما هو، فيلم بوب موسيقي، لا تتطور الشخصيات فيه، وللاستمتاع أكثر، علينا ألا نهتم بمشاكل الفيلم التي تتضمن عدم وجود نص جيد أو نظرة ذكية إلى الشخصيات. بل نأخذها على أنها رسوم كاريكاتورية في فيديو فخم ومتقن. وندع الحماس والموسيقى والرقص والأزياء تُمتع أعيننا وآذاننا.

يقدّم «روكتمان» 120 دقيقة من الهروب. هروب ليس غنياً بل هو لذيذ بشكل لا يصدق يشبه طعم الآيس كريم الذي يلتهمه التون جون مع الكوكايين. فيلم مبتذل لدرجة تثير الدهشة، يتحول فيه الكلام إلى حوارات موسيقية. فلتشر يقول وداعاً للواقع ويعانق السوريالية، ويقدم الفانتازيا الخيالية الموسيقية كتقدير للعظيم التون جون واهتمام بثقافة البوب في السبعينيات والثمانينيات. «روكتمان» مسرحية موسيقية، أدى فيها إيغرتون بنفسه جميع الأغاني. فيلم يفوز بطاقته وحيويته، ويقدم التون جون كما هو بكامل جنونه وعظمته وبدون أي نقد ذاتي، لأنّ التون جون كما الفيلم مغفورة خطاياه.

> **يقدم التون جون كما هو بكامله جنونه وعظمته وبدون أي نقد**

Rocketman
على نتفليكس

Damage: الجنس ارتباطاً يائساً بالحياة

لأننا أحياناً نفقد عقولنا وحواسّنا تماماً ونخاطر بكل شيء للحصول على ما هو «محرّم»، ولو علمنا أننا قد نخسر كل شيء، لكنا أغلقنا أعيننا للحظة للحصول على المتعة المطلقة ونسى أي شيء آخر. في «أذى» (1992) يعود المخرج الفرنسي لوي مال إلى الجنس باعتباره ارتباطاً يائساً بالحياة. يقدم قصة مفجعة، صادمة لا تُنسى عن شغف ثمنه باهظ جداً. سقوط لا يرحم في التوترات الجنسية التي لها علاقة دقيقة بالموت.

أنّا (جولييت بينوش)، محاطة بهالة من الغموض والجاذبية المغناطيسية، الرجال يواجهون صعوبة في مقاومتها. هي ليست فائقة الجمال، لكنها جزيرة مستقلة، تدير حياتها بحسية. الرجال يشعرون بنوع من الفضول للاقتراب أكثر منها والتعرف إليها. ويصيبهم الجنون لعدم تمكنهم من تحقيق ذلك. ستيفن (جيريني آيرون)، سياسي إنكليزي ناجح. حياته الزوجية مستقرة. يحسب خطواته ويسيطر على كل شيء من حوله. يلتقي بها، يقع في حبها. لكنها مخطوبة وهو متزوج. تبدأ علاقتهما كشهوة نقية، إلا أنها تمتاز بأثرها المدمر. «أذى» يركز على علاقتهما، خيانتهما، وإمكانية دمجها في حياتهما بدون مشاكل. هي تصرّ أن تُبقي على حياتها المزدوجة، رغم اقتراح خطيبها بإضفاء الطابع الرسمي على علاقتهما. هي حرة في جسدها وعلاقتها الجنسية مع الاثنين. أما هو (ستيفن) فقراره ليس بيده، بالنسبة إليه أنا هي الشغف الجامح، الهوس، المرض، العدوى، السم، اللذة غير المحدودة، الذنب والفداء... يستمران في «الإدمان»، أحدهما على الآخر... ببساطة؛ هما مستمتعان بشغفهما، ويديران بمهارة مغامرتهما. «أذى» فيلم مثير عن شخصين غير مخلصين. هو شغوف بحياته وإن كان يتطلب الأمر مخاطرة. وهي مستمتعة بحياتها وخياناتها. هي مع رجلين في جانبين متقابلين، مختلفين عاطفياً، ولكن في الوقت نفسه متشابهان جداً... نعم إنهما، الأب وابنه.

> **قصة مفجعة، صادمة لا تُنسى عن شغف ثمنه باهظ جداً**

Damage
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 21 حزيران 2021 العدد 4370

صورة وخبر

احتفالاً بمرور ثلاثين عاماً على صدور فيلم «ثيلما ولويز» (1991 ـ إخراج ريدلي سكوت ـ 130 د)، احتضن المسرح اليوناني في لوس أنجليس نشاطاً خيرياً من تنظيم استديوهات MGM وCinespia، حيث تمكّن المشاركون من مشاهدة الشريط الحاصل على أوسكار في الهواء الطلق داخل سيّاراتهم، بحضور مجموعة من نجوم العمل، على رأسهم الممثلة الأميركية سوزان ساراندون. أثار العمل في التسعينيات جدلاً لا ينتهي وتعرّض لحملة من كل الجهات، إذ اعتُبر أنّه قدّم نظرة سلبية عن الرجل، فيما أخذ عليه التيار النسوي أنّه يقدّم للمرة الأولى في السينما نماذج نسائية تتحدّى المنظومة، لكن بأسلوب الرجال. هذا لم يمنع أن يدخل الشريط التاريخ بالجوائز التي نالها والجدل الذي أشعله واستحال علامة في السينما النسوية. (آيمي ساسمان ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

وظيفةُ القلب

ذاكَ الذي أمضى ليلَ حياتِهِ وحيداً...

ذاك الذي دقّ على الأبوابِ والحيطانِ

بقبضتيهِ ودموعِهِ وصيحتِه...

ذاك الذي قتَلَهُ جوعُهُ إلى لقمةٍ: «نحبُّك»...

ذاكَ الذي ماتْ

ما عادَ يَنفعهُ قولُكَ:

«ما كنتُ أعرفُ، ولا سمعتُ الصيحة».

اِسمع!

كان ينبغي (إذْ لكَ قلبُ صاحبٍ ومُحِبّ)

أنْ تسمعَ وتعرف.

كانَ ينبغي!

: تلكَ هي وظيفةُ القلب.

الياس سحّاب مكرّماً على النت

في مناسبة «عيد الموسيقى» وتقديراً لجهوده المتواصلة منذ 15 عاماً، تكرّم «جمعية السبيل»، اليوم الإثنين، المؤرّخ والنّاقد الموسيقي الياس سحّاب (الصورة)، معدّ ومقدّم الأمسية الموسيقية الشرقية «سماع وتحليل» في مكتبة بلدية بيروت العامة في الباشورة. يتضمّن برنامج النشاط الافتراضي كلمةً لـ «السبيل»، وأخرى للمكرَّم، بالإضافة إلى فيديو يستعرض صوراً لرحلته في «مكتبة الباشورة»، ووصلة موسيقية مع الفنان غسّان سحاب، فضلاً عن فقرة سماع وتحليل أخيرة ومداخلات لعدد من المشاركين.

أمسية تكريمية لإلياس سحّاب: اليوم الإثنين ـ الساعة السابعة مساءً ـ منصة «زوم» وخاصية البثّ المباشر على صفحة «جمعية السبيل» على فايسبوك (الرابطان متوافران على موقعنا)

عبد الكريم الشعّار ده مستحيل قلبي يميل!

قبل 60 عاماً، أفرجت أم كلثوم عن رائعة «أنساك» التي كتبها مأمون الشناوي ولحّنها بليغ حمدي، لتتحوّل إلى إحدى أشهر أغنيات «كوكب الشرق» الراسخة في ذاكرة الجمهور. في 3 تموز (يوليو) المقبل، سيُعيد الفنان اللبناني عبد الكريم الشعّار (الصورة) تقديم هذا العمل ضمن موعده الطربي الشهري في «مترو المدينة». يرافق ابنَ مدينة طرابلس (شمال لبنان) في السهرة المرتقبة، الموسيقيون: زياد الأحمدية (عود)، محمد نحّاس (قانون)، طوني جدعون (كمنجة)، بهاء ضو (إيقاع)، مكرم أبو الحسن (كونترباص) وأحمد الخطيب (إيقاع).

عبد الكريم الشعّار يغنّي «أنساك»: السبت 3 تموز ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«مسرح شغل بيت»: لحظة ما قبل الموت

يُخرّج «مسرح شغل بيت» دفعته الحادية عشرة من خلال عرض مسرحية «دفْنا»، يوم السبت المقبل، على خشبة «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). العرض من تأليف المشاركين في المستوى الأول من دورة إعداد الممثّل والإخراج المسرحي التي استمرّت لمدّة تسعة أشهر، تحت إشراف المخرج شادي الهبر والممثلة مايا سبعلي (الصورة). أما قائمة الممثلين فتضم: أحمد حمزة، هادي الشنتوف، شادي ذبيان، رضا شميط ودنيا لحاف. على طول الطريق، تأخذ الشخصيات الرئيسية ما تريده وتترك ما لا يناسبها أو أُرغمت على التخلّي عنه، لكن في النهاية ستصل. لكن إلى أين؟ يتمحور عرض «دفْنا» حول اللحظات ما قبل الموت: ماذا يمكن للفرد أن يفعل في تلك اللحظة؟ هل يفكر في شخص ما؟ يحدّثه ويتواصل معه؟ هل هناك أمنية أو عمل محدد يقوم به قبل أن تأتي الساعة؟ تجدر الإشارة إلى أنّ ورشات «مسرح شغل بيت» تجري عادةً في مقرّه في فرن الشبّاك، وانتقلت خلال جائحة كورونا إلى العالم الافتراضي.

مسرحية «دفْنا»: السبت 26 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). البطاقات متوافرة في جميع فروع «مكتبة أنطوان» أو عبر الموقع الإلكتروني. للاستعلام: 01/753010

ليلة جاز ... مع رباعي 251

اليوم الإثنين، يحيي رباعي الجاز 251 حفلة في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية). تتألّف الفرقة من العازفين: سام أرنيليان (الصورة ـ ساكسوفون)، شارل هبر (غيتار)، سيفاغ قيومجيان (باص) وماريو شيخاني (درامز). سيأخذ هؤلاء الموسيقيون الحاضرين في رحلة تتضمّن مقطوعات محبوبة ومعروفة بالنسبة إلى عشّاق هذا النوع من الموسيقى، بالإضافة إلى أخرى تحمل لمستهم الخاصة. وكما بات معلوماً، يعود ريع هذه الحفلة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة رباعي الجاز 251: اليوم الإثنين ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). الدخول مجاني والأماكن محدودة. للاستعلام: 01/398986

الأخبار

رأس المال

شرائح المستفيدين من تعميم مصرف لبنان رقم 158

الشطور (ملايين ليرة)	الأموال في الحسابات (دولار أميركي)	عدد الحسابات المشمولة في التعميم	نسبة كل شريحة إلى عدد الحسابات	معدّل الأموال في كل حساب (دولار أميركي)	معدّل الوقت المطلوب لتسديد كامل المبلغ (سنوات)
أقل من 5	382,640,976	611,521	52.824%	626	شهر
بين 5 و7	158,377,780	38,837	3.355%	4,078	خمسة أشهر
بين 7 و30	2,080,857,091	195,723	16.907%	10,632	1
بين 30 و75	3,696,667,265	114,676	9.906%	32,236	3
بين 75 و150	5,347,035,109	75,802	6.548%	70,539	5
بين 150 و300	7,519,421,337	54,858	4.739%	137,071	5
بين 300 و750	13,000,941,294	42,369	3.660%	306,850	5
بين 750 و1,500	9,186,795,303	13,612	1.176%	674,904	5
بين 1500 و3,000	8,024,272,983	6,058	0.523%	1,324,575	5
بين 3,000 و4,500	4,065,072,151	1,707	0.147%	2,381,413	5
بين 4,500 و7,500	4,603,105,255	1,235	0.107%	3,727,211	5
بين 7,500 و15,000	5,400,430,575	803	0.069%	6,725,318	5
بين 15,000 و30,000	4,050,394,167	307	0.027%	13,193,466	5
بين 30,000 و75,000	3,544,708,591	121	0.010%	29,295,112	5
بين 75,000 و150,000	1,549,011,470	26	0.002%	59,577,364	5
أكثر من 150,000	3,177,900,273	13	0.001%	244,453,867	5

المصدر: مصرف لبنان، الأخبار

في العدد

02
مقابلة
ألان بيفاني: سحبوا الدولار نحو 15 ألف ليرة بلا سقف

03
زياد حافظ
استراتيجية الإصلاح الاقتصادي والتنمية

04
مؤشر
سعر الليرة: من يحدّده؟ بأيّ سند قانوني؟ بأيّ اتجاه؟

06
ماهر سلامة
«فوضى» الأسواق المالية

08
الأمجد سلامة
معاناة اللبنانيين وسط الصراع العبثيّ

الدولار يسابق التضخّم

محمد وهبة

يعد التعميم الرقم 158 بالتسديد التدريجي للودائع على أساس 400 دولار نقداً أو «فريش»، و400 دولار تُدفع بالليرة على سعر المنصّة الإلكترونية (12,000 ليرة حالياً) على أن يكون نصفها نقداً ونصفها بالبطاقة المصرفية. ويحدّد حدّاً أقصى للحسابات التي ستُعامل على هذا الأساس، بنحو 50 ألف دولار. صحيح أن مهلة التعميم حُدّدت بسنة واحدة قابلة للتجديد، إلا أن تذويب 50 ألف دولار ضمن هذه المعادلة يحتاج إلى خمس سنوات وشهرين. وإلى جانب هذا الأمر، سيكون على مصرف لبنان أن يضخّ ليرات إضافية في السوق ناتجة عن تسديد الودائع على سعر 3900 ليرة لكل دولار تطبيقاً للتعميم 151. المفاضلة بين الخيارين ستكون متوافرة لأولئك الذين لن يستفيدوا من تسديد الودائع بطريقة التعميم 158، أي هؤلاء الذين لن يكون بإمكانهم انتظار تسديد 50 ألف دولار من وديعتهم على مدى خمس سنوات بينما لديهم ودائع بقيمة أكبر ستتآكل قيمتها بشكل متسارع. الفرق بين التعميم 158 الذي يتيح سحب الدولارات نقداً وعلى سعر 12,000 ليرة، وبين التعميم 151 الذي يتيح سحب الدولار على سعر 3900، هو أن مصرف لبنان يتيح لكل صاحب حساب خيارات الهيركات المتاحة؛ هل تريد هيركات بنسبة 80%؟ أكثر أم أقلّ؟ هل تريد انتظار المزيد من المفاجآت؟

طبعاً سيكون هناك المزيد من المفاجآت. ففي أول شهر من السنة سيتم إقفال حسابات شريحة المودعين الأدنى، أو ما تبقّى منهم. هذه الشريحة فيها 611 ألف حساب، يملك أصحابها نحو 382 مليون دولار. لكن بعد مرور خمسة أشهر، ستقفل حسابات الشريحة الثانية التي يبلغ عددها 390 ألف حساب، يملك أصحابها نحو 158 مليون دولار. وخلال سنة وبضعة أسابيع سيتم إقفال حسابات الشريحة الثالثة البالغ عددها 195 ألف حساب، يملك أصحابها مليارَي دولار. خلال سنة واحدة سيتم إقفال 845 ألف حساب تمثّل نحو 73% من عدد الحسابات التي تستفيد من التعميم. لكن ما الذي سيحصل خلال هذه الفترة؟

في السنة الأولى سيضخّ مصرف لبنان نحو 27,000 مليار ليرة في السوق بمعدل 2,250 مليار ليرة شهرياً لتمويل السحوبات وفق التعميم 158. لكنه أيضاً سيواصل ضخّ الليرات بموجب التعميم 151 والتي تقدّر قيمتها بأكثر من 10,000 مليار ليرة بمعدل شهري يتجاوز 800 مليار ليرة. فوق ذلك، فإن مصرف لبنان سيموّل واردات لبنان من النفط العراقي الخام بتسديدها عبر الدولار المحلي الذي يتفق سوقياً على أنه يساوي 3900 ليرة لغاية الآن. يمكن أيضاً احتساب قيمة الأموال التي سيضخّها من أجل تمويل البطاقة التمويلية والكثير غيرها من الأموال التي يسعى سلامة لضخّها في السوق لأنه يعالج كل مشاكله وخسائره عبر طباعة النقود وضخّها في السوق.

هكذا، ستكون هذه السنة واحدة من أقسى السنوات التي يشهدها لبنان. صحيح أن البنك الدولي توقع تضخماً وسطياً في الأسعار بمعدل 100%، لكنه لم يكن يتوقع أن تعمل مطبعة سلامة بلا توقف طوال هذه الفترة. فما سيحصل بات واضحاً للعيان. طباعة النقود وضخّها في السوق، بمستويات أقلّ من مستويات ضخّ الدولار في السوق، سيكون لهما أثر واضح وهائل. سيتحفّز سعر الدولار مقابل تدنّي قيمة الليرة أكثر فأكثر. الطلب على الدولار قد بدأ يظهر أصلاً. فالمصارف لم تتوقف عن شراء الدولارات من السوق المحلية منذ مطلع السنة الجارية. يقال إن المصارف تسحب شهرياً نحو 70 مليون دولار، ومع بدء وقف الدعم قبل ثلاثة أسابيع، وخصوصاً وقف الدعم نهائياً عن سلّة السلع الغذائية، وعن السلع الزراعية والصناعية، فإن نحو 25 مليون دولار شهرياً من الطلب الإضافي على الدولار دخلت كعنصر أساسي محفّز لارتفاع سعر الدولار. أما إذا توقف تمويل استيراد المحروقات، وقسم من الدواء والمستلزمات الطبية، فإن الطلب على الدولار سيشهد قفزات كبيرة قد تتجاوز 300 مليون دولار شهرياً، وبالتالي سنشهد تسارعاً في تقلبات سعر الدولار قد تكون مفرطة للغاية.

إذاً، على جانبَي العرض والطلب سيكون الأمر محفّزاً بقرارات السلطة النقدية. هذا يعني أيضاً أن قدرة السوق على تغطية الطلب على الدولار ستتقلّص تدريجاً لتحفّز ارتفاع الأسعار رغم ضخّ الدولارات في حسابات المودعين. فمن الظاهر أن القسم الأكبر من المودعين بحسب التعميم 158 قد يحتفظون بهذه الدولارات تحسباً لارتفاع سعر الصرف، وخصوصاً أنهم سيحصلون على مبالغ نقدية بالليرة أيضاً.

ضخّ الليرات، إلى جانب تضخّم الأسعار الناتج من رفع الدعم جزئياً أو كلياً، هما خلطة للفقر والهجرة، يبدو مفعولها الظاهر لمدة سنة واحدة، إلا أن مصرف لبنان يعدنا بأنها متواصلة لمدة خمس سنوات إذا كان صادقاً في تسديد 50 ألف دولار لكل حساب مصرفي. هذا هو مسار توزيع الخسائر السائد لغاية اليوم. لا مسارات غيره في الأفق. هو مسار يعني أن سعر الدولار يخوض سباقاً مع تضخّم الأسعار.

مقابلة

اجراها **محمد وهبة**

منذ أكثر من سنة ونصف سنة نحن عالقون في مسار لتوزيع الخسائر. رسمه وديره حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. عبره يتحكّم بكل نواحي الحياة: بالاستهلاك، بالمدّخرات، بالأجور، بكل أسعار الأصول وبالمخزون الاستراتيجي من الدولارات والذهب. حتى الآن، الكلفة الأكبر شُدّدت من الأجور والمدّخرات وانعدام الأمل بالمستقبل. لكن رقعة الخاسرين تتسع أكثر بحسب المدير العام السابق لوزارة المال الان بيفاني. إذ باتت تشمل الذين كانوا يعتقدون انهم محميّون ايضاً: «مسار الخسائر الكبيرة يلحق بالجميع ما عدا القلّة التي استفادت من أيام الحرب وعمليات النهب ما بعد الحرب». هو مسار مستمرّ بعدما صار الهدف واضحاً أكثر: تحويل كل الودائع إلى ليرة، أي أن الدولار اليوم يبلغ 15 الف ليرة ولا ضمانة بانه سيقف عند هذا الحدّ

ألان بيفاني

● كانت خطّة الحكومة خفض سعر الصرف إلى 4500 لكن خطّتهم سحبته نحو الـ15000 ليرة بلا سقف
● خسائر المصارف مصدرها مصرف لبنان

■ بعد سقوط خطّة الحكومة للتعافي التي كنت تشرف على إعدادها، انطلق مسار توزيع الخسائر بطريقة مختلفة جداً وبقيادة مصرف لبنان. من يصاب بهذا المسار ومن يُعفى عنه؟ بأيّ غرض؟

يجب التذكير بعنوان نشره تقرير صادر عن البنك الدولي: الانهيار المبرمج. وعندما استقلت من وزارة المال، تحدثت عن الترجمة العملية لهذا المسار بهدف التحذير منه وإعلام الناس عن مخاطره. إليكم ما كان يفترض أن يحصل، وما حصل فعلياً:

ما كان يفترض أن يحصل بحسب خطة الحكومة التي كانت أساساً للتفاوض مع الخارج وتأمين الدولارات للاقتصاد، هو الآتي:

- **حماية المودعين المتوسطين والصغار (أقل من 500 ألف دولار) بشكل كامل.**
- **المودعون الذين لديهم ودائع تفوق 500 ألف دولار، سيساهمون في إعادة رسملة المصارف بنسبة تُراوح بين 30% و35%.**
- **يرتفع الدولار إلى 4500 ليرة.**
- **بنتيجة الخطة المتكاملة، يفترض أن تطوى صفحة الأزمة خلال سنتين، وفي هذه الفترة يتم تطهير القطاع المصرفي من خسائره على أن تعود الحياة إلى شكلها الطبيعي تدريجياً. ما حصل فعلياً هو أن الخطة نُسفت لأن من كان سيتحمل تبعات التصحيح من جراء الخطة هم أنفسهم المستفيدون من النظام، وليس الشعب. وبما أنهم هم المتسلّطون في هذا البلد كانت لديهم خطة بديلة قائمة على القيام بلا شيء أبداً على الشكل الآتي:**
- **كل ودائع اللبنانيين لن يبقى منها شيء. حالياً هناك 70% هيركات على الصغار والمتوسطين وحتى الكبار يطالولهم هذا الأمر.**
- **الدولار فوق الـ15 ألف ليرة، ولا شيء يضمن أنه سيقف عند هذا الحدّ، ولا سيما أنه بات واضحاً أن الهدف المتبع هو تحويل كل الودائع إلى ليرة.**
- **عوضاً من أن تكون الأزمة وراءنا خلال سنتين، تمترس المتسلّطون وراء مصالحهم وأصبحنا في أزمة مفتوحة لا نعلم إن تنتهي.**
- **ابتُلعت الثروات، وتآكل ما تبقّى من الاقتصاد المنتج. حتى القطاع المصرفي ابتُلع أيضاً، حتى المصرفيون إذا كانوا يفكرون بمؤسّساتهم، فلن يكون أحد منهم راضياً عما يحصل اليوم في القطاع. فقد وصلنا إلى حالة يكون فيها الجميع خاسراً حتى الشرائح الغنية التي لم تتمكن من التحايل على النظام (تهريب أموالها يعني)، بدلاً من أن يتم تحميل الأقل قدرة خسائر أقل أو حتى لا خسائر. مسار الخسائر الكبيرة يلحق بالجميع ما عدا القلّة التي استفادت من أيام الحرب وعمليات النهب ما بعد الحرب.**

■ بعد نحو 15 شهراً على توقف لبنان عن الدفع في آذار 2020، هناك من يقول إن هذه الخطوة كانت أساس الانهيار وتبعاته التي وصلنا إليها اليوم. برأيك هل كان لبنان محكوماً بالتوقف عن الدفع أم كان يمكن تجنّب الانهيار كما يُزعم؟

من يقول إن قرار لبنان في آذار 2020 أسّس للانهيار، هو مُضلل عن الواقع. فمنذ أسبوعين، استضفنا، كمؤسسة لبنانية للمواطنة، ببار دوكان الذي قالها بوضوح: التعثّر (التوقف عن الدفع) كان يجب أن يحدث منذ سنوات. لكن حتى لا نتمسّك بالرأي الخارجي فقط فلننظر إلى ما حصل: في عام 2015 أصبح واضحاً أن تدفق الدولارات لم يعد كافياً لتغطية حاجات ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسّر لجوء حاكم مصرف لبنان إلى هندسات مالية لا مبرّر لتنفيذها إلا شحّ الدولارات، ثم تفاقم الوضع تدريجياً. وعندما احتاجت الدولة إلى الدولارات، كانت تحصل عليها من احتياط مصرف لبنان. صافي الاحتياط كان سلبياً كما يعلم الكل. وإذا عدنا بضعة أشهر قبل التوقف عن السداد، فإن العلامات بدأت تظهر على المصارف التي لم تستطع تلبية طلبات مودعيها اعتباراً من آذار 2019، إذ كانت تحاول التعامل مع شحّ الدولارات من خلال تأجيل طلبات المودعين. سلوكها كان دليلاً واضحاً على أنه لم تعد لديها دولارات. وعندما بلغنا لحظة تسديد البوروبوندز، كان واضحاً أيضاً أنه لو لم تعلن الدولة التعثّر في آذار لكانت ستفعله في نيسان أو في أيار. ما يقال عن أن التوقف عن الدفع هو أساس الانهيار، هو ذرّ للرماد في العيون. فمن رَفَضَ التوقف عن الدفع كان يطالب بتسديد 1,3 مليار دولار إلى الخارج. لكن للمفارقة، عَمَدَ مصرف لبنان إلى بيع سندات اليوروبوند للخارج، وأدّى هذا الأمر إلى عرقلة التوقف المنظّم عن الدفع الذي كان يتطلب الوصول إلى 75% من حاملي الأسهم. كانت أكثرية حاملي الأسهم في لبنان، لكن مع استمرار وتيرة بيع السندات إلى الخارج تبيّن أن التوصل إلى 75% صار صعباً، حتى إن مصرف لبنان بات يقول إنه ليس قادراً على معرفة هوية حاملي الأسهم. هذا معناه، أنهم فضّلوا إغراق البلد في تعثّر غير منظّم على إبقاء سندات اليوروبوندز بحوزتهم. وبالتالي فإن الخيارات كانت محصورة بالتوقف عن السداد. لم يكن لدينا خيار آخر. كانت مسألة وقت. واللبنانيون على اطّلاع، فالمتظاهرون في 17 تشرين الأول كانوا يطالبون بالتعثّر الفوري لأن خلاف ذلك هو تبديد للدولارات.

■ الأمر لا يتعلق بشحّ الدولارات فقط، فالمصارف تروّج بأن التوقف عن السداد مصدره تعثّر الدولة عن إيفاء سندات اليوروبوند؟

حالياً تحمل المصارف نحو 8,5 مليارات دولار من سندات اليوروبوندز مقارنة بنحو 14 مليار دولار في نهاية تشرين الأول، في مقابل رؤوس أموال بقيمة 21 مليار دولار في ذلك الوقت، وبالتالي فإن التوقف عن الدفع لم يطيّر رساميلهم، بل في الحقيقة إن معظم أموال المصارف موظّفة لدى مصرف لبنان وهي المصدر الأكبر للخسارة تليها خسائر إقراض القطاع الخاص، وأصغر فئة في الخسائر هي تلك الناتجة المرتبطة بسندات اليوروبوندز. بمعنى آخر، لو الخسارة تتعلق بالسندات فقط لما كانت المصارف في حالتها الراهنة اليوم.

لنتذكر قليلاً ما حدّدته خطّة التعافي: لدى مصرف لبنان خسائر بقيمة تفوق 60 مليار دولار، وخسائر اليوروبوندز لا تفوق الـ11 مليار دولار، وهناك خسائر محفظة القروض المصرفية. لذا، لا داعي لاختراع القصص: لو بقي لدى المصارف أموال في الخارج، لكان لديها هامش من السيولة يتيح لها حريّة التحرّك، لكن بما أن كل الأموال وُظّفت لدى مصرف لبنان صار الوضع كارثياً. لو كانت المصارف تصرّفت في إطار سلوك يحدّد نسب مخاطر توظيفاتها لدى مصرف لبنان وانكشافها على خساراته لكانت خسارتها أقلّ بكثير، ولربما كانت لديها القدرة على التقليع مجدداً.

■ أنت تشير إلى خسائر مصرف لبنان، لكن هل أقرّ الحاكم رياض سلامة بهذه الخسائر قبل أن يُعاد النظر فيها في مجلس النواب؟

في ظل الأرقام لا داعي للاعتراف أو الإنكار. لو كانت الخسائر غير موجودة، وبهذه الكثافة، لكان القطاع المصرفي يعمل بطريقة طبيعية ولكان الناس يحصلون على أموالهم. والواقع، أن الجميع أقرّ بأن أرقام خطّة الحكومة التي تحدّد الخسائر، هي أرقام صحيحة. هذا الإقرار تكرر في أكثر من مناسبة. فقد عُقد اجتماع في القصر الجمهوري بوجود الحاكم وعدد من الوزراء، والحاكم هو من تلا البيان الختامي الذي يشير بوضوح إلى إقرار من الجميع بوجود هذه الخسائر. لعلّ صندوق النقد يحتسب الخسائر أعلى قليلاً مما احتسبته خطّة الحكومة، لكنّ القطاع الخاص، وتحديداً بنك عوده، أصدر تقريراً في أيار الماضي يشير إلى صعوبة الأوضاع لدى مصرف لبنان في عام 2019. حتى إن المصارف اللبنانية التي وقفت ضدّ الخطة ساهمت في إسقاطها، تقرّ اليوم بهذه الخسائر. حماية القطاع المصرفي تتطلب توزيع الخسائر بأسرع وقت لتعيد إطلاقه. لقد كان هدف خطّة الحكومة إطلاق القطاع، وتحريك النمو الاقتصادي وإعادة استعمال ما تبقّى من الأموال بشكل مجدٍ... وأي مسار معاكس يعني إبقاء القطاع المصرفي في حال موت سريري. وبمقدار ما تطول هذه الحالة، يتم إفقار الناس بوتيرة متسارعة ومخيفة.

لو كان سلوك المصارف مبنياً على الحدّ من المخاطر لكانت قلّصت من انكشافها على خسائر مصرف لبنان

مصرف لبنان والمصارف باعت سندات الدين للخارج لإغراق البلد في تعثّر غير منظّم

(أرشيف ـ صورة طحطح)

■ هل تعتقد أنه من الصائب أن يبقى مسار توزيع الخسائر بقيادة السياسات النقدية (مصرف لبنان يعني)؟

نظام السياسي والاقتصادي والمالي، انتهى حتماً. لكن من واجبنا أن يستمر وجود البنى المؤسساتية. والنظام السياسي ميت بدليل أنه منذ خروج السوريين لم يتمكّن من تسوية أي استحقاق عبر احترام الدستور والمهل بل بالتسويات وبالتدخل الخارجي. النظام الاقتصادي (النموذج) إذا افترضنا وجوده، فهو حتماً مات في الانهيار الذي نراه في كل المؤسّسات والقطاعات الاقتصادية. كما أنه ليس هناك بلد في العالم يعيش الواقع المتطرف الحاصل في لبنان (خسائر بحجم مرتين أو ثلاث مرات الناتج القومي). فد نفهم أن تكون المصارف خاسرة، لكن أن يكون المصرف المركزي مكسوراً بهذه الخسائر الهائلة؟ هم يعلمون أن النظام ميت، لكنهم يحوّلون الأمر إلى معارك طواحين الهواء وتمرير الوقت.

ورقة عمل

في العدد السابق من ملحق راس المال نُشر الجزء الاول من ورقة العمل التي اعدّها الباحث والكاتب الاقتصادي زياد حافظ بعنوان «رؤية في مشروع اقتصادي إصلاحي إنمائي تنموي». الجزء الاول تضمّن عرضاً للنظام الاقتصادي القائم وللاهداف الإصلاح الاقتصادي المطلوب. بينما اليوم يركّز هذا الجزء على محاور استراتيجية الإصلاح ضمن المدى المنظور والمتوسط والدائم

استراتيجية الإصلاح الاقتصادي والتنمية [2]

زياد حافظ *

تتضمن استراتيجية الإصلاح الاقتصادي والتنمية المحاور الأساسية الآتية: استقرار سعر الصرف، إعادة هيكلة الدين العام، تأهيل قطاع الكهرباء، استخراج النفط والغاز، إعادة بناء البنية التحتية، التوجّه شرقاً للتمويل والتقنية، وإعادة الاعتبار إلى التخطيط المركزي.

1- اولويات المدى المنظور (6 اشهر - سنتين)

استقرار سعر الصرف

من الأولويات الملحّة وقف تدهور العملة اللبنانية. هذا يعني الخوض في معضلات تحديد سعر الصرف لفترة زمنية محدّدة لالتقاط الأنفاس، ثم تحديده بناء على مقتضيات الاقتصاد اللبناني. هناك مدرسة تقول بالعودة إلى سعر الصرف السائد قبل المضاربة وتهريب الدولار، ومدرسة ثانية ترى أن سعر الصرف المنخفض هو فرصة لتحفيز التصدير ورادع للاستيراد. هذه مسألة تتطلب البحث عميقاً حول ما يمكن تحقيقه، واستشرافاً للتجارة الخارجية كدرس الإغراق في الأسواق الخارجية ودعم التصدير، لكن يتطلب الأمر جهازاً متفرّغاً قد يكون من ضمن صلاحيات التخطيط المركزي الذي نطالب بانشائه.

اقتصادياً، لا بدّ من حدّ الطلب على الدولار، وتوفير العرض للاحتياجات الضرورية؛ تحديد الطلب يتطلّب وقف اعتبار الدولار عملة تداول يومي. إذ ليس هناك دولة في العالم تسمح التداول بالدولار بدلاً من العملة الوطنية. كذلك، يجب تحديد الاستيراد لفترة قد تتراوح بين ستة أشهر وسنتين عبر إعطاء الأولوية لاستيراد المواد الضرورية للحياة ولمستلزمات الصناعة والزراعة وفقاً لمخطّطات التخطيط المركزي. جائحة «كورونا» أسهمت إلى حدّ كبير في هذا الأمر. ويمكن أيضاً عقد سلسلة من الاتفاقات مع دول شقيقة وصديقة مستعدّة للقبول بتسهيلات دفع باللّيرة اللبنانية تمكّن لبنان من استيراد حاجاته بشروط تخفّف الطلب على الدولار.

بالنسبة إلى توفير العملة الأجنبية، فإن ذلك لن يحصل إلّا: أوّلاً عبر صادرات المنتجات والخدمات اللبنانية إلى دول الجوار العربية ولاحقاً إلى دول الوطن العربي، ثم إلى دول العالم في الإقليم ولاحقاً إلى العالم. ثانياً، عبر الاستثمارات الخارجية وفقاً لشروط لبنان لا لشروط طويلة المدى مثل إعادة تأهيل مرافق حيوية، أو مشاريع جديدة لتمكين الزراعة والصناعة من زيادة تنافسيتها. هذه المشاريع يجب أن تكون في شبكة المواصلات كسكك الحديد التي تربط المناطق ببعضها وتشبّك العلاقة مع داخل المشرق العربي وحتى الإقليمي كسورية والأردن والعراق من جهة، وإيران وتركيا من جهة أخرى. وداخلياً تعدّ شبكة النقل المشترك ضرورة ملحّة تستدعي إعادة تأهيل شبكة سكك الحديد الداخلية والباصات وما يعادلها من مواصلات محرّكة بالكهرباء أو الغاز.

ثمة سيناريوهات عدة لإعادة هيكلة الدين العام، منها توحيده في كتلة واحدة مدّتها تتجاوز 25 سنة بفائدة مخفّضة لا تتجاوز معدّل التضخم إلّا بنسبة بسيطة. العبء الأكبر سيكون على المصارف التي استفادت على مدى عقدين وأكثر من فوائد مرتفعة وربوية، ومن ثبات سعر الصرف الليرة بلا أي مخاطر. فالدين العام صُرف لتسديد دين سابق اقتُرض بفوائد مرتفعة جدّاً ولآجال قصيرة جدّاً لتمويل مشاريع طويلة المدى لم تنجز (الكهرباء، والماء، مثلاً). وهذا الدين الذي انعكس في سندات خزينة حملتها المصارف من ودائع المواطنين، يجب أن يخضع لتدقيق للتمييز بين من أودع جنى عمره في المصارف، وبين كبار المودعين المستفيدين من العلاقات مع القوى السياسية ومن الفوائد الربوية التي حدّدها القطاع المصرفي. بعض التقديرات تفيد أن أكثرية المودعين عدداً لا يحملون أكثر من 5% من مجمل الودائع، وبالتالي في إطار الهيكلة يجب الحفاظ على المودعين الصغار (أقلّ من 100 ألف دولار) والمودعين المتوسطين كالمغتربين، والمودعين العرب الذين اعتبروا النظام المصرفي في لبنان آمناً. هذه الفئات لا يمكن تحميلها عبء إعادة هيكلة الدين العام.

هنا لا بدّ من فتح تحقيق قضائي حول جدوى السياسات التي خالفت أبسط معايير علم الاقتصاد والمال ومحاسبة المسؤولين عن المساس بسلامة الاقتصاد الوطني.

يجب أن تتلازم إعادة هيكلة الدين العام مع التدقيق الجنائي لحسابات وزارة المال والمصرف المركزي ضمن هدف مزدوج: تحديد المسؤولية، وتحديد قاعدة استعادة الأموال التي سيصنفها التدقيق الجنائي مهربة إلى الخارج. إجراء كهذا، قد يؤدّي إلى فضح الفاسدين وفتح باب الإصلاح السياسي. فلا إصلاح سياسي أو اقتصادي مع مجموعة الفاسدين الذين أوصلوا البلاد إلى حاله الراهنة. نعي أن القوى السياسية المتحكمة بمفاصل الدولة لن تقدم على هذه الإجراءات التي ستخرجها من المشهد السياسي. عندئذ كيف يمكن تحقيق الإصلاح المطلوب؟ الإجابة مرتبطة بالتطورات السياسية في الإقليم ودول الجوار (بلاد الشام وبلاد الرافدين). التحوّلات المرتقبة وفقاً لموازين القوّة الجديدة ستفرض بظلالها التغيير في لبنان، ما يجعل المجتمع الطائفي العميق المتحكّم مضطراً إلى التضحية ببعض رموزه الذين حاولوا اختزال الطائفة بشخصهم. وهذا ما يمكن أن نشهده في الأشهر المقبلة.

في الوقت نفسه، يجب ترشيد نفقات الدولة عبر منع الهدر المالي الناتج من استباحة أصول عائدة للدولة لمصالح خاصة تحميها قوى سياسية، وعبر عدم الإسراف في الإنفاق إلّا ضمن الضرورة القصوى. هذا لا يعني خفض الرواتب والأجور وتعويضات نهاية الخدمة، بل يعني مراكز الهدر والإسراف (نفقات سفر المسؤولين وحاشيتهاهم مثلاً). كذلك، يجب أن ترتكز سياسة الاقتراض إلى الليرة وليس العملات الأجنبية. فطالما الدين العام داخلي، تبقى إمكانية التدخل في السيادة اللبنانية محصورة. لا يجب أن يتبع لبنان مسيرة اليونان الذي أصبح خاضعاً كلّياً للمؤسّسات الدولية. كما أن الاقتراض يجب أن يقترن بمشاريع محدّدة وليس بشكل عام لتمويل الإدارة.

إعادة تأهيل قطاع الكهرباء

على المدى القصير هناك أولوية إعادة تأهيل قطاع الكهرباء، عبر التفاهم مع شركات صينية أو إيرانية أو غيرها من الشركات التي عرضت بناء محطات لتوليد الكهرباء من دون تحميل الدولة اللبنانية عبء البناء. يكون ذلك على قاعدة «بناء، إدارة، ثم تسليم»، أي يُمنح للشركة امتياز استثمار المحطّات طوال فترة استعادة الاستثمار. والأمر نفسه يسري على محطات المياه، لكن المهم أن تبقى المرافق الاستراتيجية بملكية الدولة وبإدارة القطاع الخاص وفقاً لمعايير تحدّدها الدولة. أما على المدى الطويل، فعلى الدولة أن تفكّر بإنشاء قاعدة قطاعية تديرها لأن الأمن الوطني لا يستقيم في ظل إدارة المرافق الاستراتيجية بيد القطاع الخاص.

إعادة هيكلة القطاع المصرفي

يجب تقليص عدد المصارف وإنشاء مصارف تخدم القطاعات الإنتاجية.

تجب مراجعة سياسة استقبال الرساميل الخارجية من دون قيد ولا شرط وتوظيف هذه الرساميل في مشاريع اقتصادية مجدية وليس لتبييض الأموال أو لجعل الاقتصاد مكشوفاً على مضاربات الخارج

يجب مراجعة الملكية وفقاً لمروحة احتمالات تكون فيها الدولة بالحدّ الادنى المالكة الوحيدة، أو ذات ملكية مختلطة بمفهومين مختلفين: الملكية التعاضدية مساهمة الجمهور عبر الودائع، أو شراكة بين الدولة ورأس المال الوطني. لا إمكانية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي مع الطاقم المتحكّم بالقطاع حالياً، سواء في مصرف لبنان، أو في المصارف الكبرى التي تمركزت فيها ملكية سندات الخزينة ومنهم من ساهم في تهريب الأموال. المساءلة والمحاسبة ضرورتان لإعادة المصداقية والثقة بالقطاع المصرفي.

وبالتزامن مع إعادة الهيكلة هذه، يجب اعتماد سياسة نقدية تواكب تأمين السيولة واستقرار الأسعار، أي انخراط مصرف لبنان في مواكبة التنمية القطاعية والمناطقية بدلاً من الاكتفاء بسياسة مراقب للنشاط الاقتصادي. المصارف التي ستملكها الدولة ستساعد المصرف المركزي في بلورة سياسة نقدية منسجمة مع البرنامج التنموي.

النفط والغاز

المباشرة في استخراج النفط والغاز ضمن فترة لا تتجاوز السنة لتوفير السيولة للدولة. الاستخراج سيسهم في توفير السيولة التي تتيح للدولة تنفيذ مشاريع إنمائية متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في خدمة الدين العام بعد إعادة هيكلته. وعلى المدين المتوسط والطويل، على الدولة إنشاء شبكة مؤسّسات لاستخراج وتكرير وتوزيع الغاز والنفط. ملكية القطاع النفطي والغازي يجب أن تكون تحت سيطرة الدولة وليس القطاع الخاص أو الشركات الخارجية بسبب مقتضيات الأمن الوطني.

التشبيك مع دول الجوار العربية

إعادة العلاقات مع سورية وتفعيل الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية. سورية هي الرئة التي يتنفس لبنان من خلالها، كما أنها ستكون مركز انطلاق نهضة اقتصادية كبيرة في الإقليم عبر إعادة إعمار سورية. والتشبيك مع سورية ضرورة حيوية للاقتصاد اللبناني، ناهيك عن الاعتبارات السياسية. ومع هذا التشبيك يجرى أيضاً التشبيك مع العراق والأردن ومصر.

2- اولويات المدى المتوسط (3 -7 سنوات)

من الأولويات فكّ الارتباط بالدولار، وخصوصاً أن أكبر شركاء تجاريين للبنان هما الصين والاتحاد الأوروبي. لا مبرر اقتصادياً لربط الليرة بالدولار إلّا لاعتبارات سياسية كانت تعكس سابقاً، ميزاناً للقوّة غير قائم حالياً. التوجّه شرقاً مع الحفاظ على علاقة مع الاتحاد الأوروبي هو التوجّه المستقبلي الحتمي. كما أن فكّ الارتباط بالدولار يخفّف من وطأة العقوبات الأميركية طالما لبنان يحضن المقاومة ضد الكيان الصهيوني. أما النظام المصرفي، وإن كان مسؤولاً مباشراً عن تفاقم الدين العام، إلّا أنه مستهدف من الكيان الصهيوني، والعقوبات الأميركية المفروضة بحجج واهية هي مؤامرة بدأت في الستينيات باستهداف بنك انترا والتدمير الممنهج للنظام المصرفي. للأسف سلوك معظم المصارف اللبنانية سهّل مشروع التدمير.

يجب تنشيط القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، سياحة، خدمات) وفقاً لخطط تفصيلية طويلة المدى. وخلال هذه الفترة تنفّذ الدولة مشاريع تطوير شبكة سكك الحديد لتخفيف عبء التركز السكّاني في العاصمة والمدن الكبرى، ولخلق فرص عمل، فضلاً عن إرساء نظام النقل المشترك المسيّر كهربائياً يحدّ من التلوّث ويقلص استعمال السيارات الخاصة.

من المهم إعادة الاعتبار للتخطيط المركزي لأن مجلس الإعمار الذي حلّ محل وزارة التخطيط، لم يستطع أن يقدّم رؤية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبنان. كذلك يجب الانتهاء من التفكير بخصخصة بعض مرافق الدولة الاستراتيجية (الكهرباء، المياه، ومطار بيروت مثلاً)، والتركيز على معالجة الاحتكارات الشرعية وغير الشرعية عبر كسر الوكالات الحصرية واستعادة السيطرة على أملاك الدولة التي احتكرتها فئات محمية من قبل القوى السياسية، بالإضافة إلى الاستثمار في تحسين جباية الضرائب، وإعادة الأموال المصادرة عشوائياً للتعاونيات.

3- اولويات دائمة

هناك ضرورة إرساء قاعدة إنتاجية عينية في الزراعة والصناعة والبحوث العلمية والتكنولوجية وبعيدة عن حيثيات الاقتصاد الريعي الطفيلي، بالإضافة إلى التنمية المتوازنة مناطقياً وقطاعياً. هذا يتطلّب إعداد خطط تنموية رباعية أو خماسية تحدّد الأهداف لكل سنة، ولكل قطاع، ولكل منطقة عبر إطار مؤسّسي قد يكون وزارة تخطيط أو مفوضية عليا للتخطيط. فبالنسبة إلى القطاعات الإنتاجية، نعتقد أن المهمة ستكون على عاتق القطاع الخاص بتشجيع ودعم الدولة عبر تأهيل مناطق صناعية وتسهيلات في الطاقة وقروض متوسطة وطويلة المدى بفوائد ميسّرة، وحماية المنتجات اللبنانية من المنافسة والإغراق الخارجيين. كذلك يجب إعادة النظر في بنية التربية الوطنية من الابتدائي إلى الجامعي وما بعده، بهدف محو الأمية ثم خلق وعي جديد يواكب التطوّرات العربية والإقليمية والعالمية ويؤهل الشباب لفرص العمل. الاستثمار في هذا القطاع الذي يملك الأفضلية النسبية، يؤهّل لبنان لاستعادة دوره كممرّ تربوي يقصده العرب للتخصّص في العلوم. يمكن تصوّر شراكة تربوية مع مراكز الأبحاث العلمية والقطاعات الإنتاجية ما يخلق تفاعلاً يسهم في النهضة العلمية. نطمح أن تستثمر الحكومة نحو 5% من الناتج القومي في مراكز الأبحاث. في السياق نفسه، يمكن الاستثمار في اقتصاد المعرفة بالشراكة بين أجهزة الدولة والجامعة اللبنانية ولاحقاً مع الجامعات الخاصة. نهضة لبنان لن تكتمل إن لم يُستثمر بشكل مكثّف في هذا القطاع. ومن البديهي الاستثمار في قطاع المياه، وفي البيئة أيضاً وفي قطاع الاستشفاء الحكومي. الاستثمار في الاستشفاء هو استثمار في قطاع يملك لبنان أفضلية نسبية ما يجعله مركزاً للسياحة الاستشفائية ذا القيمة المضافة العالية.

*كاتب وباحث اقتصادي وسياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

أزمة النقل
حلول عقيمة لكارثة لا يمكن تفاديها

لنواجه الحقيقة المرّة: لم يعد ممكناً تفادي أزمة النقل أو إغفالها كما جرت العادة. شحّ المحروقات وطوابير الانتظار للحصول عليها، ليسا سوى راس جبل الجليد الذي يخفي تحته أزمة متراكمة منذ نهاية الحرب الأهلية (وإن بدأت قبل اندلاعها بعقد تقريباً). حتى الآن يتم التعاطي مع عوارض الأزمة من خلال آليات استيراد المحروقات وتمويلها لتعزيز أصل المشكلة الكامن في الاعتماد على السيارة كوسيلة أساسية للتنقل

علي الزين

رغم فداحة الأزمة وعمقها، وكما كان متوقعاً، لم ترقّ قوى السلطة الحاكمة والمتحكمة في قطاع النقل على مدى سنين، لتكون على مستوى المسؤولية، بل قامت بتعميق الأزمة عن درايةٍ وخبث حيناً وعن جهل أحياناً، كما اعتادت القيام به على مدى عقود. اليوم أيضاً، ورغم أنه لم يعد ينفع إنكار الأزمة أو تجميلها، إلا أن هذه القوى لم «تخذلنا»، وقامت مجدداً بما تجيده، أي الفشل، مع فرق جوهري في النتائج، إذ أنّ هذا الفشل أصبح قاتلاً ولا يجب السكوت عنه أو مساكنته.

أبرز ردود فعل قوى السلطة على أزمة النقل هو تصريحات وزيرَي النقل والطاقة؛ الأول استجدى المعونات ساعياً إلى تحويل أموال قروض كانت مخصصة لتزفيت الطرقات، فيما الثاني قد وجّه نصيحة ذهبية للفقراء باستخدام «شي تاني» في حال لم يجدوا للسيارة سبيلاً عند رفع الدعم. أما الحلول المقترحة، فلم تكن أفضل بكثير، بل تنوّعت بين استجلاب النفط من دول أخرى، رفع الدعم جزئياً وتدريجاً أو الصمت المطبق.

استيراد المحروقات

منذ بداية الأزمة تكرّر الحديث عن فكرة استجلاب المحروقات من دول صديقة كالجزائر، الكويت، العراق، وإيران، إما عبر الدولة مباشرة أو عبر أحزاب وشخصيات تربطها علاقات بهذه الدول. إذا هملنا الجانب السياسي لهذا الموضوع، ومع افتراض أنه سيتم شراء النفط

> **أزمة النقل يكمن أصلها في الاعتماد على السيارة واستيراد المحروقات بأيّ طرق**

بالليرة اللبنانية، عبر الدفع المؤجّل أو بالمبادلة، فإن حلولاً كهذه تبقى ناقصة، وتوشك أن تكون غير نافعة وربما مؤذية على المديين المتوسط والبعيد. هو خيار أنيّ ومؤقت لأن استجلاب المحروقات اليوم وإشباع السوق لا بد أن يزيدا العرض ويقلّصا الطوابير من دون أن يقدّما إجابة عن السؤال الأساسي: ماذا بعد؟

هنا نعود إلى أصل أزمة النقل. تتلخّص هذه الأزمة في الاعتماد على السيارة، وفي غياب البدائل. ويأتي تفاقم الأزمة في وقت أصبح فيه استعمال السيارة مكلفاً جداً ويتجه ليكون محصوراً بشرائح معيّنة، أي أن استجلاب المحروقات بالطريقة المطروحة يهدف إلى شراء الوقت خارج إطار أي خطّة شاملة للنقل. فمالكو السيارات (88% من الأسر في لبنان) ومستخدموها (70% من التنقلات الممكنة) سيصبح لديهم بنزين، إنما نعلم جيداً أن أزمة التنقل غير محصورة بالاعتماد على السيارة، فماذا عن صيانة المركبات مثلاً؟ على أي سعر سيتم بيع المحروقات؟ هل سيتم ذلك ضمن خطة دعم أو يترافق مع رفع الدعم؟ ماذا سنفعل بعد فترة في حال توقف إرفادنا بالمحروقات لأي سبب؟ ماذا عمّن لا يملك سيارة أو لا يستطيع استعمالها؟

إن فكرة استجلاب البنزين تدعو الناس إلى الاستمرار في استعمال سياراتهم عبر إيهامهم بأن الأزمة مرتبطة بشحّ استيراد المحروقات، وهو أمر ليس صحيحاً. إن تأمين مستلزمات السيارة من بنى تحتية (طرقات ومواقف)، خدمات (كراجات، تجارة...)، ومستلزمات استعمالها (محروقات، قطع غيار...) هو محفّز أساسي لاستعمالها. الاعتماد على السيارة هو الخطأ الذي وقع فيه لبنان إلى جانب غالبية الدول المتوسطة الدخل والغنية أيضاً في الخمسينيات. إلا أن هذه الدول تداركت الخطأ في السبعينيات وما زال يلاحقها من دون أن تنجح في الهروب منه لغاية اليوم، بينما لبنان غرق في الخطأ. هنا الحديث عن دول في أوروبا الغربية وأميركا واليابان ذات أنظمة النقل المشترك والسلس الرائدة، فما بالنا عما يحصل في لبنان في نظام نقل قوامه السيارة فقط.

باختصار، إن تأمين المحروقات أمر لا مفرّ منه، ويجب أن يتم عبر الدولة ومن دول صديقة طبعاً ومن دون المرور بعصابة كارتيل المحروقات، لكن استجلاب المحروقات من دون خطة ورؤية متكاملة تهدف إلى تقليل الحاجة إلى التنقل بواسطة السيارة، وتنويع وسائل النقل، ولا سيما المشترك والسلس منها، وإعادة النظر في ترتيب المجال اللبناني، لن يكون نافعاً، بل هو هروب إلى الأمام بانتظار تكرّر المشكلة التي ستعود أقوى وأعنف، وهذا وعلى افتراض أنه في ظل ارتفاع أسعار المحروقات المرتقب بعد رفع الدعم، لن تعود المشكلة وجود كميات كافية منها بل ستصبح كيف سيتدبر الناس أمورهم لتحمل كلفة شرائها؟

رفع الدعم جزئياً

الحلول الأخرى تأتي من أوركسترا مصرف لبنان وتوابعه من سياسيين ومصرفيين وكارتيل المحروقات وتتحدث عن رفع الدعم جزئياً وتدريجياً عن المحروقات وتسعيرها على سعر صرف يوازي 3900 ليرة مقابل الدولار، ما يجعل سعر الصفيحة يتجاوز 70 ألف ليرة، علماً بأنه يتوقع أن يزداد السعر انسجاماً مع ارتفاع الأسعار العالمية في ظل الانحسار الجزئي لأزمة كورونا وعودة الحياة تدريجياً. خطورة اقتراح كهذا، تكمن في تشجيع الناس على الاستمرار في استعمال سياراتهم وتصوير الأزمة على أنها أزمة محروقات لا أكثر. يضاف إلى ذلك استنزاف ما تبقّى من دولارات لدى مصرف لبنان من أجل الاستمرار في الدعم (ولو جزئياً) بالكميات نفسها، وبالتالي الاستمرار بتفويت فرصة الاستفادة من بعض هذه الأموال لإقامة مشاريع مستدامة ومجدية

انجلا بوليغان ـ المكسيك

> **استجلاب المحروقات من دون خطة ورؤية متكاملة هادفة لن يكون نافعاً، بل هو هروب إلى الأمام**

بكلفة أقل بكثير من تلك المخصصة لدعم المحروقات، بدلاً من الاستمرار في سياسة الهدر نفسها المسماة دعماً. فبحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2015، فإن الربع الأفقر من سكان لبنان لا يستفيد سوى بنسبة 6% من الدعم على المحروقات، فيما يحصل الربع الأغنى من السكان على 55% من هذا الدعم. إذاً، كيف هو الحال اليوم مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم؟

يُستكمل مقترح رفع الدعم باقتراح زيادة مادية على البطاقة التموينية المقترحة التي تبدو ولادتها عسيرة جداً، بهدف «تعويض» الناس عن ارتفاع سعر المحروقات. هذا الأمر يثير تساؤلات عدة: لماذا التفريط بما بقي لدينا من أموال لاستكمال سياسة أثبتت فشلها فيما نستطيع استثمار هذه الأموال لإنشاء نظام نقل مشترك وسلس؟ لماذا مواصلة اعتبار كل الناس سواسية في الاستفادة من الدعم على المحروقات؟ ما هو الحل لمن لا يملكون أو لا يستخدمون سيارة؟ ألا يكفي غياب الدعم عن هذه الفئات على مدى 30 عاماً لمصلحة مستخدمي السيارات لكي يلاحقهم هذا الظلم في أحلك الظروف اليوم؟

أما في خصّ البطاقة التمويلية، فلماذا سنقوم بتحويل أموال قرض البنك الدولي لدعم سياسة النقل المعتمدة على السيارة، فيما لدينا قرض بقيمة 300 مليون دولار مقرّ منذ سنتين من الجهة نفسها لإقامة مشروع نقل مشترك؟ اللهم إلا إذا تم تحويل هذا القرض إلى قطاعات أخرى أو دمجه أو وقفه لمصلحة قرض البطاقة التمويلية كما يُتداول في الكواليس. نأمل ألا يُصرَ كثيراً وزير النقل على تحويل جزء من أموال هذا القرض لتعبيد الطرقات كما يتمنّى!

في غضون ذلك، هناك معطيات عن فتح اعتمادات لاستيراد المحروقات التي تكفي لشهرين فقط في انتظار إقرار البطاقة التمويلية، بما ينبئ مسبقاً أنه بعد شهرين سيبدأ الحديث عن رفع الدعم كلياً، أي سيصل سعر الصفيحة إلى 200 ألف ليرة. حينها نكون أيضاً هربنا إلى الأمام وأصبح وجود المحروقات كغيابها والحصول عليها محصوراً بفئة صغيرة فيما الأغلب سيبحثون عن «شي تاني» ولن يجدوه!

مع اشتداد الأزمة وتفويت الفرصة تلو الأخرى لتفادي الكارثة في قطاع النقل، تأتي الحلول المقترحة كدليل إضافي وجليّ على عجز مقترحيها وضعف نظرهم تجاه الأزمة. مقترحاتهم لا تنفع إلا لشراء الوقت ما يجعلنا مجدداً نتيقّن غياب الجرأة وانعدام الخيارات. الأخطر هو استمرارهم في هذا النهج توازياً مع تعمّق الأزمة، ما يعني أننا سندفع الثمن مجدداً، لما دفعنا ثمنه على مدى 30 عاماً من إهمال قطاع النقل.

72.2
ألف ليرة
هو سعر صفيحة البنزين في حال تحوّل دعم مصرف لبنان للبنزين من 1507.5 ليرات إلى 3900 ليرة مقابل الدولار الواحد.
ويفترض الرقم عدم تغيّر الجملات والعمولات التي يتلقاها أصحاب المحطات، والرسوم والضرائب، باستثناء كلفة النقل

200
ألف ليرة
هو سعر صفيحة البنزين في حال رفع دعم مصرف لبنان عن البنزين كلياً.
ويفترض الرقم عدم تغيّر الجملات والعمولات التي يتلقاها أصحاب المحطات والرسوم والضرائب، باستثناء كلفة النقل

سعر الليرة: من يحدّده؟ بأيّ سند قانوني؟ بأيّ اتجاه؟

يروي أحد القانونيين أنه حاول كثيراً البحث عن أصل قانوني لمسألة تثبيت سعر صرف الليرة، لكنه لم يجد قصاصة ورقة في هذا المجال. القرار الذي اتُّخذ في مطلع التسعينيات بدأ تنفيذه بأيدي مصرف لبنان وفق آلية تدخّله في سوق القطع، ثم كان سعر الليرة مقابل الدولار يشار إليه في قوانين الموازنات باعتباره السعر الرسمي. قبل ذلك لم يكن هناك سعر رسمي

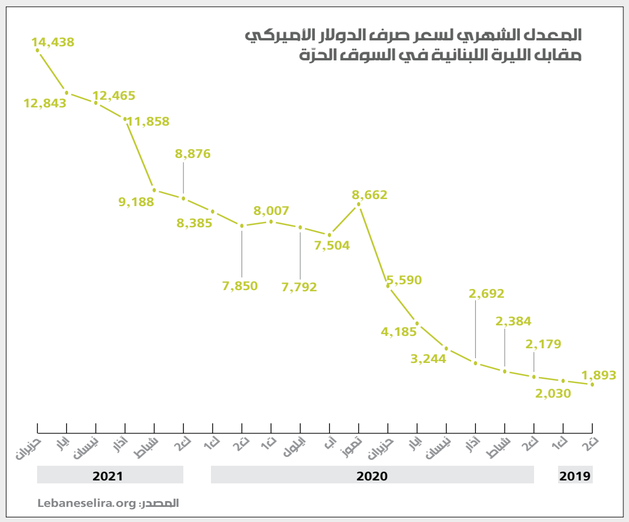

بين عامَي 1997 و2019، مضت 22 سنة من تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار. طوال هذا الوقت، كان السعر المعتمد في التعاملات الرسمية وغير الرسمية هو 1507,5 ليرات وسطياً. في بعض الأوقات، وفي ظل ظروف محددة، كانت المصارف تبيع الدولار بأعلى من ذلك قليلاً أو بأقلّ منه قليلاً، لكن من دون أي إشارة إلى غياب السوق الرسمية، بل باعتبار أن السوق حرّة في لبنان.

بعد الانهيار الذي بدأت علاماته تظهر ابتداءً من عام 2017 -2018، ثم الانفجار في مطلع عام 2019 وصولاً إلى اليوم، لم يكن هناك سعر واحد للدولار في السوق المحلية، فالهندسات المالية التي نفّذها مصرف لبنان، كانت تخفي سعراً متدنياً لليرة مقابل الدولار، وفي مطلع 2019، كان سعر الدولار يرتفع تدريجاً من 1507,5 ليرات ليبلغ 2000 ليرة في كانون الأول. في ذلك الوقت، قرّر حاكم مصرف لبنان إبقاء سعر الدولار لاستيراد السلع الأساسية مثل المحروقات والقمح والمستلزمات الطبية والأدوية، ولاحقاً أضيفت إليها أسعار بعض المواد الغذائية، 1520 ليرة لكل دولار. فجأة كشف مصرف لبنان عن إنشاء منصّة إلكترونية لتداول الدولارات بسعر يبلغ 3000 ليرة، ثم صدرت تعاميم أبرزها التعميم الأساسي 13221 الذي يحدّد سحب ودائع الدولار بسعر 3900 ليرة، وأخيراً قرّر مصرف لبنان بتعميمه الأخير الرقم 158 أن يمنح المودعين نصف ودائعهم بالليرة بسعر المنصّة المحدّد بقيمة 12000 ليرة (قد يتعدّل لاحقاً).

كلّ هذه التسعيرات لليرة مقابل الدولار، حدّدها مصرف لبنان وحده من دون أيّ سند قانوني. السند الظاهر في التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان مرتبط بالمادة 70 من قانون النقد والتسليف، وبالمادة 174 منه أيضاً. المادة الأولى تتعلق بالمهمة العامة لمصرف لبنان (الحفاظ على سلامة النقد اللبناني، المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي، تطوير السوق النقدية والمالية)، أما الثانية فتشير إلى صلاحية مصرف لبنان بـ«تسيير العمل المصرفي السليم». إذاً، من أتاح لمصرف لبنان تحديد سعر الليرة؟

ثمة الكثير من الإشارات القانونية التي تدفع إلى الشبهة بعمل حاكم مصرف لبنان وبقرارات المجلس المركزي. فالقرار الأخير الصادر عن مجلس شورى الدولة بشأن إبطال التعميم 13221 الذي يحدّد سعر الليرة مقابل الدولار بنحو 3900 ليرة، والذي تراجع مصرف لبنان بالتواطؤ مع المرجعيات السياسية عن تطبيقه بشكل سافر، يشير في الحيثيات التي تبناها إلى أن التسعير ليس من اختصاص مصرف لبنان طبقاً للمادتين 2 و229 من قانون النقد والتسليف. أصلاً يستند هذا القرار إلى قرار سابق لمجلس شورى الدولة أشار إليه المحامي انطوان مرعب في دراسة بعنوان «مقاربة قانونية للأزمة النقدية الراهنة» رقمه 881 /1985 وورد فيه ما حرفيته: «تجدر الإشارة هنا إلى أن تحديد سعر قانوني جديد لليرة يستوجب تدخّل المشترع كما نصّت المادتان 2 و229 من قانون النقد والتسليف». ويشير مرعب إلى أنه تلافياً لتواجد سعرين لليرة مقابل الدولار حدّد المشترع في المادة 229 المذكورة سعر الليرة القانوني المؤقت بـ «أقرب ما يكون إلى سعر السوق الحرّة».

> **34,2 ألف مليار ليرة هي قيمة الارتفاع في كتلة النقد في التداول منذ تشرين الأول 2019 حتى منتصف حزيران 2021**

إذاً، على أي أساس كان يعمل مصرف لبنان، وباقي مؤسسات الدولة، طوال السنوات الماضية وفق سعر ثابت ومحدّد بقيمة 1507,5 ليرات وسطي لكل دولار؟ الإجابة تأتي في دراسة مرعب أيضاً التي تشير إلى أن «الوسائل التي لحظها القانون لتثبيت سعر صرف الليرة تقتصر على تدخل مصرف لبنان في سوق القطع». بمعنى أوضح، أن تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار هو تثبيت ناتج من عمليات التدخّل وليس ناتجاً من عملية تحديد سعر الليرة.

وقد ورد في رأي قانوني أعدّه الباحث القانوني محمد طي للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان «الإيفاء بالليرة»، «إيفاء المستحقات بالدولار يجري بالليرة اللبنانية لكن على أساس قيمتها الفعلية بالنسبة إلى الدولار، كما ورد في الفقرة الثانية من المادة 356 من قانون التجارة البرية، أي «بحسب العرف المرعيّ في محل الإيفاء».

في ظل هذه الآراء التي تمثّل أساساً صالحاً للادّعاء في وجه سلامة وقيامه بخلق أسعار متعددة لليرة أضرّت بقيمة الليرة نفسها وأتاحت القيام بعمليات مضاربة للاستفادة من الأسعار المتعددة المتوافرة، يمكن الادعاء بأن سلامة خالف مهمة الحفاظ على سلامة النقد اللبناني، ومهمة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لا بل إن هذا الادعاء سيكون متاحاً في المستقبل طالما أن سلامة يطبع المزيد من الليرات على نحو لا ينسجم مع حجم الكتلة النقدية المطلوب وجودها في السوق، ويخلق متعمّداً أسعاراً متعددة لليرة بما يخلق قنوات لخفض قيمة المدّخرات وانتقالها من يد إلى أخرى بثمن بخس، وبما أنه يتمسك بيديه بمسألة الدعم الذي استنزف المدّخرات الوطنية على استيراد السلع الاستهلاكية، ثم بات يشعل الأسعار ومنها سعر الصرف في السوق الحرّة.

طبعاً المشكلة الأساسية أن المشترع المنوطة به مسؤولية تحديد سعر الليرة غائب عن الساحة كلياً، إلا في ما يتعلق بتقديم الدعم لمسار رياض سلامة لتوزيع الخسائر. تحديد سعر الليرة من اختصاص مجلس النواب. هل يمكن تمييز سلامة عن بقية قوى السلطة؟ هذا مؤشّر على أن سعر الصرف سيبقى بلا سقف وبلا حدود طالما أنهم في مواقعهم.

عادت إلى الواجهة قضية «مستثمري التجزئة» الذين أثاروا بلبلة كبيرة في «وولستريت» في مطلع عام 2021. في المرّة السابقة توحّدوا من خلال تواصلهم على موقع «ريديت» بهدف رفع سعر شركة «Gamestop» في مواجهة رهان الصناديق الاستثمارية الكبرى على انخفاض سعر سهمها. انتهى الأمر بتكبيد الصناديق خسائر يقدّر بأنها تجاوزت 7 مليارات دولار. الأمر تكرّر مجدداً لتقوم مجموعة منهم برفع سعر أسهم شركة «AMC» وتكبيد الصناديق خسائر تقدّر بنحو 4,5 مليارات دولار. حصيلة الجولتين بلغت 12 مليار دولار وفق التقديرات

«فوضى» الأسواق المالية

AMC أكبر شركة صالات سينما عالمياً

تعمل في مجال صالات السينما

950 فرع في العالم

عدد الأسهم 501.78 مليون

القيمة السوقية 30.47 مليار $

أدت عمليات البيع على المكشوف إلى خسائر على صناديق الإستثمار بلغت 4.5 مليار دولار

المصدر: investing.com, bloomberg

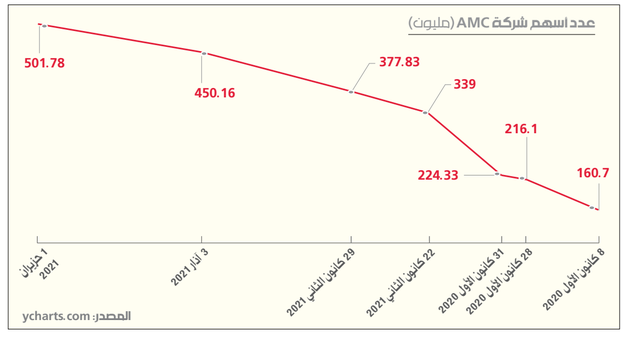

ماهر سلامة

«مستثمرو التجزئة» هو الاسم الذي تطلقه وسائل الإعلام الأميركية على صغار المستثمرين الذين يوظفون أموالهم الخاصة في الأسواق المالية. عدد هؤلاء ارتفع كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب انتشار منصات تجارة الأسهم الإلكترونية التي أصبح تنزيلها متاحاً على شكل تطبيقات الهواتف الذكية. بهذا المعنى، بات يمكن بيع وشراء الأسهم من غرفة النوم. واتّسعت هذه الظاهرة بسبب ضخّ الأموال الناتج الذي مارسته الدول في مواجهة جائحة كورونا، فضلاً عن أن المستثمرين باتوا معزولين في منازلهم مع هواتفهم الذكية ومنصات التداول بسبب الجائحة أيضاً، فلم يستطيعوا إنفاق هذه الأموال على استهلاك السلع والخدمات، فاستثمروها في الأسواق المالية.

اشتهر «مستثمرو التجزئة» في معركة «Gamestop» التي دارت في كانون الثاني الماضي. يتواصلون في ما بينهم على موقع «ريديت» على صفحة اسمها «wallstreetbets» أو «رهانات وولستريت». تضمّ هذه الصفحة نحو 10,5 ملايين مشترك غالبيتهم من صغار المستثمرين. يتفقون على شراء سهم ما لرفع سعره. الهدف ليس تحقيق الأرباح فحسب، بل مواجهة الصناديق الاستثمارية التي تراهن على انخفاض سعر السهم لتحقيق الأرباح. معركة «Gamestop» أظهرت أنه بإمكانهم تكرار هذه المواجهة. لذا، قرّروا كسر رهانات الصناديق على انخفاض سعر سهم شركة «AMC». الصناديق، وعبر آلية البيع على المكشوف (أو ما يُعرف بالـ«short-selling»)، كانت تعتقد أن سعر سهم «AMC» سينخفض، لذا راهنت على ذلك طمعاً بتحقيق الأرباح. هذا الرهان يفترض اقتراض الأسهم مقابل فائدة محدّدة مسبقاً والتزام بتسديد الثمن ضمن مدة زمنية قصيرة، مع إمكانية تداول السهم إلى حين تسديد الثمن. وفي الوقت القصير بين الاستعارة، واستحقاق أجلها، تبيع الصناديق السهم بسعر مرتفع مراهنة على معلومات عن انخفاضه لاحقاً، أي انها تتوقّع الا تتحقق عملية انتقال ملكية السهم إلا بعد انخفاض السعر ما يتيح لها تسديد ثمن الأسهم المستعارة والفوائد بالإضافة إلى أرباح. تأتي هذه العملية مع مخاطر

> **راهنت الصناديق الاستثمارية على انخفاض سعر سهم AMC عبر بيع 90 مليون سهم على المكشوف أي نحو 18% من مجمل أسهم الشركة**

ارتفاع السعر بدلاً من انخفاضه، ما يعني أن المقترض سيتكبّد خسائر هائلة. كلما ارتفع السعر ازدادت هذه الخسائر. لذا، عندما يحصل صغار المستثمرين على معلومات عن قيام الصناديق برهان على انخفاض سعر سهم ما، يتفقون في ما بينهم - من خلال موقع ريديت - من أجل رفع سعر هذا السهم بهدف تكبيد الصندوق خسائر طائلة. هذا بالفعل ما حدث في حالتَي «AMC» و«Gamestop».

بدأت عملية رفع سعر سهم «AMC» في كانون الثاني الماضي. ومنذ ذلك الوقت شهد سعر هذا السهم طلعات ونزلات. لكنّ الارتفاع الكبير حصل في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، فقد بلغ سعر السهم الواحد 67 دولاراً في أول حزيران وهو الآن يبلغ 59 دولاراً. يمثّل هذا السعر الأخير، ارتفاعاً بنسبة 2850% منذ مطلع السنة الجارية، إذ كانت قيمة السهم دولارين فقط. «AMC» هي أكبر شركة صالات سينما في العالم، وهي تعمل في أميركا وأوروبا حيث تملك 950 صالة سينما. أما سبب انخفاض سعر سهمها فهو مرتبط بتداعيات الإقفال الناتج عن جائحة «كورونا» وتدهور إيرادات الشركة.

استغلّت «AMC» تضخّم سعر سهمها بأكثر من القيمة الحقيقية للشركة، وأصدرت أكثر من 277 مليون سهم جديد في الأسواق وجمعت أكثر من 2,1 مليار دولار لغاية حزيران.

هذا النوع من العمليات، دفع وسائل الإعلام الأميركية إلى إطلاق توصيف «الفوضى» على ما يحدث في الأسواق المالية. هي فعلاً فوضى عارمة. فارتفاع سعر سهم أي شركة بنسبة 2850% في سنة واحدة بينما هي تتلقّى خسائر فادحة، هو أمر منافٍ لأي منطق في الأسواق المالية. لكنّ الفوضى ليست بالضرورة أمراً سيئاً ولا سيما أن الصناديق الاستثمارية راهنت في مطلع السنة الجارية على انخفاض سعر السهم عبر بيع 90 مليون سهم على المكشوف، أي نحو 18% من مجمل أسهم الشركة. بمعنى آخر، قامت هذه الصناديق ببيع 18% من أسهم الشركة في فترة قصيرة، ما انعكس مباشرة على سعرها. تقنياً وبمعزل عن الأهداف، هذا السلوك لا يختلف كثيراً عمّا يقوم به المستثمرون الصغار على موقع Reddit، لكن بطرق «أنيقة» لا يعتبرها الإعلام الأميركي فوضى.

512
مليون دولار هي قيمة الخسائر التي تكبدتها الصناديق المراهنة على انخفاض سعر سهم شركة AMC في يوم الاثنين 14 حزيران الماضي فقط. وهو يوم شهد ارتفاعاً في سعر السهم بنسبة 15٪.

رسم بياني

الديون السيادية
من يملكها؟ من يسيطر عليها؟

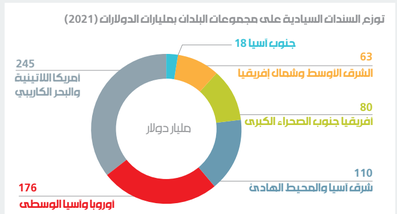

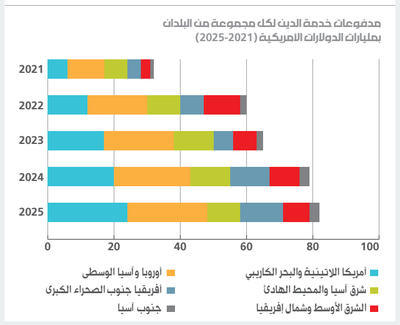

ترزح 62 دولة مصنّفة من الدخل المتوسط والمنخفض تحت أعباء دين سيادي بقيمة نحو 691 مليار دولار. تمثّل هذه الديون 33% من مجمل ديون هذه الدول البالغة 2,1 تريليون دولار. ويقدّر إجمالي خدمة الدين لهذه السندات بين عامَي 2021 و2025 بما يقارب 330 مليار دولار.

أعدّت الشبكة الأوروبية للديون والتنمية تقريراً بعنوان «نم الآن في النار: السندات السيادية وأزمة ديون كوفيد-19». يشير التقرير إلى أن 33% من ديون 62 مصنفة ذات دخل متوسط ودخل منخفض، هي ديون سيادية (المقصود بالدين السيادي المقترض عبر إصدار سندات دين حكومية وليس ذلك الدين الذي حصلت عليه من خلال اتفاقات أو برامج تمويل مع دول أو منظمات ومؤسسات دولية). الحصّة الأكبر من هذه الديون تعود لدول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بقيمة إجمالية تبلغ 245 مليار دولار، وهو ما يشير إلى حجم الأزمة المرتقبة للدين في هذه المنطقة من العالم. وتليها دول أوروبية وآسيوية تقع ضمن تصنيف الدخل نفسه أصدرت سندات سيادية بقيمة إجمالية تبلغ 176 مليار دولار، ودول في آسيا الشرقية والمحيط الهادئ أصدرت سندات بقيمة 110 مليارات دولار.

وبحسب التقرير، يمكن التعرّف إلى جزء من حاملي هذه السندات، لكنّ الجزء الأكبر غير محدّد. 31% أو 169 مليار دولار من السندات معروف من يحملها، من بينها 113 مليار دولار محمولة من أكبر 25 صندوقاً مستثمراً في السندات السيادية. 17 صندوق من أصل 25 صندوقاً هي أميركية وتحمل 111 مليار دولار من هذه السندات. بمعنى آخر، الصناديق الأميركية تتحكّم بمعظم الدين السيادي حول العالم.

تنتقد الشبكة المبادرات الرامية إلى تعليق خدمة الديون، مثل مبادرة دول G20، باعتبار أن التعليق لا يشمل الديون المحمولة من القطاع الخاص. لذا، فإن هذه المبادرات، برأي الشبكة، تتيح لدائني القطاع الخاص الاحتفاظ بأرباحهم والاستفادة من مخاطر الاستثمار بهذه الديون، رغم أنهم «لا يوافقون على الاعتراف بالخسارة عندما تحصل». بمعنى آخر، إن استثمار دائني القطاع الخاص في سندات الدين، يأتي مع معرفتهم بالمخاطر المترتبة على هذا الاستثمار، وهم بالفعل يأخذون لقاء هذه المخاطر فوائد عالية. كلما ارتفعت هذه المخاطر ارتفعت الفوائد المترتبة على الدين. لذا، من غير العادل ألا يتحمّل هؤلاء الخسائر عندما تحدث، وهم يتلقّون فوائد أعلى مقابل مخاطر حدوث هذه الخسائر.

ويشير التقرير إلى أن السندات التي تحملها الصناديق الاستثمارية، التي يمكن أن تشملها مبادرة G20 لتعليق خدمة الدين، تشكّل جزءاً صغيراً جداً من الأصول التي تديرها، ما يعني أن إلغاء هذه الديون لا يكبّدها خسائر كبيرة نسبةً إلى ما تملكه من أصول. فعلى سبيل المثال، إن صندوق Black Rock الاستثماري يدير أصولاً بقيمة 8,6 تريليون دولار، ويملك 2 مليار من سندات الدين التي يمكن أن تشملها مبادرة G20، وهو ما يمثّل 0,02% من إجمالي الأصول التي يديرها.

في الخلاصة تقترح الشبكة تنظيم موضوع السندات السيادية من أجل تسهيل إجراءات التوقف عن الدفع عبر الآتي:

- سجل عام لبيانات الديون: يشكل حاجة إلى إنشائه كسجل دائم للديون وبياناتها. فيجب أن تكون المعلومات حول السندات السيادية متاحة للعموم. ويجب أن تشمل هذه المعلومات الخصائص الرئيسية لكل سند بالإضافة إلى النشرة الأصلية للإصدار (prospectus).

- آلية لتسوية الديون: يجب إحراز التقدّم نحو إنشاء إطار دائم متعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة هيكلة الديون السيادية بشكل منهجي وعادل، في آلية تشمل كل الدائنين.

- التنظيم المالي: إن الافتقار القائم للشفافية في أسواق السندات السيادية، يستدعي وجود قوانين للإفصاح عن العقود والممتلكات. في ما يتعلّق بالعقود، يجب أن تستهدف القوانين المصارف التي تقوم بإصدار السندات، نيابة عن الدول، بحيث عليها أن تجمع المعلومات المتعلّقة بالعقود وأن تجعلها متاحة بشكل علني. وفيما يتعلق بالمالكين، يجب وضع قوانين تتطلب من المصارف التجارية والاستثمارية، وكذلك صناديق التحوط، الإفصاح عن ممتلكاتها من السندات السيادية للسلطات الوطنية.

- شمول دائني القطاع الخاص في المبادرات: يجب على الأمم المتحدة ومجموعة G20 إرسال إشارة واضحة إلى الدائنين من القطاع الخاص، بشأن عزمهم على دعم وحماية الدول المدينة التي تقرر تعليق المدفوعات وإعادة هيكلة الديون، وذلك من أجل حماية حقوق واحتياجات السكان. وهذا يشمل اتخاذ إجراءات في الولايات القضائية الرئيسية، ولا سيما في المملكة المتحدة ونيويورك، لإدخال تشريعات لمنع الدائنين من مقاضاة الحكومات بسبب تعليق مدفوعات الديون على السندات السيادية القائمة.

قراءات

أكبر تعافٍ منذ عام 1945 *

بول سوينى

في الخطاب العام، عاد الحديث عن التضخّم ولا سيما مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية. فقد شهد العالم الرأسمالي المتقدّم تضخماً مرتفعاً للغاية في السبعينيات والثمانينيات. عندها كان أثره مزعزعاً للاستقرار الاقتصادي ومؤثراً بشكل سلبي على أجور الملايين من الناس. ففي حين أن الزيادات السريعة في الأسعار تؤدّي إلى ارتفاعات كبيرة في الأجور، إلا أنه وسط التضخّم المفرط قد تنخفض القيمة الحقيقية للأجور.

تتفق الوكالات الدولية اليوم على توقعات اقتصادية إيجابية إلى حد ما. فتتوقع المفوضية الأوروبية أن يتوسع اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة 4,2% في عام 2021، وبنسبة 4,4% في عام 2022. يُعدّ هذا الأمر تحوّلاً وتعافياً كبيرين مقارنة بانكماش نسبته 6,1% في عام 2020. وفي ما يتعلّق بالتضخّم تشير تقديرات المفوضية إلى معدّلات تبلغ 1,9% في السنة الجارية و1,5% في عام 2022، وهي نسب تقلّ عن المعيار المرجعي الذي وضعه المصرف المركزي الأوروبي، البالغ 2%.

عالمياً، يتوقّع صندوق النقد الدولي انتعاشاً قوياً. يقدّر أن ينمو الناتج العالمي بنسبة 6% في العام الجاري و4,4% في العام المقبل بعد انكماش بنسبة 3,3% في عام 2020. كذلك، يتوقّع أن تشهد الولايات المتحدة نمواً مماثلاً، وأن تشهد منطقة اليورو نمواً بنسبة 4,4% في العام الجاري و3,8% في العام المقبل. أما بالنسبة إلى الصين، فيتوقّع الصندوق أن تشهد نمواً بنسبة 8,4% في عام 2021، وبنسبة 5,6% في عام 2022، علماً بأنها لم تشهد انكماشاً في عام 2020.

ومع ذلك، يحذّر صندوق النقد الدولي من اللامساواة: «ستعتمد قوّة التعافي على التوزيع السريع للقاحات الفعّالة في جميع أنحاء العالم». ويركّز على انعدام المساواة فيقول: «لا يزال هناك الكثير للقيام به لدحر الوباء وتجنّب الزيادات المستمرة في انعدام المساواة داخل البلدان والتفاوت في دخل الأفراد عبر الاقتصادات».

وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي إلى نمو عالمي بنسبة 5,8% هذا العام، ما يمثّل تعديلاً تصاعدياً حاداً عن توقعات شهر كانون الثاني الماضي. وتلحظ المنظمة أيضاً أن بعض البلدان تتعافى بسرعة أكبر بكثير من غيرها: «تعود كوريا والولايات المتحدة إلى مستويات دخل الفرد قبل انتشار الوباء بعد نحو 18 شهراً. ويتوقع أن يحتاج جزء كبير من أوروبا إلى نحو 3 سنوات للتعافي إلى مستويات ما قبل الأزمة. في حين قد يستغرق هذا الأمر ما بين 3 و5 سنوات في المكسيك وجنوب أفريقيا».

وحذّرت منظمة التعاون الاقتصادي، مرددة تحذيرات صندوق النقد الدولي: «في حين أن معدلات التلقيح تتقدم بشكل جيد في العديد من الاقتصادات المتقدمة، فإن البلدان ذات الأسواق الناشئة وتلك الفقيرة تتخلف عن الركب». مشددة على أنه: «ما لم يتم تقديم حماية الجميع، فيمكن أن نعتبر أنّ لا أحد محميّ».

عملية التعافي

أحد أسباب خروج العالم من الركود الذي أحدثه فيروس كوفيد-19، هو اللقاح. هذا التعافي سيكون الأقوى منذ عام 1945، فهو أكثر حدّة من انتعاشات 1945-1946، و1982، و1991.

سبب آخر لقوّة هذا التعافي هو أن الحكومات اقترضت واستثمرت على نطاق واسع ودعمت القطاعات الخاصة بدرجة غير مسبوقة، للحفاظ على الأعمال التجارية الخاصة. لقد قدموا دعماً مالياً لأعداد ضخمة من العاملين في القطاع الخاص، بشكل يمكّن الشركات أن تبدأ العمل بمجرد بدء التعافي.

لقد اعتقدنا، نحن الإيرلنديين، بعد انهيار الأمولة النيوليبرالية (financialized neoliberalism) في عام 2008، أن إنقاذ الحكومة لسوق الملكية الخاصة وجميع المصارف الخاصة سيبقى أكبر عملية إنقاذ للدولة على الإطلاق. لكن الآن حدث ذلك على نطاق أوسع بكثير.

هذا النوع من التعافي سيرفع الأسعار. والدافع الآخر للتضخم هو أسعار السلع الأساسية، التي تتصاعد عالياً. والمساهم في هذا الأمر هو الطلب على الطاقة النظيفة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يزدهر النحاس العالي الجودة لأنه يُستخدم في توربينات الرياح والسيارات الكهربائية. فمستقبل الطاقة هو الكهرباء، والأسلاك النحاسية هي جوهرها.

تتجه برامج الاستثمار الحكومية للتحول نحو الاستدامة البيئية ما يعزّز الطلب على السلع مثل النحاس والليثيوم والنيكل والكوبالت والمعادن الأخرى المستخدمة في المنتجات المستدامة. وقد سجلت أسعار النحاس وخام الحديد والبلاديوم والأخشاب مستويات قياسية في شهر أيّار كما قفزت أسعار السلع الزراعية مثل الحبوب والبذور الزيتية والسكر ومنتجات الألبان.

الدافع الآخر للتضخم العالمي هو طلب الصين الشره على السلع والمنتجات الأخرى. فقد كانت الصين، إلى حدّ كبير، خارج السوق العالمية في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، لكنها اليوم مندمجة تماماً في هذه السوق. كما أن الفائض الهائل في المدخرات، الناتج عن أن المستهلكين لم يتمكنوا من إنفاق الكثير خلال الجائحة، سيعزز الطلب وبالتالي سيرفع الأسعار لبعض الوقت.

تضخّم متواضع وموقّت

يمكن أن يكون ارتفاع معدلات التضخم متواضعاً ومؤقتاً أيضاً، بحسب الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. إذا قام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بسرعة كبيرة، قد يتسبب ذلك في ركود آخر في الولايات المتحدة.

ينتقد لاري سمرز، وزير الخزانة السابق والديمقراطي اليميني المؤثر، برنامج الاستثمار الذي اتبعه جو بايدن منذ أن أصبح رئيساً، بحجة أنه سيؤدي إلى تضخم مرتفع. ويقدّر أن حزمة التحفيز الأولية للإدارة تمثل 14% من الناتج المحلي للولايات المتحدة. ويخشى سامرز أن تكون هذه الحزم فيها مبالغة للحاجة الفعلية. ويقول: «الآن ، الخطر الأساسي على الاقتصاد الأميركي هو الإنهاك - والتضخم».

لكنّ الاقتصادي، الحائز على جائزة نوبل، جو ستيغليتز يجادل بأنه «سواء كان هؤلاء الذين يروّجون للمخاوف من التضخم، يتبعون أجندتهم الخاصة أو أنهم يتسرّعون بالتوقع، فلا ينبغي الالتفات إليهم». يمكن توقّع حدوث تعافٍ كبير يرفع الأسعار على المدى القصير، لكن هذا ليس بالأمر السيئ، لأنه يساعد على تحريك عجلة الاقتصاد والأعمال.

تحوّه معجّله

سرّعت أزمة فيروس كورونا عملية التحول نحو الرقمنة والأتمتة، بما في ذلك النمو الهائل في التجارة الإلكترونية والعمل عن بعد. وسيؤدي هذا الأمر إلى زيادة الإنتاجية بشكل كبير، وهو تحول من غير المرجح أن يتم عكسه، ما يساهم في استدامة التعافي.

لكنّ المكافآت من زيادة الإنتاجية ستتدفق إلى مالكي رأس المال، وفي الوقت عينه، يجب دعم وإعادة تدريب العديد من العمال الذين تهجّروا. ويجب أن تنجح الجهود الدولية لفرض ضرائب على رأس المال والأرباح بالشكل المناسب، إذا أرادت الدول استرداد أكلاف الدعم التي منحتها للشركات والعمال خلال الجائحة. ففي هذا العالم الجديد، لا ينبغي تقديم أي دعم للشركات الخاصة، على هذا النطاق الواسع، من قبل الحكومات من دون عوائد واضحة ومحددة لدافعي الضرائب الذين طالت معاناتهم.

أظهر الميدان العام أنه القوة المهيمنة في النظام العالمي الجديد. ويجب أن يدرك قادته ذلك. كما يجب أن يتبنوا روحية أنه «يمكننا أن نفعل» التي غابت عن السياسات التقدمية مع تضاؤل دور الدولة في العصر النيوليبرالي. يجب على هؤلاء القادة التفاوض والتخطيط، مع هذا الطموح السياسي الأسمى، لضمان الحدّ من انعدام المساواة ومعالجة إصلاح المناخ بسرعة تماماً كما هو الحال مع كوفيد-19.

> **يجب أن تنجح الجهود الدولية لفرض ضرائب على رأس المال والارباح بالشكل المناسب لاسترداد أكلاف الدعم التي منحتها للشركات والعمال خلال الجائحة**

*نُشر هذا المقال على موقع socialeurope.eu في 17 حزيران 2021

مقال

معاناة اللبنانيين وسط الصراع العبثيّ

الأمجد سلامة

خلال الأسبوعين الماضيين، بدأ اللبنانيون يشعرون بوطأة وثقل رفع الدعم عن المواد الأساسية. فما بين طوابير السيارات المتوقفة أمام محطات الوقود وفقدان شريحة واسعة من الأدوية في الصيدليات، والقفزة الجديدة في سعر صرف الليرة، بدأت صورة ما بعد رفع الدعم تتضح تدريجاً. هذه الصورة تتشكّل بالتواطؤ بين مصرف لبنان الذي يرفض الاستمرار في تمويل الدعم على الأساسيات (وأهمها المحروقات)، والمصارف ذات الدور التدميري، سواء عبر امتناعها عن أداء دورها في الدورة الاقتصادية عبر الإقراض، أو من خلال حجز أموال المودعين. بالإضافة إلى حفنة من التجار على مستوى سلاسل التوريد الخارجي (المحتكرون الكبار) والتجار على كلّ مستويات سلاسل التوريد الداخلي. هذه الصورة هي التي ستتحكم بمستقبل عيش عموم القاطنين على الأراضي اللبنانية في المدى المنظور.

هذه الصورة ليست وليدة الأمس، ولا حتى وليدة العقود الثلاثة الأخيرة، بل هي وليدة منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية المترسخة منذ ما قبل تأسيس الكيان. ما حصل في العقود الثلاثة الأخيرة كان تغييراً في طبيعة الفعاليات من اللاعبين الأساسيين في المنظومة، من دون أنّ تشهد تغيّراً جوهرياً. هذه الصورة هي عبارة عن نذير يبشر بأيام صعبة سيعيشها عموم اللبنانيين، تكون فيها أسعار السلع بالليرة اللبنانية خارج متناول معظم قاطني البلاد، بينما ستكون الحياة الاقتصادية والاجتماعية في حالة شلل بسبب غياب الطاقة ووسائل النقل. وفي الوقت عينه سينهار سعر صرف الليرة اللبنانية أكثر فأكثر وتدريجاً، ليس بسبب ضخّ المصرف المركزي لـ27 ألف مليار ليرة فقط، بل أيضاً بسبب تهافت التجار على كلّ مستويات سلاسل التوريد على شراء الدولارات من السوق المحلية. وفي الواقع، هذا التسلسل من الأحداث سيكون التعبير الأوضح عن واقع الأزمة الاقتصادية المالية اللبنانية، يُعبر عنه بإفلاس بلد بأكمله.

ديناميات الاقتصاد

في هذه الأثناء، النقاشات في الحيز العام لا تتعدى أبعد من استحضار أفكار الجشع والحفاظ على الأرباح والمكتسبات، لتحليل الواقع والتعامل معه. ومع أن هذه الأفكار تعكس جزءاً من الواقع، إلاّ أنها لا تعكس الصورة بشكل شامل بما فيه الكفاية للتعامل بشكل فعّال مع تبعات الأزمة، فما بالنا بالتعامل مع جذورها. وفي الحقيقة، لم يعد يكفي التعامل مع هذه الأزمة، من باب أنّها من اختصاص الاقتصاديين، أو الخبراء الماليين فقط. بل في العالم اليوم، لم يعد مجدياً التعامل مع الاقتصاد على أنّه مجال حصري للاقتصاديين. فمحاولة تحليل حالة ما، من دون توسيع إطار البحث إلى مجالات الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع الاقتصادي، ستكون قاصرة عن تقديم صورة شاملة تعكس ترابط المخرجات الاقتصادية ببنية الشبكات والهياكل الاجتماعية والتكوينات المؤسسية والأطر الثقافية في المجتمع. واليوم يخطو البعض خطوة إضافية في ما يخص توسيع التحليل، نحو مراجعة المنطلقات الأساسية للتحليل في الاقتصاد السياسي، بالأخص منطلق افتراض أن كل الفعاليات الاقتصادية (Economic Actors) عاقلة. وراهناً يمكن الادعاء بأن محاولة تحليل مخرجات أي اقتصاد رأسمالي، على افتراض أن كل فعاليته الاقتصادية عاقلة، يعطي تحليلاً قاصراً يهيّئ الأرضية لتكرار سلبيات المخرجات وربما توسيع آثارها. وأمام صعوبة ما هو قادم على لبنان، من المفيد محاولة الغوص في ديناميكيات الاقتصاد اللبناني، لمحاولة الحدّ من التأثيرات السلبية لما قد وقع، بما أن الوقت قد فات لمنع وقوعه.

يرى جينس بيكيرت، وهو عالم اجتماع اقتصادي، أن فهم ديناميات الاقتصاد الرأسمالي يجب أن يشتمل على تحليل التفاعل الاجتماعي، الناتج عن التقسيم الطبقي، بالإضافة إلى الشبكات والمؤسسات الاجتماعية، وذلك لمحاولة جسر الهوة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد السياسي من جهة، وآليات عمل الاقتصاد الجزئي من الجهة الأخرى. وفي سبيل ذلك يقدّم بيكيرت مفهوم «التوقعات المتخيّلة»، الذي يختصر تصوّرات الفعاليات الاقتصادية الحالية للمواقف المستقبلية، علماً بأن هذه التصورات هي التي تبني عليها الفعاليات الاقتصادية عملية اتخاذ القرارات، رغم عدم إمكانية القطع بالنتائج المستقبلية. و«المتخيّل» هنا، هو الإشارة إلى المستقبل غير المتوقع، حيث يجب أن «تسكن» التوقعات العقل فتصبح في ظل ظروف عدم اليقين صورة يقينية لحالة العالم المستقبلية. هذه الصورة اليقينية تسمح للفعاليات الاقتصادية بالتصرف كما لو أن التوقعات حاصلة لا محالة، فتتخذ شكلاً سردياً كقصص ونظريات وخطابات. ومن الناحية الهيكلية، تعتمد التوقعات على الأطر الثقافية والنظريات السائدة وهياكل التقسيم الطبقي للمجتمع والشبكات الاجتماعية والمؤسسات. وهذه هي إحدى ركائز عمل منظومة الاقتصاد السياسي. لذا، إن مفهوم «التوقعات المتخيلة» يحظى ببعد سياسي لأن التوقعات قابلة للتلاعب من قبل الفعاليات الاقتصادية القوية، فكل طرف من الفعاليات الاقتصادية لديه اهتمامات مختلفة في ما يتعلق بالتوقعات السائدة، وبالتالي سيحاول التأثير والضغط لتشكيل التوقعات بما يناسبه. وإحدى المهام الرئيسية لناظمي سياسات الاقتصاد، والهدف الرئيسيّ للسرديات التي ينسجونها والأدبيات التي ينشرونها، هما تحفيز قرارات الفعاليات الاقتصادية بشكل عام من خلال تشكيل توقعاتهم، ويتضمن ذلك استغلال الهياكل الاجتماعية والسياسية لتشكيل هذه التوقعات. فتنتج عن هذه العملية «التوقعات المتخيلة»، على شكل نتائج عملية تتكشف مع مرور الوقت، حيث تقوم الفعاليات الاقتصادية بتطوير وتنفيذ المشاريع والخطط والاستراتيجيات.

يطلق بيكيرت على هذه العملية تسمية «إدارة التوقعات»، ويراها عنصراً محورياً في التطوّر الرأسمالي والصراع من أجل الربح. وهي بحد ذاتها تعبير عن ممارسة القوة الاجتماعية في المجال الاقتصادي للتأثير على توقعات الآخرين. ولأن «التوقعات المتخيلة» ذات طابع متخيل، أي أنّها لا تعبّر عن تنبؤات دقيقة للحالة المستقبلية لمحيط الفعاليات الاقتصادية، فإن ما يحدّد القرارات فعلاً هو اللعبة السياسية للتفاوض والتلاعب في تفسير الموقف. فتصبح عملية «إدارة التوقعات» صراعاً بين الفعاليات الاقتصادية الأقوى- كالدولة والشركات الكبرى ووسطاء السوق ومجموعات الضغط وغيرها من الفعاليات الناظمة للسياسات- عبر استناد كلّ منها إلى الطبقات والمؤسسات والهياكل الاجتماعية التي تمتلك فيها مواضع قوة.

سياسات الإفقار

وإذا أسقطنا نظرية بيكيرت على الواقع اللبناني، يمكن استخلاص نتيجة واضحة؛ ناظمو السياسات من الفعاليات الاقتصادية هم أصحاب المصارف وتجار سلاسل التوريد الخارجي - أي محتكرو استيراد المواد الأساسية وغير الأساسية- وكبار السياسيين من شركاء هؤلاء التجار وحماتهم وبدرجة أقل الدولة، ممثلة بمصرف لبنان حصراً. وهؤلاء يديرون اليوم التوقعات عبر ممارستهم للعبة السياسية والتفاوض من خلال البنى الاجتماعية، التي تتيح لهم منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية الولوج إليها. وهذه البنى تشمل الطبقات الاجتماعية والمؤسسات والبنى الطائفية والعائلية والعشائرية بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية المرتبطة بها بشكل مباشر. والفعاليات الاقتصادية ضمن منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني هم، بالإضافة إلى ناظمي السياسات، التجار على مستوى سلاسل التوريد الداخلي ومن تبقّى من أصحاب المهن والصناعيين.

وتقسيم الفعاليات الاقتصادية إلى هذين القسمين- ناظمو السياسات بدرجة أولى، وباقي الفعاليات الاقتصادية بدرجة ثانية- ضروري لفهم الديناميات التي تتحكم بالتمظهرات الحالية والقادمة للأزمة الاقتصادية- المالية اللبنانية. فكل طرف من أطراف ناظمي السياسات يحاول إدارة التوقعات بطريقة تخدمه، فيحاول صناعة «توقعات متخيلة» عند فعاليات المستوى الثاني تناسب مصالحه. فمثلاً، من الأكيد أن مصلحة كل تجّار سلاسل التوريد الخارجي (أي كبار المحتكرين) تكمن في رفع الدعم، رغم استفادتهم من الدعم بشكل جليّ ومخالف للقانون. إلاّ أن رفع الدعم يعني زيادة أرباحهم، فقيمة نسبة الأرباح على السلع المدعومة تُحتسب بالليرة اللبنانية، بينما قيمة نسبة الأرباح على السلع غير المدعومة ستُحتسب بالدولار الأميركي، أي أنّها ستكون أعلى حتى ولو كان مستوى النسبة أدنى. وفي سبيل هذا نشرت هذه الطبقة من التجار سردية عن ضرورة احتساب «كلفة الاستبدال» أثناء بيع سلع كانت قد استوردتها عندما كان سعر صرف الليرة أعلى، فيتم بيعها على أساس سعر الصرف الجديد الأدنى. عملياً هذه السردية تخدم حفاظ هؤلاء التجار على رأس مالهم من دون خسارة ولو جزءاً منه بسبب الأزمة، بينما رؤوس أموال عموم اللبنانيين لحقت بها خسارات رهيبة. وما تفعله هذه الطبقة هو أنها تستعمل نقاط قوتها، ضمن منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني، لفرض تصوّراتها عن الواقع الحالي (ومن ضمنه الحفاظ على مصالحها) على المستوى الثاني من الفعاليات الاقتصادية. أما المصارف فمن مصلحتها المزيد من التدهور في سعر صرف العملة المحلية، إذ إنّ ذلك يساهم في تذويب خسائرها على المدينين المتوسط والطويل. وعلى هذا الأساس تقدّم المصارف تنظيراً، من خلال معاقل قوّتها في المنظومة، يشرح ضرورة تحرير سعر الصرف، من دون تقديم أو دعم خطط حقيقية تحدّ من جموحه.

ومصالح المستوى الأول من الفعاليات، تنعكس على المستوى الثاني بشكل تفرض عليه اتخاذ قرارات تدعم إنفاذ المخرجات العملية، التي ستنعكس في الاقتصاد الكلي، وستصب في مصلحة ناظمي السياسات، أي المستوى الأول من الفعاليات الاقتصادية. وكل هذا، كما سبق وشرحنا، يعتمد على الولوج إلى البنى والمؤسسات الاجتماعية عبر منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. ولكنّ السؤال هو: ماذا سيكون مصير «إدارة التوقعات» في حال انهارت هذه المنظومة؟

في الحقيقة، تحويل تصورات ناظمي السياسات (أو توقعاتهم المتخيلة) إلى واقع، لن يتم في حال فقدوا قدرة استعمال نقاط القوة داخل منظومة الاقتصاد السياسي. فهذا يعني أنّهم لن يتمكنوا من ممارسة الضغوط والمفاوضات، في ما بينهم بالدرجة الأولى ومع باقي الفعاليات بالدرجة الثانية. المشكلة الحقيقية تكمن في أنّ معظم هؤلاء الناظمين لا يزالون غير مقتنعين بأن المنظومة تتفتّت. وذلك لأنّ أوجه الشبه مع الأزمة التي حلّت بالبلاد في الفترة الممتدة بين عامَي 1987 و1991 كثيرة، فيراهنون على أنّ الحلول اليوم شبيهة بالأمس وعلى مستوى السهولة النسبية نفسها. ولكن ما يفوتهم أن طبيعة أزمة 1987-1991 كانت تتعلق بمالية الدولة ومضاربة المصارف على العملة، بينما طبيعة أزمة اليوم ذات أبعاد أكثر. فاليوم، الخسائر لم تلحق بمالية الدولة فقط، بل بالمصارف (وهي الجزء الأكبر من حجم الاقتصاد اللبناني) والأهم بمصرف لبنان- وموضوع خسائر الأخير هي القذارة التي نكنسها تحت السجادة. والحلول السريعة والسهلة نسبياً غير متوفرة أساساً، وإن توفّرت، بشكل إعجازي- نظري، فلا يوجد رعاة سياسيون خارجيون لها. حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد اللبناني كلّه كبيرة لدرجة أنّها تفتّت منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني بشكل متسارع، ومعها تسقط كل مواقع القوى للاعبين الكبار في هذه المنظومة. أمّا «توقعاتهم المتخيلة» فمن غير المرجح أن يتمكنوا من فرضها واقعاً على مستقبل عيش عموم القاطنين على الأراضي اللبنانية. ولن تكون كل معارك فرض هذه التوقعات إلاّ صراعات عبثية، تزيد فقر ومعاناة اللبنانيين.

> معظم ناظمي السياسات ما زالوا غير مقتنعين بأن المنظومة تتفتّت، لأنّ أوجه الشبه كثيرة مع الأزمة الممتدة بين عامَي 1987 و1991 كثيرة، لذلك يراهنون على أنّ الحلول متشابهة وبالسهولة نفسها، لكن يفوتهم أن طبيعة أزمة 1987-1991 كانت تتعلق بمالية الدولة ومضاربة المصارف على العملة، بينما أزمة اليوم ذات أبعاد أكثر والخسائر تتركز في مصرف لبنان والمصارف

آريس ـ كوبا